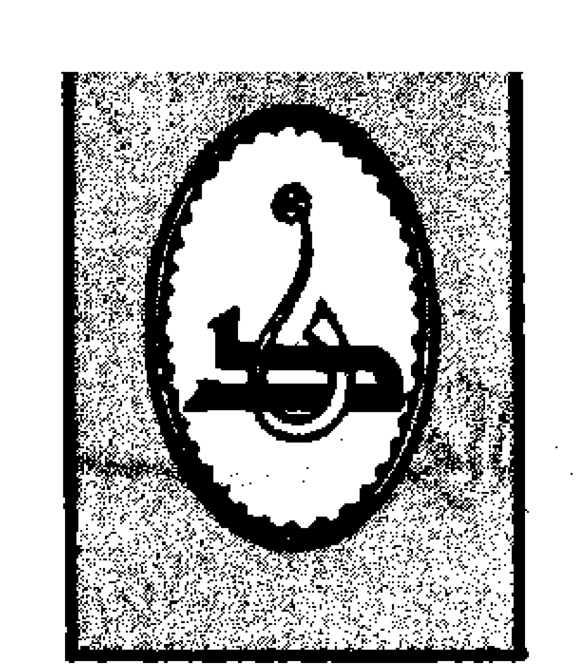
الاستغلال الديني في الصراع السياسي

محمد السماك



دار النفائس



الاستغلال الديني
في الصراع السياسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستغلال الديني
في الصراع السياسي

محمد السماك

دار النفائس


دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان - بناية الصباح
وصفي الدين - ص.ب 14/5152
فاكس: 00 961 1 - 861367
هاتف: 803152 - 810194 بيروت

DAR AN-NAFAÉS
Printing-Publishing-Distribution
Verdun str. Saffi Aldeen Bldg.
P.o.Box 14/5152
Fax: 00 961 1 - 861367
Tel. 803152 - 810194. Beirut

E-mail: nafaes@intracom.net.lb

الطبعة الاولى: 1420هـ ــ 2000م

المقدمة

في عام ١٨٥٦ رفع قنصل فرنسا في مدينة طرابلس بشمال لبنان مذكرة إلى وزير خارجية بلاده قال فيها: «يتعلق الشرقي بدينه كما نتعلق نحن بوطننا. والشعب بالنسبة له (للشرقي)، هو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يعتنقون المذهب الذي يعتنقه هو ويمارسون الشعائر التي يمارسها».

بهذا المنطق، كل مدينة في لبنان طرابلس، وكل دولة عربية لبنان، وتكاد لا تخلو دولة في العالم من «لبنان». إن ملاحظة ١٨٥٦ لا تزال حيَّة حتى اليوم ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين. مع ذلك فإن العاملين في السياسة غالباً ما يتجاهلون هذا الأمر معتقدين، أو متمنين، أنه مطوٍ تحت إبط الزمن وأنه أصبح نسياً منسياً، غير أن الواقع ليس كذلك. ظاهرة انتعاش الدين تعمُّ العالم من جديد. الفيلسوف الفرنسي المعاصر مارلو يقول: «إن القرن الواحد والعشرين يكون دينياً أو لا يكون»، والرئيس الأميركي بيل كلينتون ـ ورغم أن النظام الأميركي ينصُّ على فصل الدين عن الدولة ـ شكّل، ربما لأول مرة في تاريخ الإدارة الأميركية، هيئة خاصة من عشرين شخصية فكرية متخصصة لتقديم المشورة له في الشؤون الدينية العالمية وتطوراتها، وعهد برئاسة الهيئة إلى الدكتورة ديانا إيك، وهي أستاذة في جامعة هارفرد وتدرِّس مادة التعدد الديني في المجتمع الأميركي.

ترتفع علامة استفهام كبيرة حول دور الدين في الصراعات السياسية في مناطق متعددة من العالم. ففي أوروبة ترتفع علامة الاستفهام هذه من خلال الصراع الدموي العنيف بين الصرب الأرثوذكس والمسلمين من جهة، وبين الصرب والكروات الكاثوليك من جهة ثانية، كما ترتفع في إيرلندة الشمالية بين الأنكليكان والكاثوليك. ولا شك في أن ثمَّة صراعات عديدة أخرى في أوروبة الشرقية، يشكل التمايز الديني بين الأرثوذكس والكاثوليك أحد أهم أسبابها. وفي القوقاز طبع الصراع من أجل استقلال الشاشان وداغستان عن روسيا بطابع إثني ـ

ديني، كما تداخل الصراع حول السيادة على إقليم ناكورني كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان بطالع إثني ـ ديني مماثل.

وفي الهند ينعكس الصراع بين المسلمين والهندوس في كشمير تحديداً، وفي مناطق عديدة أخرى من الهند على العلاقات الهندية ـ الباكستانية، حتى أن هاتين الدولتين وحدهما، وهما من الدول النووية والفقيرة، تستوردان معاً ما يزيد على ١٨ بالمئة من مبيعات الأسلحة العسكرية في العالم.

وفي الشرق الاوسط يلعب العامل الديني الدور الأهم في الصراع بين العرب واليهود، ولذلك عملت الحركة الصهيونية على استيلاد حركة دينية مسيحية أميركية تقف إلى جانب إسرائيل، وتدعو إلى دعمها وتأييدها من منطلق ديني يقوم على تفسير مبرمج لما يُعتقد أنه نبوءات توراتية وردت في الكتاب المقدس.

ولا شك في أن إيران، التي أسقطت الشاه من خلال ثورة الأئمة ـ الثورة الإسلامية ـ تشجِّع حركات دينية في العالم الإسلامي على الاقتداء بها، وتحاول حركات من هذا النوع أن تشق طريقها إلى السلطة في بعض الدول العربية معتمدة أساساً على مفاهيم، وعلى اجتهادات دينية مسيَّسة هي موضع جدل.

إلى جانب الطموح نحو السلطة، فإن التقدم العلمي ـ التقني أدى إلى قيام ليبرالية ثقافية واسعة. فالإنسان بات قادراً، أو على الأقل بات يعتقد أنه قادر، على إعادة تكوين الفصيلة الإنسانية من خلال قدرته على اللعب في الجينات التي تحمل معادلة الذاكرة الوراثية. إن من شأن هذا الأمر أن يعيد طرح التساؤلات الفلسفية ـ الدينية حول أصل الإنسان، وحول الهدف من الحياة، وحول الموت ومعناه الطبي، وحول ما بعد الموت.

إن مجرد طرح هذه التساؤلات يعني واقعياً عودة الدين وعودة فلسفة الدين إلى الموقع المتقدم في الفكر الإنساني، وفي انشغالاته الحديثة على النحو الذي كان سائداً قبل حركة فصل الدولة الغربية عن المسيحية.

تشكل الثقافة الليبرالية والطبيعة محوري الصراع الجديد المحتدم في المجتمعات الغربية التي تتمتع بقدر عالٍ من التقدم التكنولوجي. الثقافة بمعنى قدرة الإنسان من خلال التقنيات التي يمارسها (من المختبر إلى الفضاء)، والطبيعة بمعنى الحدود التي تشكل سقف الإبداع الإنساني. إن التحكم بالجينات الوراثية

مثلاً يمكِّن الإنسان ـ نظرياً حتى الآن على الأقل ـ من إنتاج إنسان جديد يتمتع بمواصفات عقلية وجسدية محددة، كما مكّنه من إنتاج «نسخ» مماثلة تماماً من الأطفال، كالتوائم، إنما من بطون مختلفة. يطرح هذا الأمر السؤال الأخلاقي الكبير: أين تبدأ حدود العلم والثقافة وأين تنتهي الطبيعة؟ ومن له حق اتخاذ القرار؟.

من هذا المدخل يتبوأ الدين موقعاً جديداً بامتياز.

إن معظم نتاج العلوم الإنسانية، على مدى القرنين الماضيين تقريباً، يمكن إدراجه تحت مقولة نيتشه «من انعدام الثقة». فالمؤرخون يتساءلون مَنْ كتب هذا النص أو ذاك؟ وعلماء النفس يحاولون كشف النقاب عن الدوافع الحقيقية التي تتحكم في سلوك الناس وتحدد مواقفهم. مرَّت حتى الآن خمس وسبعون سنة تقريباً على إلقاء ماكس فيبر محاضرته الشهيرة «السياسة كمهنة» في جامعة ميونيخ. فقد ميّز فيبر، في تلك المحاضرة، بين نوعين من الأخلاقيات يمكن ترجمتهما على أنهما «أخلاقيات التوجُّه» و«أخلاقيات المسؤولية».

ترى الأولى منهما (أخلاقيات التوجه) أن المهم أخلاقياً هو موقف الفاعل، فإن كان التوجه نقياً من الوجهة الأخلاقية، كانت الأفعال الصادرة عنه سليمة ومقبولة.

أما الثانية (أخلاقيات المسؤولية) أو أخلاقية الغايات المطلقة، فترى أنه عندما تكون غايات الفعل غير عادية، فإن في وسع الفاعل أن يطرح جانباً أيَّ اعتبار للوسائل وللعواقب، وخير ما يعبِّر عن هذا الشكل المتطرف من أشكال هذا التوجه هو القول الروماني «ليكن العدل ولتخرب الدنيا».

والسؤال هو: هل يتحمَّل الضمير الديني النتائج اللاأخلاقية للسياسة؟

من الأمور المتعارف عليها، بالنسبة للعلوم السياسية، أنه كلما كان صاحب القرار ملمّاً أكثر بالوقائع المتعلقة بأمر ما، تكون معالجته لهذا الأمر أعمق أثراً، غير أن عالم الاجتماع يعرف أنه مهما أحاطت معرفته ببعض الأمور فإن هذه المعرفة تظل قاصرة عن الكمال، مفتقرة إلى اليقين. فالعِلم خلافاً للاعتقاد السائد، إنما هو مجال للاحتمالات وليس مجالاً لليقين.

إن اليقينيات التي يمكن بلوغها في الحياة تقع في مجال «التعليل العاطفي»، على حد قول بيتر بيرغر عالم الاجتماع الأميركي، وهي تعليلات أخلاقية ودينية

في طبيعتها وليست علمية بالضرورة. ليس ثمة ما يدعو عالم الإنسانيات إلى أن يكترث بذلك، ففي مقدوره دائماً أن يقول إن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، أما السياسي فإنه لا يستطيع انتظار نتائج الأبحاث الموغلة في التأخر يوماً بعد يوم، بل إنه مُلْزَم باتخاذ قرارات سريعة وبالتنفيذ الفوري، ومعنى ذلك أنه مضطر إلى العمل وهو في حال من الجهل غير يسير. إن العمل السياسي ينطوي على مخاطرات، وربما أدّت المخاطرات في بعض الأحيان إلى ظلم وإلى كوارث إنسانية، ولكن يبقى أن لذلك ما يبرره أخلاقياً.

إن ممارسة السياسة باسم الله تضع القادة الدينيين كلهم وجهاً لوجه أمام ما سماه ماكس فيبر «القانون الحديدي للعواقب غير المقصودة»، ذلك أنه بإمكاننا محاولة تقويم العواقب المترتبة على أعمالنا السياسية وبإمكاننا التنبؤ بها، ولكن كل تقويم من هذا القبيل يبقى احتمالياً، إذ أن عواقب أفعالنا غالباً ما تفلت منا ثم تطاردنا من جديد، والمخاطرة الأخلاقية هي أننا سوف نكون مسؤولين عن الشر وعن الألم اللذين ربما كانا ثمناً لأفعالنا.

أليس غريباً مثلاً أن يكون العالم الإسلامي موطئاً لأميَّة هي من أعلى النسب في العالم، وأن تكون أول سورة من القرآن الكريم نزلت على سيدنا محمد عليه السلام هي سورة ﴿إقرأ﴾؟. إن إنتاج العقول لا يتم بقرار، إنه حصيلة تربية ثقافية وتراكم معرفي وممارسة علمية تتسم بالجرأة والحرية الفكرية لاقتحام آفاق المجهول.

إن مهمة المثقف هي أن يطرح المشاكل التي تواجه أمته، وأن يعرِّف هذه المشاكل، ثم يشرحها ويحلِّلها، ثم عليه أن يفكر في الحلول المناسبة لها. إن مجرَّد طرح المشكلة هو في حدِّ ذاته عملية ثقافية، ولا يستطيع أيُّ مجتمع يفتقر إلى المثقفين من مواجهة المشاكل التي يعاني منها، فالمثقفون هم الذين يحددون اتجاه السير نحو المستقبل.

الاتحاد السوفياتي قام على قاعدة مفكر واحد هو كارل ماركس (١٨١٨ـ ١٨٨٣) في كتابه «البيان الشيوعي ـ «The Communist Manifesto»، والاقتصاد الرأسمالي انطلق على قاعدة مفكر هو آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) في كتابه «ثروة الشعوب ـ «The Wealth of Nations»، والتفوق الإنجيلي ارتكز على قاعدة مفكر واحد هو ماكس فيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) في كتابه «الأخلاق

البروتستنتية وروح الرأسمالية ـ «The Protestant Ethic and The Spirit of Capitalism». كان عندنا مفكرون أمثال هؤلاء وأعظم، الرازي، ابن رشد، ابن سينا وغيرهم كثير، ولكن ماذا نفعل حتى يكون عندنا مفكرون من هذا الحجم غداً وبعد غد؟.

تكوَّنت عناصر الثقافة والتقاليد الثقافية الإسلامية، ونمت وتطوَّرت بتناغم أساسي مع الدين، وهذا يعني أن فك الارتباط بين الدين والثقافة الإسلامية يجرِّد هذه الثقافة من هويتها ويقتلعها من جذورها الروحية، وعلى العكس من ذلك فإن الثقافة الغربية الحديثة تكوَّنت خارج الدين، وفي أحيان كثيرة قامت على تحدِّيه وعلى التناقض معه، وهذا يعني أن نموَّها أو تطوُّرها يتطلب دائماً الإبقاء على الحالة التمرُّدية والانقلابية للثقافة على الدين، والعمل على عزله عن التدخل أو التأثير في مسيرتها.

أدى ذلك إلى قيام الهوة الواسعة بين الدين والعلمانية، أي بين ما هو إلّهي وما هو بشري، بين ما هو مقدس وما هو دنيوي، حيث الهيمنة دائماً وبالضرورة للدنيوي.

من هنا التناقض بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية.

إن التشخيص الأوروبي لواقع العالم الإسلامي يقوم أساساً على هذا التناقض. فالغرب يعزو تأخر المجتمعات الإسلامية إلى تمنُّعها عن فكِّ ارتباطها الثقافي بالدين، وهو يرى أن هذه المجتمعات تقصر عن مواكبة المسيرة الحضارية لأنها غير قادرة على أن تحذوَ حذوه بصناعة ثقافة لادينية.

في الثقافة الغربية الدين ماضٍ، والتمسك بالدين هو ارتداد عن المستقبل. من هنا فإن الثقافة الغربية لا ترفض الإسلام كإسلام، ولكنها ترفض الدين من حيث هو مكوِّن لثقافة عصرية، وتعتبر التمسك به حجر عثرة في وجه انتشار الحضارة الإنسانية وعَوْلَمتها.

أما التشخيص الإسلامي لواقع العالم الإسلامي فإنه أكثر تعقيداً. هناك ثلاث مدارس فكرية وصلت، في تشخيصها لهذا الواقع، إلى نتائج مختلفة. تقول المدرسة الأولى: إن الثقافة الإسلامية الحالية هي ثقافة استسلامية للماضي التليد، وإن من مواصفاتها الرضى بالنفس واللامبالاة ورفض الثقافة الغربية جملةً وتفصيلاً.

وتقول المدرسة الثانية: إن الثقافة الإسلامية بدأت تتأثر بالمظاهر الخارجية للثقافة الغربية دون أن تغوص في أعماق جوهرها، وإن هذا التأثر المظهري يشكل خطراً على الهوية الإسلامية من حيث أنه يهزُّ أركان الثقافة الإسلامية، ويحاول أن يجعلها مجرد تابع للثقافة الغربية وليس شريكاً فيها.

أما المدرسة الثالثة فتدعو إلى نهضة ثقافية توفِّق بين المنطق والوحي، وبين العلم والماورائيات، بما يمكِّن العالم الإسلامي من تجنُّب تشرذمه الفكري، وبالتالي من تجنُّب الخضوع من حيث يريد، أو لا يريد، فريسة الثقافة الغربية في زمن العَوْلَمَة الجامحة. ولقد أطلق أصحاب هذه المدرسة مشروع «أسلمة المعرفة»، وهو مشروع يقوم به المعهد العالي للفكر الإسلامي في واشنطن، ويحاول إضفاء طابع إسلامي على مختلف المعارف الإنسانية العامة.

قلنا: هناك مشكلة حقيقية في العالم الإسلامي، غير أن هذه المشكلة ليست موجودة في الجينات في خلايانا الحيَّة، أي أنها ليست وراثية، ولكنها موجودة في عقولنا، وبالتالي لا يمكن معالجتها إلا من خلال تغيير ما في هذه العقول، ومن خلال تحفيزها على الانفتاح على آفاق المعرفة التي حثَّنا القرآن الكريم، في العديد من آياته الكريمة، على اكتشافها في الكون وفي أنفسنا.

مهما يكن من أمر، فإن العالم كله، العالم الغني المتطور، والعالم الفقير النامي، يقف كلٌّ، من خلفية خاصة بتركيبته الاجتماعية، على أبواب مرحلة جديدة يبدو فيها أن الدين يبادر إلى استرجاع موقعه الممتاز في التأثير على عملية اتخاذ القرار، بل وعلى تحديد الأولويات التي تصوغ القرار.

التوظيف السياسي للدين

يتزايد الاهتمام، في طول العالم وعرضه، بأمرين أساسيين: الأمر الأول حول كيفية حلِّ الصراعات التي تتفجر بعد خمود نار الحرب الباردة؛ والأمر الثاني حول البعد الديني لهذه الصراعات. في عام ١٩٤٨ كان عدد الحروب الدينية في العالم ثلاثة، ومنذ عام ١٩٩٢ ارتفع عددها إلى ٢٣ حرباً تمركز معظمُها في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد السوفياتي السابق، أما في أوروبة فثمة حربان: واحدة في يوغسلافيا السابقة والثانية في شمال إيرلندة.

يزيد تصاعد الصراعات الدينية حدَّة وعدداً من الحاجة إلى دراسة هذه الظاهرة، وكيفية استخدام الدين نفسه لمعالجتها بدلاً من استخدامه لتأجيجها.

عندما تتلاشى المسافة بين الديني والإثني، كما هو الأمر في أوروبة الشرقية وخاصة في البلقان والقوقاز، تصبح القومية الوجه الآخر للإيمان الديني سواء عند الكاثوليك أو الأرثوذكس أو المسلمين.

يحفظ الوحدة الوطنية لهذه المجتمعات أحد أمرين: إما نظام ديمقراطي مدني يقفز من فوق التمايزات الدينية ويحقق المساواة بين المواطنين، وإما حكم إملائي فوقي يفرض التماسك الوطني بقوة إرهاب السلطة. في الحالة الأولى يكون التعدد غنى، وتكون الوحدة الوطنية حقيقية. وفي الحالة الثانية يكون التعدد قنابل موقوتة وتكون الوحدة الوطنية وحدة مزيفة، ذلك أنه ما أن تضعف قبضة السلطة حتى تتناثر هذه الوحدة الوطنية أشلاء.

في الولايات المتحدة يتغيَّر رئيس الدولة، مرة واحدة على الأقل، كل أربع سنوات من دون أن يترك ذلك أي انعكاس سلبي على وحدة المجتمع الأميركي المتعدد الأديان والمذاهب والإثنيات والألوان، ولكن بعد سقوط القبضة الشيوعية تمزق الاتحاد السوفياتي إلى عدة دول، وبعد موت الرئيس جوزف تيتو تبيَّن أنه لم

تقم في يوغسلافيا مؤسسات دستورية تستوعب كل التعدديات العنصرية والدينية التي يتألف منها المجتمع اليوغسلافي. وهكذا بدأ التفسخ في الاتحاد السوفياتي وفي يوغسلافيا السابقتين على قاعدة الانتماء الديني المرتبط بذاكرة تاريخية عميقة الجذور، واستحال التوفيق بينها لأن المطامح القومية ـ الدينية كانت أكبر من مساحة الأرض المتصارَع عليها.

النموذج اليوغسلافي:

التعدد الديني والتعدد العنصري

حدث الانحلال اليوغسلافي بعد الحرب الباردة مباشرة نتيجة عدة عوامل، أهمها:

- خسارة يوغسلافيا لدورها بين الشرق والغرب، بانتهاء الحرب الباردة.
- خسارة يوغسلافيا لاشتراكيتها الخاصة بين شيوعية الشرق ورأسمالية الغرب، بسقوط الشيوعية.
- خسارة يوغسلافيا لموقعها القيادي في كتلة الحياد وعدم الانحياز، وذلك بعد أن أدركت دول الكتلة أنه لم يعد من مكان لعالم ثالث بسقوط العالم الثاني (الاتحاد السوفياتي) وسيطرة العالم الأول (الولايات المتحدة).

وهكذا، فإن ما جرى في يوغسلافيا بين الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك أساساً، وبين الصرب والمسلمين خاصة، وبين الكروات والمسلمين، دلَّ على أن الحرب العالمية الثانية لم تنتهِ بعد، ذلك أن أحد الأسس التي قامت عليها هذه الأحداث الدامية هو الانتقام من المجازر التي تبادل الأفرقاء ارتكابها في ظل الحرب العالمية الثانية ونتيجة لها، بل إن وقوف روسيا إلى جانب الصرب، ووقوف ألمانيا إلى جانب الكروات والسلوفاك هو في حد ذاته مظهر آخر من مظاهر، ليس فقط استمرار الحرب العالمية الثانية، بل استمرار البُعد الديني للتحالفات السياسية. على أن من المفارقات البارزة أن الحروب في يوغسلافيا السابقة، التي شهدت أبشع المجازر الوحشية تحت غطاء ديني إسلامي ـ كاثوليكي ـ أرثوذكسي، كانت تخوضها مجموعات مسلَّحة لا علاقة لها بالدين من حيث الالتزام الأخلاقي أو الروحي.

ولعل البلقان هو من المناطق القليلة في العالم التي تفتقر إلى تقليد إقليمي في صنع السلام. فهو لم ينجب شخصاً مثل غاندي أو مارتن لوثر، وعلاقة شعوبه بالمسيحية أو بالإسلام هي علاقة عنصرية أكثر منها روحية.

في عام ١٣٨٩ مُني الأمير الصربي لازار في كوسوفو بهزيمة ماحقة أمام القوات العثمانية. واليوم، في نهاية القرن العشرين، يبشِّر بعض علماء الدين الأرثوذكس من الصرب في كنائسهم بإن الله خيَّر الأمير لازار بين مملكة على الأرض هي كوسوفو ومملكة في السماء، وأن لازار اختار مملكة السماء، مبرِّرين في ذلك هزيمته، ورافعين موته إلى مستوى الاختيار الإلّهي.

بدأت الحرب صربية ـ كرواتية، أي أرثوذكسية ـ كاثوليكية، ثم تحالف المسلمون مع الكروات، مما أجَّج من حقد الصرب عليهم. كان هدف المسلمين من التحالف مع الكروات تحسين الجسور التي تربط المسلمين بأوروبة الغربية، ذلك لأن الكروات، دينياً وجغرافياً، أقرب إلى أوروبة من الصرب الذين يعتبرون الروس حلفاءهم الطبيعيين دينياً وإثنياً. وبالنتيجة، فإن نسبة ضحايا المسلمين إلى الكروات ثلاثة إلى واحد، ونسبة ضحاياهم إلى الصرب خمسة إلى واحد.

النموذج الإيرلندي:

الوحدة الدينية والوحدة العنصرية

بدأت المشكلة الإيرلندية في عام ١١٧١ عندما شن الملك الإنكليزي هنري الثاني، بمساعدة من حلفائه النورمانديين، أول حملة عسكرية لغزو إيرلندة.

في عام ١٩١٦ شن الإيرلنديون (الإثنين ٢٤ نيسان ـ أبريل) ثورةً مسلحة ضد الاحتلال الإنكليزي. ورغم فشل هذه الثورة بعد أربعة أيام فقط، إلا أن المناطق الجنوبية الستة والعشرين، ومعظم سكانها من الكاثوليك، تمكنت من الاستقلال في عام ١٩٢٠. أما المنطقة الشمالية، والتي يبلغ عدد سكانها المليون فقط (يشكل الأنكليكان البروتستنت ٦٠ بالمئة من السكان)، فقد بقيت تحت السيادة الإنكليزية، ومنذ ذلك الوقت لم تهدأ عواصف الصراعات بين الكاثوليك والأنكليكان في شمال أيرلندة، حتى نهاية تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٩ عندما تم الاتفاق لأول مرة على تشكيل حكومة مختلطة من الجمهوريين الأنكليكان ومن الوحدويين (وحدويين مع إيرلندة الجنوبية) الكاثوليك.

في ١٤ آب ـ أغسطس ١٩٦٩ تحولت مظاهرة كاثوليكية تطالب بالحقوق المدنية إلى معركة شوارع بين الكاثوليك والأنكليكان البروتستنت، تدخلت بريطانيا على أثرها ورفعت عدد قواتها من ٤٠٠ جندي إلى ستة آلاف، وعندما أعلن وقف النار، في مطلع أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٥، كان عدد الضحايا قد وصل إلى ٣١٦٨ قتيلاً و٣٦ ألف جريح.

يتحدث الإيرلنديون لغة واحدة، ويتحدرون من أصل عرقي واحد (إثنية واحدة)، ويدينون بدين واحد هو المسيحية، غير أن الفَرْق هو في المذهب المسيحي، وهنا يبرز دور رجال الدين. فالكنيسة الكاثوليكية كما الكنيسة الأنكليكانية تمثِّل مركزية الصراع لدى كل طرف، ولذلك فإنها وجدت نفسها متورِّطة في تغذية المخاوف والشكوك بين الكاثوليك والأنكليكان، وبالتالي في التحريض المتبادل بينهما، نتيجة ذلك لم يبقَ من مشترك اجتماعي بين الإيرلنديين

الشماليين سوى شرب الشاي والحديث عن الطقس... والأمل بالتوصل يوماً ما إلى حل.

فالكاثوليك الشماليون يتطلعون نحو الوحدة مع الجنوب (الكاثوليكي)، والأنكليكان الشماليون يتطلعون نحو الاندماج مع بريطانيا (الأنكليكانية).

طبعاً كان لا بد من التساؤل: كيف أن مجتمعاً مغروساً في تربة الديمقراطية الغربية لم يجد مخرجاً لهذه الأزمة من خلال المؤسسات الديمقراطية وبالروح التي تمثلها؟.. وكيف أن مجتمعاً يفترض أنه تجاوز مرحلة القرون الوسطى، حيث كانت الصراعات الدينية هي السائدة، لا يزال أسير هذا النوع من الصراعات؟

على غرار ما حدث في بقية الدول الأوروبية، تحتاج إيرلندة الشمالية إلى فصل الدين عن الدولة، وإلى فك الارتباط بين السياسة والكنيسة (الكاثوليكية والأنكليكانية)، وهذان أمران يتناقضان مع الواقع الاجتماعي والتربوي والديني الذي تقوم عليه الشخصية الإيرلندية بكل تناقضاتها. ولذلك فانه بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه ووافقت عليه كل من الحكومة البريطانية وحكومة إيرلندة الجنوبية، فإن إيرلندة الشمالية بحكومتها المشتركة تدخل تجربة جديدة من التعايش المحفوفة بالكثير من الأخطار.

النموذج اللبناني:

التعدد الديني والوحدة العنصرية

عندما وُضِع ميثاق الوفاق الوطني في الطائف في عام ١٩٨٩، تزامن ذلك مع بداية النهاية السوفياتية، وطي صفحة الحرب الباردة، كما تزامن مع بداية التحولات في الشرق الأوسط التي انطلقت في عام ١٩٩٠ من مؤتمر مدريد. جاء اتفاق الطائف ثمرة توافق عربي ودولي عكس إرادة اللبنانيين في الخروج من المحنة.

ومنذ إقرار وثيقة الوفاق الوطني ولبنان يعمل على إعادة بناء الدولة (وليس على إعادة بناء الوطن)، ذلك أن الوطن موجود، إلا أن الدولة بمؤسساتها وصلت إلى درجة قريبة من العدم. فاللبنانيون على تعدد أديانهم ومذاهبهم يعرِّفون أنفسهم على أنهم لبنانيون، فلا حدود بينهم (على غرار الصرب والكروات والبوسنيين)، ولا صراعات دينية (على غرار الكاثوليك والأنكليكان)، بل إن ما كان بينهم مجرد صراعات حول قضايا سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية، وحول حصص المشاركة في السلطة السياسية.

ففي وثيقة الإرشاد الرسولي (التي صدرت عن البابا يوحنا بولس الثاني تتويجاً لمؤتمر السينودس حول لبنان، الذي عُقد في الفاتيكان في عام ١٩٩٥ بمبادرة من البابا وبرئاسته) تأكيد على «أن التزام السلام من قِبَل الجميع، أصحاب الإرادة الطيبة، يقود إلى مصالحة نهائية بين جميع اللبنانيين وبين مختلف فئات البلد. والمصالحة هي نقطة انطلاق الرجاء لمستقبل جديد للبنان[١]».

وتعلن الوثيقة: «لقد انتهت الحرب، ويجب اعتبار المصالحة سبيلاً إلى سلام وطيد يقوم بين جميع اللبنانيين. ولتكن خاتمة الحرب المسلحة خاتمة للحرب بين

---

(١) الإرشاد الرسولي، رجاء جديد للبنان ـ اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام، ص ١٥٩.

المصالح المختلفة، وخاتمة لتنازع المصالح الشخصية، التي تكون، أحياناً، أشد خطراً، لأنها قد تصبح صراع الكلّ ضد الكلّ. وليتذكر كُلٌّ أنه ما من أحدٍ يمكنه أن يجني شيئاً من الحرب، والجميع يخرجون منها مصابين، لأن إصابة الأخ هي أيضاً ودائماً إصابة سائر مواطنيه. السلام والمصالحة وحدهما هما الإطار المؤاتي لمكان واقعي معترف به من كل لبناني في بلده، ولحلّ مشاكل الأشخاص والجماعات، داخل الأمة»[1].

وقبل صدور هذه الوثيقة الفاتيكانية بأكثر من عامين، أكّدت ورقة العمل الموحَّدة، التي صدرت عن اللجنة الوطنية الإسلامية المسيحية للحوار على[2] «أن لبنان الذي هو وطن نهائي لجميع أبنائه في حدوده المعترف بها دولياً، عربي الهوية والانتماء، هو مساحة إنسانية رحبة للحرية والحوار بين معتنقي الرسالات السماوية، وأرض حياة مشتركة مسيحية ـ إسلامية، تتلاقى وتتفاعل فيها طموحات كل اللبنانيين وإرادتهم الخيِّرة لبناء دولتهم وكيانهم السياسي على أسس النظام الجمهوري ـ البرلماني ـ الديموقراطي الحر، وفي ظلّ المساواة التامة بين كافة أبناء وطنهم الواحد في الحقوق والواجبات، ودولة تلتزم مبدأ الحريات الدينية والفكرية والإعلامية، وكذلك الحرية الاقتصادية بعيداً عن الاحتكار والفوضى».

استُخدم لبنان، طوال عقد ونصف من الزمن، مسرحاً بديلاً عن الشرق الأوسط لعرض مسرحيات الصراعات الإقليمية بأبعادها وبارتباطاتها الدولية. أرادته إسرائيل مختبراً لمشروعها الذي يستهدف إعادة النظر في خريطة المنطقة من الباكستان حتى المغرب، على قاعدة تشكيل دويلات على خلفيات دينية (إسلامية ومسيحية) ومذهبية (سنية ـ شيعية ـ درزية) وعنصرية (كردية ـ بربرية). وأرادته سوريا، ودول عربية أخرى، قاعدة أمامية لتفشيل هذا المشروع انطلاقاً من الدفاع عن وحدة لبنان الوطنية، وعن وحدة الأقطار العربية الأخرى التي يستهدفها.

وجدت إسرائيل في لبنان من يتجاوب مع مشروعها الذي كان يستهدف إقامة دولة مسيحية ولو على جزء من الكيان اللبناني. وُظِّف هذا التجاوب لإعطاء الصراع الداخلي طابعاً طائفياً، رغم وقوف قوى ومرجعيات مسيحية دينية وسياسية

---

(١) الإرشاد الرسولي، رجاء جديد للبنان، اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٢) تمثل اللجنة المرجعيات الدينية الإسلامية والمسيحية كافة، وأذاعت ورقتها في كانون الثاني ١٩٩٥.

ضد المشروع. حتى إذا فشل المشروع، وتغيَّرت المعادلات الدولية ـ الشرق أوسطية، وضعت الحرب أوزارها وعاد الالتفاف الوطني بين المسلمين والمسيحيين إلى حالته الطبيعية، وأجمعت العائلات الروحية الإسلامية والمسيحية على[1]:

«إن العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين بجميع طوائفهم هو قيمة لبنان الكبرى، وهو رسالة لبنان إلى العالم من حيث أنه نموذج حياة، ومن حيث أنه علاقة حوار دائم بين العالَمَيْن المسيحي والإسلامي، وصلة تواصل لإغناء القيم الإنسانية التي تطبعها هاتان الرسالتان السماويتان بطابعهما. ولذلك فإن صيانة هذه الصيغة الحضارية وتأكيد صُدقيتها هما مسؤولية لبنانية وإنسانية على حد سواء. ولكن وبما أن الصراع على السلطة غالباً ما يوظَّف للإساءة إلى هذه الصيغة فإن إرساء نظام سياسي متوازن يشكل سياجاً يحمي هذه الصيغة من أي توظيفات استغلالية سيئة. إن التآخي الوطني بين المسيحيين والمسلمين في لبنان ليس مجرد التزام تفرضه مرتكزات العيش المشترك وضرورة تجنُّب الفتنة، ولكنه قدر وخيار ومهمة إنسانية نبيلة تجعل من لبنان صاحب رسالة عالمية.

من أجل ذلك، لا بد من العمل على توحيد الخطاب الوطني بحيث يتجاوز الأنانية الطائفية إلى الانفتاح ومصلحة الوطن الواحد لكل الطوائف ولكل اللبنانيين.

ويقتضي هذا الأمر قيام دولة وطنية عادلة وواعية بحيث تفتح آفاق المشاركة في صناعة الغد الأفضل أمام القوى الوطنية الصاعدة، وبحيث تطمئن المواطن وتشجعه للانتقال من فيء الطائفة إلى كنف الدولة المسؤولة عن أمنه واستقراره، وعن توفير مقومات الحياة الحرة والكريمة له بما في ذلك الضمانات اللازمة للعمل والدراسة والمعالجة الطبية وغيرها من الضمانات الاجتماعية».

إن إعادة توحيد المجتمع اللبناني، بعد تشرذمات الحرب القسرية التي فرضت عليه، تقوم على عدة عوامل أساسية أهمها:

أولاً: إعادة المهجرين والمبعدين الذين اضطروا إلى مغادرة مدنهم وقراهم إلى هذه المدن والقرى، وذلك لمنع استمرار حالة الفرز السكاني على نحو طائفي أو مذهبي.

---

(١) الإرشاد الرسولي، رجاء جديد للبنان، اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

ثانياً: عدم الربط بين التمايز الديني أو المذهبي بتمايز اقتصادي طبقي، وهذا يتطلّب اعتماد لامركزية إنمائية بحيث تعطى الأولوية في الإنماء ليس فقط للمناطق التي تضررت من جراء الحرب، بل للمناطق التي كان حرمانها أحد الأسباب غير المباشرة لنشوب الحرب.

ثالثاً: صياغة ثقافة وطنية واحدة وموحدة ليس بمعنى تأميم التعليم أو الحد من حريته، بل بمعنى تحقيق تربية وطنية لا يكون فيها البطل هنا، خائناً هناك.

رابعاً: الاحتفاظ بمسافة كافية بين عمل المرجعيات الدينية في الحقل الوطني العام والممارسات السياسية اليومية. فالمرجعيات الدينية في لبنان (الإسلامية والمسيحية) حافظت، طوال سنوات المحنة، على علاقات احترام وثقة وتعاون فيما بينها، ولم تعطِ المظلة الدينية لأي فريق من الإفرقاء التي تقاتلت، ولم تكن طرفاً في التقاتل، وحرصت هذه المرجعيات على أن تتحدث بلغة وطنية متقاربة خلال فترة الحرب، وبعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني.

في الشكل: يعتبر مؤتمر الطائف الذي عقد في الخامس من تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٩ إعلانًا بوقف الحرب في لبنان، على قاعدة اتفاق جديد أقره، فيما بعد، مجلس النواب في ٢١ أيلول ـ سبتمبر عام ١٩٩٠.

وفي الشكل أيضاً، يعتبر انهيار جدار برلين، الذي حدث في التاسع من تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٩ إعلاناً بانهيار الاتحاد السوفياتي السابق وكتلته العسكرية ـ السياسية (حلف وارسو)، وبالتالي انهيار الشيوعية ونهاية الحرب الباردة، وذلك على قاعدة البيان التاريخي الذي أعلنه حلف شمال الأطلسي وقال فيه: «إن الاتحاد السوفياتي لم يعد خصماً»، وذلك في السادس من تموز ـ يوليو ١٩٩٠.

أما في الجوهر، فإن المسيرة إلى مؤتمر الطائف عبرت محطات عديدة متلازمة ومرتبطة بصورة أو بأخرى بالمسيرة إلى جدار برلين.

ففي ذروة الحرب في لبنان ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ كانت الحرب الباردة تشهد أكثر مراحلها حدة في الشرق الأوسط. كان الأسطول الأميركي السادس منتشراً على طول الشاطئ اللبناني مستفيداً من الدعم، ومن التسهيلات التي توفرها له إسرائيل في إطار معاهدة التعاون الستراتيجي الأميركية ـ الإسرائيلية، وكانت السفن الحربية

السوفياتية تعبر الدردنيل والبوسفور سراً وعلانية لتشكل في شرق البحر المتوسط تجمعاً عسكرياً كبيراً، مستفيداً من الدعم اللوجستي الذي توفره له سوريا.

وكان لبنان، في ذلك الوقت، يبدو كعود ثقاب كافٍ لإضرام حريق دولي كبير.

وفي الجوهر أيضاً، مرَّت الحرب في لبنان في عدة مراحل من الصراعات الدموية ولم يكن اللبنانيون دائماً الطرف الوحيد على جبهتي التقاتل.

كان هناك صراع إسرائيلي سوري، وكان هناك صراع فلسطيني - إسرائيلي، وكان هناك صراع سوري - فلسطيني، وعراقي - إيراني، وسوري - عراقي. وفي الاطار الطائفي اللبناني، كان هناك صراع إسلامي - إسلامي، وصراع مسيحي - مسيحي، ولم يكن هناك، في أي مرحلة من كل هذه المراحل، صراع إسلامي - مسيحي حول الدين أو العقيدة أو الشعائر.

من هنا يبدو واضحاً أن لبنان كان مسرحاً لصراع دولي بين الاتحاد السوفياتي وكتلة حلف وارسو من جهة، والولايات المتحدة وكتلة حلف شمال الأطلسي من جهة ثانية، كما كان مسرحاً لصراع إقليمي مرتبط بصورة مباشرة بالمعادلات الدولية.

وعندما عقدت القمة العربية في الدار البيضاء في عام ١٩٨٩، استجابة لدعوة من ملك المغرب السابق الملك الحسن الثاني رحمه الله، كانت قد سبقتها سلسلة من القمم الأميركية - السوفياتية بين الرئيسين ريغن وغورباتشوف. ولقد بدا من خلال تلك القمم، من إيسلندة في الشمال حتى مالطا في الجنوب، أن الاتحاد السوفياتي يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأن بؤر الصراعات الإقليمية لم تعد ضرورية لإضرام حرائق صغيرة تحول دون انفجار الحريق الكبير.

وفي الوقت الذي أسند غورباتشوف رأسه إلى كتف ريغن، كانت قمة الدار البيضاء تدعو أعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع في الطائف بالمملكة العربية السعودية لإقرار صيغة تضع حداً للحرب في لبنان. وقد لعبت الدبلوماسية الأميركية دوراً فعَّالاً في إزالة العوائق من الطريق المؤدي إلى الطائف، من مظاهر ذلك المذكرة التي وجهها أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي إلى رئيس مجلس النواب اللبناني في ذلك الوقت (الرئيس حسين الحسيني) لدعم لقاء الطائف، ولتبنِّي الاتفاق اللبناني الذي يسفر عنه، ومنها تأييد الجولة التي قام بها وزراء

خارجية الدول العربية الثلاث الراعية للقاء الطائف وهي السعودية والمغرب والجزائر على عواصم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لضمان تأييدها للقاء وللاتفاق.

ثم إنه ما إن تمَّ التوصل إلى هذا الاتفاق حتى بادرت الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والمجموعة الأوروبية، والأمين العام للأمم المتحدة إلى إعلان تأييد الاتفاق، والالتزام بالمساعدة على تنفيذ بنوده. ومن أبرز تلك البنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، الصادر بتاريخ ١٩٧٨ والذي ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان دون قيد أو شرط، مما يساعد على إعادة انتشار القوات العربية السورية في لبنان.

قبل اتفاق الطائف جرت محاولات عديدة لوقف النار ولإعادة الاعتبار إلى الوفاق الوطني اللبناني، ولكن كل تلك المحاولات ذهبت سدى، ليس لاستعصاء الحل أو التسوية بين اللبنانيين، ولكن لعدم توفُّر الشروط الدولية والإقليمية التي تسمح بالحلِّ أو بالتسوية. كانت صيغة اتفاق الطائف متداولة بين القيادات السياسية اللبنانية قبل الطائف، وكانت تلقى قبولاً حتى من قيادات متقاتلة (الوثيقة الدستورية ثم الاتفاق الثلاثي)، إلا أن توقيت القبول أو الرفض كان مرتبطاً بعوامل تتجاوز القرار اللبناني.

يتبلور الترابط بين الالتزام الخارجي باتفاق الطائف والتطبيق الداخلي له من خلال:

أولاً: وقف تمويل وتسليح وحماية قوى الأمر الواقع التي أفرزتها الحرب، وقد تمَّ ذلك، مما مكَّن الدولة من حلِّ الميليشيات وسحب أسلحتها الثقيلة، واحتواء عناصرها في قوى الأمن الداخلي، وفي احتواء قياداتها في المؤسسات الإدارية وحتى السياسية.

ثانياً: وقف التحريض على التقاتل وسحب مظلة الحماية المعنوية للمتقاتلين. وقد تمَّ ذلك أيضاً، مما مكَّن الدولة من وقف المطبوعات والإذاعات ومحطات التلفزة التي كانت تنطق بألسنة تلك القوى.

ثالثاً: إعادة المهجرين إلى البلدات وإلى المناطق التي هُجِّروا منها، وهي عملية أساسية لإعادة الاختلاط الاجتماعي الوطني، بعد أن أدى التقاتل إلى فرز طائفي واسع النطاق. إلا أن عدم حصول لبنان على التمويل الذي كان يُفترض أن

توفره له دول شقيقة وصديقة ومؤسسات دولية أخرى، أدى إلى تعثُّر هذه العودة وبالتالي إلى عدم تطبيق بند أساسي من بنود الطائف التي يستند إليها الوفاق الوطني.

ومما يزيد الأمر تعقيداً القلق اللبناني من أي مشروع يستهدف توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، خلافاً لما نصَّ عليه اتفاق الطائف. لقد كان لبنان ينتظر دعماً دولياً لإعادة اللاجئين إلى ديارهم، تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٢ الصادر في عام ١٩٤٨، فإذا به يُفاجأ بأن حلَّ قضية اللاجئين قد لا يكون بالعودة إلى الوطن بل بالتوطين في لبنان، الأمر الذي أدى إلى توافق لبناني على رفع شعار رفض دفع ثمن التسوية في المنطقة بعد أن دفع لبنان ثمن الحرب.

رابعاً: إعادة بناء ما هدمته الحرب من بنية تحتية للاقتصاد اللبناني، وهذه أيضاً عملية أساسية لتمكين اللبنانيين من استعادة الثقة بوطنهم، ولتشجيع الذين هاجروا منهم إلى العودة مطمئنين إلى إمكانات وطنهم في الازدهار ثانية، واثقين من الضمانات المستقبلية لأبنائهم. غير أن عدم حصول لبنان على ما كان يتوقعه من مساعدات، وافتقاره إلى المصادر الذاتية لتمويل إعادة البناء والإعمار، اضطره إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لتحقيق مشروعه الوطني الكبير.

خامساً: تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية. ولأن من مستلزمات هذا القرار أن يتحمَّل لبنان المسؤولية الأمنية كاملة في الجنوب، فإن تحمُّل هذه المسؤولية يتطلب إعادة توحيد وبناء قوات الأمن اللبنانية وخاصة الجيش، غير أن المساعدات الخارجية لإعادة بناء الجيش لم تأتِ إلا من سورية، وبشكل رمزي من دول عربية أخرى. وعندما أنجز لبنان إعادة بناء قواته، وحاول إرسال وحدات منها إلى الجنوب في عام ١٩٩١ كان المسرح السياسي في الشرق الأوسط قد تغيَّر، فقوات الأمم المتحدة في الجنوب المكلَّفة بمساعدة لبنان على بسط شرعيته، رفضت حتى تسهيل دخول قوات الشرعية اللبنانية إلى الجنوب استجابة لإيعاز أميركي، ذلك أن الولايات المتحدة غيَّرت من أولوياتها السياسية في الشرق الأوسط، مستفيدة من حرب الخليج الثانية وتداعياتها. فقد كان لبنان المعافى يتصدر لائحة الأولويات الإقليمية، ولكن حرب الخليج وفَّرت للولايات المتحدة فرصة لفتح ملف الشرق الأوسط من خلال مؤتمر مدريد ١٩٩١، وهكذا ربطت لبنان من حيث لا يريد

بالمؤتمر، وعطلت استعادته للسيادة على جنوبه على أمل أن يتحقق ذلك في إطار تسوية إقليمية شاملة يكون لبنان جزءاً منها، غير أن تعثر مسيرة مؤتمر مدريد، بعد الانتخابات الإسرائيلية، أدى إلى العودة بالقرار ٤٢٥ إلى نقطة الصفر، وبالتالي إلى وقف تنفيذ بقية الإجراءات الداخلية اللبنانية المرتبطة بمرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي.

وبدلاً من الانسحاب، صعَّدت إسرائيل من استهداف لبنان بالعدوان، فكان عدوان ١٩٩٣ الذي أدى إلى تهجير حوالي نصف مليون من أهالي الجنوب اللبناني شمالاً، ثم كان عدوان ١٩٩٦ الذي كانت ذروته مجزرة قانا التي ذهب ضحيتها أكثر من مائة لبناني لجأوا إلى مقرٍّ رسمي لقوات الأمم المتحدة بحثاً عن ملجأ آمن، فكان القصف الإسرائيلي بانتظارهم.

كان لبنان ينتظر ترجمة الالتزام الدولي بحمل إسرائيل على الانسحاب، فإذا به يُفاجأ بوضعٍ دولي يغمض عينيه على العدوان الإسرائيلي، بل ويحمِّل لبنان مسؤولية استفرادَ إسرائيل من خلال أعمال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال.

وكان لبنان ينتظر دعماً عربياً يفتح العينين المغمضتين، فإذا به يُفاجأ باتفاق أوسلو الإسرائيلي الفلسطيني، ثم باتفاق وادي عربة الأردني - الإسرائيلي، ثم، ونتيجة لذلك، بمحاولات متواصلة تستهدف فك الارتباط بين لبنان وسوريا بهدف الاستفراد ومن ثم الاستضعاف والابتزاز.

نتيجة لذلك اشتد تمسك لبنان بسورية رفضاً منه للاستفراد وللاستضعاف وللابتزاز، وحرصاً منه على الاستقواء بها بعد أن شعر بأن التضامن العربي في معظمه تحوَّل إلى قبضة من رمل.

اثنان لم يجيدا قراءة المتغيرات الدولية في تلك المرحلة الحاسمة من التاريخ المعاصر، هما صدام حسين في العراق والجنرال ميشال عون في لبنان. القراءة الخاطئة لصدام حسين أدت إلى اجتياح الكويت، ومن ثم إلى وقوع حرب الخليج التي دفعت الأمة العربية، وخاصة العراق، ثمناً باهظاً لها. والقراءة الخاطئة للجنرال عون أدت إلى تأخير تنفيذ اتفاق الطائف، وإلى إشعال مرحلة جديدة من الحرب المدمرة في لبنان.

فالجنرال عون رفض تسليم السلطة إلى المرحوم الرئيس رينيه معوض الذي انتُخب في الخامس من نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٨٩ - أي يوم إقرار وثيقة الطائف

ـ أول رئيس للجمهورية بعد اتفاق الطائف ثم اغتيل في الثاني والعشرين من الشهر نفسه؛ ورفض تسليم السلطة إلى الرئيس إلياس الهراوي الذي انتُخب بعد يومين من اغتيال معوض، إلى أن أسقطه التعاون العسكري اللبناني ـ السوري، وأخرجه من قصر الرئاسة بالقوة المسلحة.

والرئيس صدام حسين اجتاح الكويت في الثاني من آب ـ أغسطس ١٩٩٠، ورفض الاستجابة إلى النداءات العربية والدولية بالانسحاب منها إلى أن أخرجته منها قوة التحالف الدولي العسكري في ١٧ يناير ١٩٩١.

انتهت حرب الخليج بانسحاب القوات العراقية من الكويت بعد تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وانتهت الحرب في لبنان بخروج الجنرال عون من القصر الرئاسي، ومن ثم من لبنان بعد تدمير البقية الباقية من منشآت الدولة ومؤسساتها، والدول العربية التي كانت مضطرة لتمويل الحرب في الخليج لم تعد قادرة على تمويل السلام في لبنان.

كان من المفترض أن تستقوي السلطة اللبنانية في تطبيق اتفاق الطائف بمصدرين أساسيين. المصدر الأول سياسي، وهو الولايات المتحدة خاصة، والأمم المتحدة عامة لحمل إسرائيل على الانسحاب من لبنان. ولكن بعد حرب الخليج، ونتيجة لها، نشأت ظروف سياسية ـ بسيكولوجية جديدة لم تعد تسمح للولايات المتحدة ولا للأمم المتحدة بممارسة ضغط على إسرائيل للانسحاب. فالأولوية في الاهتمام انتقلت من دعم لبنان إلى طمأنة إسرائيل، وكان من نتيجة هذا التحول غير المنتظر انطلاق المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

أما المصدر السياسي فكان اقتصادياً، وهو الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن بعد حرب الخليج، ونتيجة لما عانته هذه الدول من استنزاف من جراء تمويل الحرب، لم تعد قادرة على مساعدة لبنان إلا في حدود ضيقة ومحدودة. فالأولوية في الاهتمام انتقلت من دعم لبنان إلى احتواء مفاعيل الحرب وانعكاساتها السلبية (خاصة بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط)، وكان من نتيجة هذا التحول غير المنتظر أيضاً تعثر مسيرة إعادة بناء لبنان، وبالتالي إعادة بناء وحدته الوطنية.

كان الاقتصاد اللبناني خلال الحرب متماسكاً نتيجة لتعدد مصادر التمويل من الخارج. بعد الحرب، تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل مريع نتيجة لعدم اكتراث

تلك المصادر بتمويل السلام في الداخل، ويمكن القول إن العدَّ العكسي لهذا التدهور بدأ مع حرب الخليج ونتيجة لها.

خلال الحرب الباردة كان لبنان ـ شأنه شأن مواقع عديدة أخرى في العالم الثالث ـ مفيداً كمسرح من مسارح الصراع المسلح، أو المساومة السياسية أو الاثنين معاً. كان ممنوعاً على لبنان أن يقف مستقلاً على قدميه حتى لا يعطل توالي فصول المسرحية الدولية، وكان ممنوعاً عليه أن يستسلم للموت حتى لا يؤدي موته إلى إسدال الستار قبل الوقت المناسب.

وبانتهاء الفصل الأخير من الحرب الباردة، كان طبيعياً أن ينشغل العالم بما تضمنته من عروض مثيرة في أدبيات الحرب والابتزاز، أما المسرح نفسه فلا يشغل ولا ينشغل به إلا أهله.

النموذج التركي:

التعدد العنصري والتغييب الديني

عملت تركيا، لمدة خمسين عاماً، بتفانٍ وإخلاص في إطار حلف شمال الأطلسي، ولكن ذلك لم يمحُ من الذاكرة الأوروبية تراكمات ٦٠٠ سنة من الحروب العثمانية ـ الأوروبية. فمنذ نجاح السلطان مراد الأول في تحطيم الأمبراطورية الصربية في معركة كوسوفو في عام ١٣٨٩ والحروب لم تتوقف بينهما حتى قامت الثورة الصناعية الأوروبية وبدأت الأمبراطورية العثمانية بالانهيار في عام ١٩١٨.

وصل السلطان مراد الثاني في عام ١٤٤٠ إلى الدانوب، وفتح السلطان محمد الثاني في عام ١٤٥٣ القسطنطينية ـ إسطنبول ـ وجعلها عاصمة للأمبراطورية. وفي القرن التالي حاول السلطان سليمان في عام ١٥٢٩ احتلال ڤيينا ففشل، وجرت المحاولة الثانية لاحتلال هذه المدينة عاصمة الأمبراطورية النمسا ـ هنغارية بعد حوالي قرن في عام ١٦٣٨ وفشلت أيضاً.

جعل السلطان سليم الأول من الأمبراطورية العثمانية أمبراطورية عالمية عندما تمكّن من إحكام السيطرة على جنوب شرق أوروبة، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حتى وصلت الأمبراطورية إلى أوج عظمتها في عهد السلطان سليمان ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦، وفرضت سلطتها على طرق التجارة العالمية في ذلك الوقت مما زاد العداء الأوروبي عمقاً واتساعاً.

تعاقب على السلطنة العثمانية ٣٦ سلطاناً، كان الجامع الأساسي بينهم هو الدفاع عن الإسلام. تكوَّنت من جراء ذلك ثقافة أوروبية تربط بين الأمبراطورية العثمانية والإسلام... وتستعدي الإسلام من خلال استعداء العثمانيين، وهي ثقافة لا تزال متأصلة في الذاكرة التاريخية، وفي العادات الثقافية الشعبية الأوروبية العامة حتى اليوم. حاولت تركيا المعاصرة فكَّ الارتباط بالإسلام على أمل الدخول في

الأسرة الأوروبية من بوابة العلمنة، فأدارت ظهرها إلى مكة، غير أن بروكسل لم تمد لها يداً.

كان إخضاع أوروبة لتركيا البوابة العريضة التي دخلت منها أوروبة إلى العالم الإسلامي كله، وكان الحافز وراء برامج التسلط والهيمنة والاستغلال التي امتصت ثروات المسلمين وأفقرتهم ودفعتهم إلى الوراء هو الانتقام من الحروب التي خاضتها أوروبة ضد العثمانيين، حتى أن مجرم الحرب الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش يقول إن عمليات الإبادة التي تعرَّض لها المسلمون في البوسنة كانت انتقاماً من معركة كوسوفو ١٣٨٩.

الآن، هناك اعتقاد عام في تركيا بأن العودة الكريمة إلى مكة أفضل من الانتظار العقيم على أبواب بروكسل. يترجم هذا الاعتقاد حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان، وهناك بالمقابل تخوف من نتائج التخلي عن العلمنة ونسف الجسور مع أوروبة، ويترجم هذا الموقف المؤسسة العسكرية في الدرجة الأولى. يشكل الاعتقادان معاً ظاهرة انقسامية شديدة الخطورة، حتى أن تركيا تبدو وكأنها تعاني من مرض ازدواج الشخصية ـ الشيزوفرانيا ـ.

اثنان طوت نهاية الحرب الباردة دورهما، هما تركيا وإسرائيل. حاولت تركيا تكوين دور جديد لها عبر البلقان فلم تستطع اجتياز خندق الدم الإسلامي في البوسنة ـ الهرسك، وبعد ذلك في كوسوفو، وحاولت تكوين هذا الدور عبر دول آسيا الوسطى الإسلامية، التي تتحدر شعوبها من أصول تركية، ففشلت في اجتياز حاجز دم آخر في الشيشان وقبل ذلك في ناكورني ـ كاراباخ، وحاولت أن تجد لها موقعاً داخل الأسرة الأوروبية مكافأة لها على علمانيتها، وعلى دورها في حلف الأطلسي، إلا أن أوروبة لم تسمح لها باجتياز عتبة البوابة الأوروبية بحجة انتهاكاتها لحقوق الإنسان. المدى الوحيد الذي بقي أمامها لممارسة دور ما، هو باتجاه منطقة الشرق الأوسط. كانت هناك بوابتان لدخول المنطقة: بوابة العالم العربي التي اختارها رئيس الحكومة السابق نجم الدين أربكان، والبوابة الإسرائيلية التي اختارها الجيش.

أما إسرائيل، فقد وضعت نهاية الحرب الباردة حداً للدور الذي ظلت تقوم به منذ تكوينها في عام ١٩٤٨، وهو دور الخندق الأمامي للدفاع عن المصالح الستراتيجية للغرب في الشرق الأوسط. ولعل من أبرز مظاهره سحب السجادة من

تحت أقدام النفوذ السوفياتي أثناء محاولات التسلل التي كان يقوم بها إلى دول المنطقة والتي كان يعتبرها حديقته الخلفية.

لم تكن هناك خيارات أمام إسرائيل للبحث عن دور جديد خارج الارتباط الستراتيجي بالغرب، فكان لا بد من إيجاد نقطة جديدة تلتقي عندها مصلحة الغرب مع مصلحة إسرائيل. كانت للغرب مصلحة في إيجاد عدو يشكل حافزاً لوحدته ولتضامنه، وكانت لإسرائيل مصلحة في أن يكون الإسلام هو هذا العدو.

وهكذا، بدأ الترويج لنظرية أن الإسلام يحل محل الشيوعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة منذ مطلع التسعينات. ولقد اقتضت حيثيات هذه النظرية تشويه صورة الإسلام وإظهاره وكأنه دين الإرهاب المعادي لليبرالية والديمقراطية .. وللمسيحية ولحقوق الإنسان. وجاءت العمليات الإرهابية المشبوهة التي تعرض لها مسيحيون، جسدياً أو معنوياً، لتلقي ظلالاً كثيفة من الشك حول حقيقة القوى التي تقف وراء عملية التحريض على تلك الجرائم الموصوفة.

في إطار هذه المعادلة، لم يكن معقولاً أن يتم التحالف الإسرائيلي مع تركيا، ممثلة بحزب الرفاه الإسلامي. كان لا بد من وقف مسيرة استعادة الهوية الإسلامية لتركيا حتى يقوم التحالف الذي تدعو إليه وتشجعه الولايات المتحدة الأميركية، فكان إسقاط حكومة أربكان وثم كان ضرب حزب الرفاه الإسلامي الذي يتزعمه.

قد تحتاج تركيا إلى بعض الوقت لتحديد هويتها، ولكنها تحتاج بالتأكيد إلى كثير من المعاناة حتى تتمكن من إعادة توحيد شخصيتها الممزقة.

تعاني اليوم شعوب كثيرة من جراء ما تزخر به ذاكرتها التاريخية. فالتاريخ عند هذه الشعوب غالباً ما يدفن المستقبل، وشهداء الماضي هم قادة اليوم وهم أمل المستقبل. هكذا هو الأمر في إيرلندة حيث أن ٨٠٠ سنة من الصراع الكاثوليكي ـ البروتستانتي (منذ عام ١١٧١) لم تؤدِّ إلا إلى توسعة معرض الشهداء. وهكذا هو الأمر أيضاً في يوغسلافيا السابقة حيث أن أكثر من ٦٠٠ سنة من الصراع الأرثوذكسي الكاثوليكي، والأرثوذكسي الإسلامي لم يؤدِّ إلا إلى استحداث مقابر جديدة على حساب المدن والحقول.

بالنسبة للكاثوليك الإيرلنديين فإن الزمن توقف عند عام ١٦٤٩، وبالنسبة للبروتستانت فإن شهر تموز ـ يوليو من كل سنة يجعل من ذكرى معركة البوين ١٦٩٠ (وهي المعركة التي هزم فيها الملك الكاثوليكي بيلي) وكأنها وقعت بالأمس.

أما بالنسبة للصرب الأرثوذكس فإن كل معركة يخوضونها ضد مسلمي البوسنة تبدو لهم وكأنها انتقاماً من هزيمة كوسوفو ١٣٨٩.

لقد مزق التاريخ هذه الشعوب وباعد فيما بينها، كما فعل ويفعل في مناطق عديدة أخرى من العالم. ففي كندا لا يزال تطلُّع مقاطعة كويبك نحو الانفصال والاستقلال يعتبر بمثابة انتقام لخسارة ٦٥ ألفاً من اليسوعيين (الجزويت) أمام القوات البريطانية في عام ١٧٦٣.

والذاكرة التاريخية في الشرق الأوسط ليست أقل حرارة وحيوية وحضوراً.

إسرائيل: التطهير العرقي ـ الديني

توجد في مرتفعات الجليل، في شمال إسرائيل، بلدة صغيرة تعرف باسم «زريفات». عند غروب شمس كل يوم جمعة يتجمع الأصوليون من رجال الدين اليهود، المعروفون باسم «بريسلوف هاسيديم» في الكنس ويرددون أنشودة دينية يهودية عنوانها «ليكادولي»، ومعناها «ليأتِ مَنْ نُحب»، والذي يحبون أن يأتي وينتظرون مجيئه هو السيد المسيح.

يقول الاعتقاد الديني اليهودي إن المسيح سيأتي بعد ظهر يوم جمعة، وأنه سيظهر في بلدة زريفات التي تقع في جبل ميرون في الجليل، وأنه سوف يتوجه من هناك سيراً على الأقدام إلى القدس، ولذلك اتخذ الأصوليون اليهود من هذه البلدة محطة انتظار منذ العام ١٩٠٠، أي منذ العهد العثماني، وأقاموا فيها مركزاً للدراسات الدينية الأصولية، ولكن اليهود الذين انتظروا مجيء المسيح من الشرق فجاءتهم الصهيونية من الغرب.

تكوَّن الحلم الصهيوني في رحم الثقافة الاستعمارية الأوروبية، وكان منذ عام ١٨٩٠ أحد تجلياتها. كان مؤسس الحركة ثيودور هرتزل مغرماً بموسيقى ريتشارد واغنر رغم عداء واغنر المعروف للسامية، حتى أن وزير الخارجية البريطانية آرثر بلفور نفسه، صاحب وعد بلفور الشهير بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين، كان يقول لأرملة واغنر، كوسيما، إنه يشاطر زوجها الكثير من آرائه بشأن السامية. ومعروف أن فيلسوف الإرهاب الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي (الذي تتلمذ مناحيم بيغن على تعاليمه وعمل بأفكاره) هو الذي ترجم قصص شارلوك هولمز، بما فيها من نفحات معادية للسامية، إلى اللغة العبرية.

أدى قيام إسرائيل إلى تغيير أفكار اليهود في كل مكان من العالم، ولكن إسرائيل لم تحل المشكلة اليهودية. معظم يهود إسرائيل هم من المهاجرين (أكثر

من أربعة ملايين نسمة) الذين يتحدرون من شعوب كانت تفضل أن لا تهاجر من بلادها، إلا أنهم هاجروا، في المرحلة الأولى، مضطرين وبغير إرادتهم، واستُخدمت وسائل إرهابية لإرغامهم على الهجرة بما في ذلك التواطؤ مع أعداء اليهود في روسيا وفي أوروبة الشرقية، ولعل أشهر الوسائل تلك التي استخدمت في العراق في عام ١٩٥٠، أي بعد عامين من قيام إسرائيل، وأعطيت اسم «عملية علي بابا». فقد تولت عناصر تابعة للمخابرات الإسرائيلية ـ الموساد ـ إلقاء متفجرات على الكنس، وعلى بيوت التجار والشخصيات اليهودية المرموقة في بغداد لإقناع اليهود بأنهم مستهدفون، وأن عليهم بالتالي النجاة بأرواحهم عن طريق الهجرة إلى إسرائيل.

وهكذا تجمع في فلسطين المحتلة يهود هاجروا، أو هُجِّروا إليها، من الدول العربية وإيران وتركيا، ومن أوروبة والاتحاد السوفياتي السابق، وبعد ذلك من أثيوبيا (الفلاشا). اليهود الشرقيون يطلق عليهم اسم «السفارديم»، وهم يشكلون أكثر من ٦٥ بالمئة من يهود إسرائيل، ويطلق على اليهود الغربيين اسم «الأشكناز»، وهم أقلية عددية ولكنها تمسك بمفاتيح الدولة في السياسة والإدارة والجيش والاقتصاد، ولا تتعدى نسبة الزواج المختلط بين السفارديم والأشكناز ٢٥ بالمئة فقط من معدلات الزواج، فالتمييز العنصري لا يزال أقوى من المشاعر الدينية.

العدو المشترك للجماعتين هو العرب، ووجود هذا العدو يشكل حافزاً لتجاوز الخلافات والتباينات والتمسك بأهداب التضامن المشترك، ولذلك يشعر الإسرائيليون أنهم بحاجة إلى هذا «العدو» لاستيعاب الكثير من المشاكل، ولامتصاص الكثير من التوترات الاجتماعية الداخلية قبل انفجارها.

يلعب التجنيد العسكري دوراً هاماً في التخفيف من غلواء التمايز العنصري بين اليهود أنفسهم. فالتجنيد إجباري على الشباب بين سن ١٨ و٢١، وعلى الشابات بين سن ١٨ و٢٠، وتفرض الخدمة الاحتياطية على الرجال حتى سن ٥٥، حيث يؤدي الرجل خدمة عسكرية فعلية مدة شهر واحد على الأقل في العام؛ ويتوقف خلال أداء الخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري عن العمل أو الدراسة، ويحاول الجيش في تربيته العسكرية إزكاء روح العداء تجاه العرب لاستخدام هذه الروح العدائية في عملية مستمرة لرأب الصدع في المجتمع اليهودي.

فمنذ قيام إسرائيل، في ١٥ مايو - أيار ١٩٤٨، وقعت ستة حروب مع العرب تعاقبت عليها ثلاثة أجيال من اليهود، ولذلك تُخصِّص إسرائيل ما بين ٣٥ و٤٠ بالمئة من موازنتها السنوية للشؤون العسكرية، ويخرِّج الجيش القادة السياسيين لإسرائيل، حتى أن السياسي الذي لم «يتطهَّر» في خدمة الجيش يعاني دائماً من عقدة نقص، كما هو الأمر بالنسبة لرئيس الحكومة السابق شمعون بيريز.

يسيطر اليهود الغربيون الأشكناز على الجيش، كما يسيطرون على المزارع الجماعية - الكيبوتز - والتي يبلغ عددها ٢٥٠ وحدة مرتبطة بالهستيدروت (الاتحاد العمالي). وقد تخرَّج من الكيبوتز عدد من الجنرالات وأساتذة الجامعات والقادة السياسيين، وذلك على الرغم من أن ٣ بالمئة فقط من يهود إسرائيل يعيشون في الكيبوتز. والتربية في الكيبوتز تقوم على أساس الإيمان بالقضية - قضية إسرائيل - بحيث يتخلى العضو عن الملكية، فهو لا يملك إلا الطعام الذي يأكله والشراب الذي يتناوله والملابس التي يلبسها، وما عدا ذلك فهو ملك للكيبوتز وللقضية.

وإذا كانت مجمعات الكيبوتز تخرِّج المتطرفين اليهود في الجيش والإدارة والاقتصاد، فإن مجمَّعات «باشيفا» تخرِّج رجال الدين الأصوليين الذين يستعدون لمرحلة ظهور المسيح. ففي هذه المدارس الدينية يتم إعداد «الكوهانيم»، وهم فئة من رجال الدين المتخصصين في إعداد وتقديم الضحايا في مذبح معبد سليمان عندما يُعاد بناؤه.

وقد تألفت في الولايات المتحدة، منذ احتلال إسرائيل للقدس في عام ١٩٦٧، هيئات دينية من اليهود ومن بعض الإنجيليين المتصهينين الخارجين عن الإطار العام للكنيسة الإنجيلية، متخصصة في جمع الأموال اللازمة لتمويل بناء المعبد؛ وقد جمعت بالفعل أموالاً طائلة ينفق بعضها على المدارس الدينية (باشيفا)، وينفق بعضها الآخر على تمويل مشاريع الاستيطان في القدس، بما فيها مشروع الاستيطان الجديد على جبل أبو غنيم، وينفق بعضها الثالث على تمويل حركة غوش إيمونيم (أي جبهة العقيدة)، وهي واحدة من الحركات الدينية الأصولية المسلحة التي تقود حركة الاستيطان في الضفة الغربية.

لعبت الأصولية اليهودية في الدياسبورا دوراً أساسياً في تحقيق التضامن اليهودي، وفي المحافظة على الشخصية الدينية لليهود في العالم، وكان اعتقاد قادة

الحركة الصهيونية أن هذه الأصولية سوف تذوب في المجتمع الصهيوني العلماني عندما تقوم الدولة. أثبتت الوقائع أن هذه الحسابات كانت خاطئة تماماً، فما حدث كان على العكس. إن شركة الطيران الإسرائيلية (آل ـ عال) لا تعمل يوم السبت استجابة لمطالب الحركات الأصولية اليهودية، والمصاعد في البنايات في المدن الإسرائيلية تُبرمج يوم السبت بحيث تتوقف صعوداً ونزولاً عند كل طابق من دون أن يحتاج اليهودي إلى الضغط على زر المصعد احتراماً ليوم السبت.

فاليهود في إسرائيل لا ينقسمون بين السفارديم والأشكناز فقط، ولكنهم ينقسمون بين أصوليين وإصلاحيين أيضاً، وتحصر كل صلاحيات المحاكم الدينية التوراتية بإجراء مراسم الزواج والطلاق والوفاة وسائر الأحوال الشخصية الأخرى بيد الحاخامين الأصوليين. أثار هذا الاحتكار نقمة الحاخامين الإصلاحيين داخل إسرائيل وخارجها ولكن دون جدوى. ففي مدينة القدس المحتلة توجد العشرات من المدارس الدينية (باشيفا) التي تخرِّج رجال دين أصوليين متطرفين يتميزون بتجديل الشعر (هاسيديم)، واعتمار القبعة السوداء، وفي عيد يوم الغفران «كابور ـ» يقوم رب العائلة اليهودية بشراء دجاجة من السوق ويحملها إلى بيته، وهناك يدعو أفراد عائلته جميعاً، زوجته وأولاده، إلى الجلوس على الأرض، ويمرر الدجاجة فوق رأس كل واحد منهم، ويعتقد اليهود أنه بهذه العملية تنتقل خطايا أفراد العائلة وآثامهم إلى الدجاجة، فتذبح وينتف ريشها ثم تؤكل شكراً لله على غفرانه.

العلمانيون وحتى الإصلاحيون من اليهود لا يمارسون هذه الشعائر ويطالبون بتجاوزها. وقد ارتفعت الصيحات من أوروبة ومن الولايات المتحدة مطالبة بالمساواة في حق ممارسة الشعائر الدينية اليهودية بين الحاخامين الأصوليين والإصلاحيين، ولكن رأي الأصوليين هو الراجح حتى الآن، وهم الذين يحتكرون حق تحديد من هو اليهودي ومن هو غير اليهودي، ومن تُغفر خطاياه وكيف، ومن لا تُغفر خطاياه ولماذا.

وفي إسرائيل اليوم مرجعيتان دينيتان لليهود: حاخام أكبر للأشكناز، وحاخام أكبر للسفارديم. والتطرف الأصولي موجود عند السفارديم (أي عند اليهود الشرقيين) أكثر منه عند الأشكناز (اليهود الغربيين)، ولا يقتصر التطرف هنا على النواحي الدينية فقط بل يتعداه إلى الموقف السياسي. فالليكود، بقيادته من الأشكناز، يعتمد على قاعدة واسعة من السفارديم. ويعكس تطرف السفارديم آثاره

على المواقف السياسية لليكود منذ وصوله إلى السلطة في عام ١٩٧٧ بقيادة مناحيم بيغن .. واستمراره بقيادة بنيامين نتنياهو حتى سقوطه في عام ١٩٩٩ وفوز حزب العمل برئاسة إيهودا باراك في الانتخابات العامة.

ويعود التطرف لدى السفارديم إلى عقدة النقص التي يعانون منها تجاه الأشكناز الأكثر ثقافة وثروة ونفوذاً. ويتمتع الأشكناز بعلاقات وطيدة مع الدول الغربية التي هاجروا منها وخاصة مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وكذلك مع روسيا التي هاجر منها مئات الآلاف من اليهود بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. هذا الواقع الداخلي يشكل قنبلة عنصرية موقوتة، ولكن الإسرائيليين يعتمدون في تعطيلها على ثقافة العداء للعرب وللمسلمين. ولكن إلى متى؟..

في كتاب صدر في عام ١٩٩٦ في بريطانيا للكاتب المعروف جوفري وايتكروفت وعنوانه «جدلية الصهيونية» «The Controversy of Zion»، يقول الكاتب إن قيام الدولة اليهودية زاد المسألة اليهودية في العالم تعقيداً بدلاً من أن يجد حلاً لها، وإن اليهود الذين لم يهاجروا إلى إسرائيل يؤيدونها ويساعدونها مادياً ومعنوياً لأنها توفر لهم فرصة النوم على مخدة الأمان أكثر من أي وقت مضى. قد لا يهاجرون أبداً إليها ولكنهم مرتاحون لوجودها، فهي بالنسبة إليهم الملجأ والملاذ عند الضرورة. أما الثمن الذي يدفعه الفلسطينيون، خاصة أصحاب الأرض الشرعيين، والثمن الذي يدفعه العرب من جراء أطماع إسرائيل التوسعية، والثمن الذي يدفعه المسلمون من جراء انتهاك المقدسات الإسلامية في القدس، إن ذلك كله لا يعني يهود إسرائيل، ولا يثير اهتمام اليهود خارج إسرائيل.

من أجل ذلك لم ينبلج فجر السلام ولم تشرق شمس التسوية. فالإسرائيليون يحلمون بأن يفتحوا عيونهم يوماً ليجدوا أنه لم يبقَ أي عربي في أرض الميعاد، وهم يعتقدون أن هذا الحلم بدأ يتحقق على مراحل، كانت المرحلة الأولى في عام ١٩٤٨ وكانت المرحلة الثانية في عام ١٩٦٧.

كان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنجامين نتنياهو يعتقد أنه بطل المرحلة الثالثة، وأن هذه المرحلة تنطلق من القدس، وأن هذه الانطلاقة تتطلب تصحيح المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، وأن هذا التصحيح يستوجب التراجع حتى عن اتفاق أوسلو ١٩٩٣، ولذلك أسقط الاتفاق وحلَّ محله اتفاق واي ريفر - قرب واشنطن - في عام ١٩٩٨، والذي عُدِّل بعد انتخاب إيهودا باراك رئيساً

للحكومة بموجب اتفاق ثالث جرى التوقيع عليه في شرم الشيخ ـ مصر ـ في أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٩.

ليس لإسرائيل دستور، دستورها التوراة، وليس لإسرائيل حدود سياسية، حدودها التوراة. الأصوليون اليهود لا يعترفون بإسرائيل كدولة حتى وهم يعيشون فيها، إنهم يبنون عدم اعترافهم على عقيدة دينية تقول إن المسيح لم يظهر بعد، وأنه سوف يظهر بين اليهود راكباً حماراً أبيض، وما حدث في عام ١٩٤٨ هو أن دافيد بن غوريون مؤسس الدولة الإسرائيلية لم يكن المسيح، وفوق ذلك فقد ظهر بين اليهود راكباً سيارة جيب بيضاء!!

تتداخل العقيدة الدينية بالجغرافيا السياسية تداخلاً مباشراً. يعطي هذا التداخل موضوع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بُعداً دينياً وليس أمنياً فقط، وهو الذي يضفي على موضوع الانسحاب الإسرائيلي من الخليل أهمية تتعدى الحسابات السياسية، بما في ذلك أخلاقية الالتزام بالاتفاقات الدولية وخاصة اتفاق أوسلو. إن عبارة «السلطة الفلسطينية» تفجِّر وحدها كوامن القلق الديني لدى اليهود لأنها تعبِّر عن سلطة غير يهودية ـ مهما كانت محدودة ومقزَّمة ـ وهي سلطة تمارس في أرض يهودية (يهودة والسامرة) أي الضفة الغربية. هذا الأمر يتناقض مع الإيمان التوراتي، وبالتالي مع الدستور الإلّهي، الذي يؤمن به الإسرائيليون، والذي يجب أن تلتزم به حكومتهم التزاماً شديداً وشاملاً.

من أجل ذلك يعتبر الأصوليون اليهود أن إسرائيل ليست دولة يجتمع فيها اليهود من شتى أنحاء العالم، ولكنها دولة يهودية، وهذا يعني أن عليها أن تلتزم بالتوراة نصاً وروحاً. يفرض هذا الالتزام الديني على الأصوليين اليهود رفض أي تسوية مع العرب، فهم يدعون إلى «تطهير» أرض إسرائيل من العرب، مسلمين ومسيحيين، وبالتالي إلى «عزل» اليهود عن الآخرين للمحافظة على نقاوة الجنس اليهودي. ففي العالم كله اليوم حوالي ١٢ مليون يهودي فقط، ويعتبر الأصوليون اليهود أن ضآلة هذا العدد سببه تذويب اليهود في المجتمعات الأخرى. مهمة إسرائيل هي تجميع اليهود ومنع تذويبهم، وإنشاء المجتمع اليهودي المثالي الذي يهيء لظهور المسيح المنتظر منهم وفيهم.

هذه العقلية الإيمانية التي تبسط هيمنتها على السلطة الجديدة في إسرائيل، تصطدم بعقلية واقعية سياسية تؤمن بمرحلية الانتقال إلى المجتمع المثالي اليهودي. فرئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين وجد نفسه أمام ثلاثة خيارات، بعد

أن فشل في قمع الانتفاضة الفلسطينية، وبالتالي بعد أن فشل في تحقيق الحد الأدنى من الأمن الداخلي لإسرائيل. هذه الخيارات هي:

١ ـ التطهير الديني ـ العرقي ضد الفلسطينيين بدفعهم جماعياً إلى الدول العربية المجاورة (سوريا ولبنان والأردن ومصر)، وهي عملية تضع إسرائيل في مواجهة أخلاقية وسياسية مع العالم كله، وليس مع الدول العربية وحدها.

٢ ـ دمج الفلسطينيين العرب بالدولة اليهودية، وهو أمر يرفضه الفلسطينيون أنفسهم، ويرفضه الأصوليون اليهود، لأن عملية الدمج تقضي على مشروع يهودية الدولة وتحطِّم الحلم الصهيوني التاريخي بالمحافظة على نقاء العنصر اليهودي وصفائه.

٣ ـ فصل الفلسطينيين العرب عن إسرائيل، مع ما يمكن أن تعنيه عملية الفصل هذه من اعتراف إسرائيلي بالشخصية الفلسطينية (كانت غولدا مائير تقول: لا أعرف أن هناك شيئاً اسمه شعب فلسطيني) وبالتالي بالكيان الفلسطيني.

اختار رابين الخيار الثالث على كره منه، ووقَّع مع ياسر عرفات، في حديقة البيت الأبيض في واشنطن في عام ١٩٩٣، على اتفاق أوسلو الذي لعبت الدبلوماسية النرويجية دوراً أساسياً في توفير فرص إعداده، ومن ثم ولادته بعيداً عن أعين المحبين والمبغضين. وهكذا عندما بادر وزير خارجية أستراليا مهنئاً إسحاق رابين واصفاً إياه بأنه «الهادي» لعملية السلام، ردَّ رابين بألم حاد: «لست هادياً ولا مهتدياً. إنني مُكره على ذلك». أدرك رابين أن الحل الوحيد هو بالانفصال، الانفصال اليهودي عن الفلسطيني، وهذا الإدراك هو الذي حمله على قبول مبدأ الأرض مقابل السلام، أي على قبول رسم حدود جغرافية سياسية ـ لا توراتية ـ لإسرائيل، وعلى قبول كيان فلسطيني فوق جزء من أرض تعتبرها إسرائيل أرضاً توراتية.

دفع رابين حياته ثمناً لهذا الموقف، وأصبح القاتل، الذي نفذ عملية الاغتيال، بطلاً قومياً بالمعنى الديني لا السياسي، ودماء رابين، التي سالت على الأرض، صبغت السجادة التي مشى عليها نتنياهو على رأس حزب الليكود إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

جاء نتنياهو في ٢٩ مايو ـ أيار ١٩٩٦ بهدف تغيير قواعد لعبة التسوية مع الفلسطينيين ومع سورية ولبنان، ورفع شعاراتٍ، خلال الحملة الانتخابية، تعكس

مواقع الإيمان لدى الجماعات اليهودية الأصولية. حاول نتنياهو أن يغمض عينيه عن رؤية الوقائع السياسية ممسكاً بصورة الأحلام الدينية إلى أن بدأت عملية السلام تتهاوى لتعيد الوضع في المشرق العربي كله إلى نقطة الصفر مرة أخرى. هنا وجد نتنياهو نفسه أمام خيارين دقيقين:

الخيار الأول: أن يركب رأسه، وأن يواصل تراجعه عن الالتزامات الإسرائيلية بالتسوية. ولكن الدول العربية التي تحمست للتسوية السياسية، وأبدت استعداداً عملياً لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل (المغرب ـ تونس ـ قطر ـ سلطنة عمان) أعربت عن استياء شديد، وبادرت إلى وقف عمليات التطبيع مما أثار قلقاً داخل المجتمع الإسرائيلي. لقد سجل الاقتصاد الإسرائيلي انتعاشاً كبيراً في ضوء مسيرة التسوية مع العرب، ولكن التراجع عن هذه المسيرة كان وحده كافياً لوقف الالتزام بمشاريع اقتصادية إقليمية مع إسرائيل تبلغ قيمتها ٢٤ مليار دولار. وخلال عام ١٩٩٥ وحده تدفقت الاستثمارات الخارجية على إسرائيل ووصلت إلى ٢,٠٣ مليار دولار، بعد أن كان حجم هذه الاستثمارات في عام ١٩٩٤ لا يزيد على نصف مليار دولار فقط، إضافة إلى ١,٦ مليار دولار من الاستثمارات عبر سوق الأسهم، وهذا يعني أن الثقة التي اكتسبتها إسرائيل من خلال التسوية يمكن أن تنهار، وبالتالي يمكن لكل هذه الاستثمارات أن تُسحب من الاقتصاد الإسرائيلي.

شكل هذا الأمر عامل ضغط مباشر على نتنياهو لإعادة النظر في موقفه، فوجد نفسه أمام **الخيار الثاني** وهو: أن يتراجع عن بعض مواقفه الدينية المتطرفة التي خاض على أساسها معركته الانتخابية. ولكن نتنياهو وجد أمامه تجربتين لا تخلوان من المرارة: تجربة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، وتجربة رئيس الحكومة الكندية الأسبق بريان مولروني ـ وكلاهما من صانعي التاريخ الحديث في بلديهما ـ. فقد اضطر كل منهما إلى التراجع عن وعوده الانتخابية تحت تأثير مواجهة الوقائع الموضوعية، وانعكس هذا التراجع سلباً على شعبيته، ومن ثم اضطر إلى دفع الثمن هزيمة في الانتخابات اللاحقة. وهذا ما واجهه نتنياهو بالفعل في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٩ وأدت إلى هزيمته هو وحزبه الليكود.

إن التاريخ حركة دائمة، وصناعة التاريخ لا تعرف التوقف.

بعد الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني في أوسلو ـ ١٩٩٣ ـ، والاتفاق الإسرائيلي ـ الأردني في وادي عربة ١٩٩٤، وفي ضوء اتفاق كامب دافيد

الإسرائيلي ـ المصري ١٩٧٩، بدأت إسرائيل إعادة النظر في علاقاتها مع الجاليات اليهودية في العالم على قاعدة «انتقال الشرق الأوسط من حالة الحرب إلى حالة السلام».

في الأساس، كانت إسرائيل تركز على استقطاب اليهود المضطهدين في العالم؛ وحيث لا يكون هناك اضطهاد كانت مخابراتها تفتعل الاضطرابات التي تستهدف اليهود لحملهم على الهجرة إليها مشحونين بروح الانتقام وبمشاعر استعداء الآخر وكراهيته والاستنفار لمقاتلته (غوش إيمونيم ـ حركة كاهانا، وغيرها الكثير).

كانت إثارة هذه المشاعر ضرورة لدعم سياسة التطرف داخل إسرائيل، ولوضع المجتمع الإسرائيلي في حالة استنفار وتوثب دائمين. أما الآن، وقد بدأت عملية تحوُّل المنطقة نحو التسوية والسلام، فإن إسرائيل بحاجة إلى نوع آخر من المهاجرين اليهود. من أجل ذلك دعا الرئيس الإسرائيلي عازار وايزمن زعماء الجاليات اليهودية في العالم إلى سلسلة مؤتمرات عُقد أولها في عام ١٩٩٤ في مدينة القدس.

تضمّنت الدعوة ما ترجمته بالحرف:

«إنني أعلِّق أهمية كبيرة على مستقبل علاقة الجاليات اليهودية بإسرائيل؛ لقد توصلت إلى استنتاج بضرورة إجراء حوار بين إسرائيل والدياسبورا، ولذلك فقد قررت عقد مؤتمر، ليومين، بهدف إجراء حوار بين ممثلي إسرائيل والعالم اليهودي.. وسوف يركز المؤتمر على قضايا أساسية تؤثر في حياتنا وفي العلاقات بين إسرائيل والعالم اليهودي. ومن بين القضايا التي أقترح مناقشتها، مستقبل الجاليات اليهودية في وجه خطر التذويب الذي تواجهه، والذي يعرِّضها لخسارة هويتها اليهودية، وكذلك مستقبل إسرائيل في مرحلة السلام، ومستقبل أجيالها الجديدة، والاستمرارية اليهودية، والهجرة إليها وطرق ووسائل تعزيز علاقاتنا المتبادلة. وسوف يتم التركيز بصورة خاصة على دور إسرائيل في العالم اليهودي وعلى انخراط العالم اليهودي بإسرائيل».

وبالفعل أكَّد المؤتمر على أنه لا مستقبل للجاليات اليهودية في العالم، وأن على هذه الجاليات أن تربط مستقبلها بإسرائيل. فلا الولايات المتحدة، ولا كندا أو أستراليا أو الأرجنتين، ولا أوروبة الغربية هي الأرض الموعودة، وأن الوجود

اليهودي خارج إسرائيل هو وجود اغترابي، وأن الهجرة إلى إسرائيل هي عودة للوطن.

كشف ذلك المؤتمر التأسيسي عن أمور ثلاثة:

الأمر الأول: هو التغيير في سياسة التهجير إلى إسرائيل، وذلك بالتوجه نحو الجماعات اليهودية التي لا تعاني تمييزاً أو اضطهاداً عنصرياً أو دينياً، والتي تنعم بالتالي بالاستقرار والثراء في دول تعامل اليهود كمواطنين من الدرجة الأولى.

الأمر الثاني: هو أن من شأن هذا التغيير أن يؤدي إلى صراع مصالح بين إسرائيل والجاليات اليهودية المستقرة في أوطانها.

الأمر الثالث: هو إعادة صياغة المجتمع الإسرائيلي بحيث يكون مؤهلاً للتجاوب مع مقتضيات التسوية، وللإفادة من الفرص التي توفرها في المنطقة.

وهذا يعني الانتقال بالمجتمع الإسرائيلي من الصهيونية إلى اليهودية.

لقد انتهت مرحلة حثِّ اليهود على الهجرة إلى إسرائيل من خلال ضرب علاقاتهم بالشعوب التي يقيمون بينها، وتخويفهم على حياتهم ومصالحهم، وإنذارهم المستمر بأن سيف الإبادة العنصرية معلَّق مثل سيف ديموكليس فوق أعناقهم، وبدأت مرحلة استقطاب اليهود للهجرة من خلال الإغراءات التي تحملها فرص السلام في المنطقة.

فبعد مؤتمر عام ١٩٩٤، عقد مؤتمرات ولقاءات عديدة أخرى على مستوى الحكومة الإسرائيلية وزعماء الجاليات اليهودية في العالم للتخطيط والتنفيذ؛ ولكن لم يُعقد مؤتمر عربي واحد، على أي مستوى، لاستكشاف آفاق مرحلة ما بعد التسوية، وللاستعداد لمواجهة ما قد تفرضه من متغيرات وتحولات. لقد اعتمدنا مراراً في السابق على مبدأ «اجتياز الجسر عندما نصل إليه»، ولكننا اكتشفنا، مرات عديدة، أننا عندما كنا نصل إلى الجسر لم نكن نجد شيئاً نعبر عليه، فنقع في حالة من التخبط والارتجالية التي كانت تعود علينا دائماً بأسوأ العواقب!..

من المؤتمر الصهيوني الأول

إلى السفارة المسيحية الدولية

عندما عُقد المؤتمر الصهيوني الأول في ٣١ آب ـ أغسطس من عام ١٨٩٧ في مدينة بال في سويسرة، كانت الغاية منه توفير مكان آمن لليهود الذين يتعرَّضون للاضطهاد في روسيا وفي أوروبة. أدى الاضطهاد الروسي لليهود إلى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الولايات المتحدة، ومع الوقت تنامت قوة النفوذ الصهيوني فيها. الاضطهاد الفرنسي ـ عملية دريفوس، تحديداً ـ كان السبب المباشر الذي حمل الصحفي اليهودي ثيودور هرتزل إلى الدعوة إلى المؤتمر الصهيوني من أجل إقامة وطن يهودي وفق البرنامج الذي وضعه للمؤتمر ماكس نودو.

تمثلت الاستجابة الأولى لمطالب المؤتمر في عرض قدمته الحكومة البريطانية للحركة الصهيونية في عام ١٩٠٣ يقضي بمنحها منطقة في يوغندا تبلغ مساحتها ستة آلاف ميل مربع لإقامة الوطن اليهودي عليها. رحَّب أحد أقطاب الحركة الصهيونية في ذلك الوقت، ويدعى «إسرائيل زانغويل» بالعرض مع مجموعة من أعضاء الحركة، إلا أن الأكثرية رفضته، فانشقَّ زانغويل ورفاقه عنها، وأنشأ منظمة صهيونية جديدة باسم «منظمة الأرض اليهودية» هدفها توطين اليهود المضطهدين في أوروبة وروسيا، غير أن المؤتمر الصهيوني السابع الذي عُقد في عام ١٩٠٥ رفض المشروع وقاطع زانغويل وزملاءه، وأدان حركتهم مصرّاً على مخطط إقامة الدولة في فلسطين لأنها تشكل قوة جذب معنوية، وحافزاً دينياً لتجاوب يهود العالم مع المشروع.

بلغ النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة حداً حمل بريطانيا على استرضائه. وعندما أصدر وزير الخارجية البريطاني أرثر جيمس بلفور، في الثاني من نوفمبر ١٩١٧، وعده الشهير في رسالة وجهها إلى المليونير اليهودي اللورد روتشيلد بإقامة وطن يهودي في فلسطين، كان يتطلع إلى استرضاء يهود الولايات

المتحدة على أمل توظيف نفوذهم هناك لحمل الإدارة الأميركية على تأييد بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، كما أن الحكومة البريطانية كانت تأمل في أن تؤدي إقامة وطن يهودي في فلسطين، بمبادرة منها وبمساعدتها، إلى أن يصبح هذا الوطن اليهودي نقطة حماية متقدمة للدفاع عن قناة السويس وعن الطريق إلى الهند، التي كانت تُعتبر درة التاج البريطاني في ذلك الوقت. إذا كان وعد بلفور بإقامة وطن يهودي على جزء من أرض فلسطين استهدف كسب ودٍّ وتأييد يهود الولايات المتحدة، فإن المؤتمر الصهيوني، الذي عُقد في نيويورك في عام ١٩٤٢، طالب بأن يقوم الوطن اليهودي على كل الأرض الفلسطينية، وهذا ما تمَّ تحقيقه بالفعل إثر حرب حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٧.

في عام ١٩٨٠ أعلنت إسرائيل ضم القدس الشرقية وتهويدها، كما أعلنتها «عاصمة أبدية موحدة». احتجاجاً على هذا القرار نقلت ثلاثة عشر دولة مقار سفاراتها من القدس الغربية إلى تل أبيب، التزاماً منها بقرارات الأمم المتحدة.

رداً على هذا الإجراء، تداعى أكثر من ألف شخصية دينية أميركية، من الكنائس الإنجيلية المتطرفة، إلى عقد مؤتمر تضامني مع إسرائيل واختاروا القدس مكاناً له. أسفر ذلك المؤتمر، الذي عقد في شهر أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٨٥ برئاسة الدكتور دوغلاس يونغ ـ مدير المعهد الأميركي لدراسات الأرض المقدسة ـ، عن تأسيس هيئة جديدة تحت اسم «السفارة المسيحية الدولية»، واختير الدكتور فان ديرهوفين، وهو شخصية دينية إنجيلية هولندية كبيرة، رئيساً لهذه الهيئة.

وهكذا، بعد ٨٨ عاماً على المؤتمر الصهيوني الأول، أصبح يُعقد في نفس المدينة السويسرية بال، وفي الفندق نفسه، وفي القاعة ذاتها من الفندق، وفي شهر آب ـ أغسطس أيضاً، مؤتمر صهيوني من نوع آخر يضمُّ كنائس تعتبر قيام «صهيون» أمراً لا بدَّ منه تمهيداً للعودة الثانية للمسيح.

وجه الدعوة إلى «المؤتمر الصهيوني المسيحي» «الدكتور دوغلاس يونغ»، مدير المعهد الأميركي لدراسات الأرض المقدسة، وترأسه الدكتور فان ديرهوفين، رئيس الكنيسة الإنجيلية الهولندية، وحضر المؤتمر التأسيسي ٥٨٩ شخصية دينية من الولايات المتحدة وأوروبة، ومن كنائس مماثلة في دول إفريقية وآسيوية أخرى بلغ عددها ٢٧ دولة.

ومنذ ذلك الوقت، يُعقد مؤتمران في شهر آب ـ أغسطس من كل عام، الأول للحركة الصهيونية ـ اليهودية، استكمالاً لمسيرة المؤتمر الأول الذي نظمه ثيودور هرتزل في عام ١٨٩٧، والثاني للحركة الصهيونية المسيحية الذي أعدَّه دوغلاس يونغ في عام ١٩٨٥.

عملت السفارة المسيحية الدولية على تحقيق معظم الأهداف التي أعلنتها في عام ١٩٨٥، ومن أبرزها نقل يهود الاتحاد السوفياتي السابق إلى إسرائيل، وإنهاء المقاطعة ضد المصالح الإسرائيلية، وحمل دولة الفاتيكان وإسبانيا الكاثوليكيتين على الاعتراف بإسرائيل، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، والضغط على دول أوروبة الشرقية والوسطى لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ودعوة العالم إلى الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل. وقد لعبت هذه المنظمة الدور الأبرز في استصدار القرار الأول عن مجلس الكونغرس الأميركي (الشيوخ والنواب) في أبريل ١٩٩٠، الذي نصَّ على دعوة الإدارة الأميركية إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ثم باستصدار القرار الثاني، في عام ١٩٩٥، بنقل مقرّ السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

صحيح أن الكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة الأرثوذكسية، وكذلك العديد من الكنائس الإنجيلية الأميركية تعارض عمليات التهويد العقدي والسياسي، وتعتبرها تشويهاً للمسيحية الحقيقية وتضليلاً للمسيحيين المؤمنين، إلا أن الصحيح، في الوقت نفسه، أن الدور السياسي الذي تقوم به منظمة السفارة المسيحية الدولية تحت العباءة المسيحية، يكاد يصبح الدور الأهم في التأثير على صياغة القرار الأميركي من قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

تبنَّت هذه المنظمة اسم «السفارة المسيحية الدولية» توصيفاً للمهمة التي تقوم بها، وهي أن تكون بمثابة سفارة في مختلف دول العالم للدفاع عن إسرائيل ومصالحها، ولذلك أقامت فروعاً لها في معظم الولايات الأميركية، وأطلقت على رئيس الفرع لقب قنصل. ومهمة الفرع جمع التبرُّعات لبناء المستوطنات اليهودية، وشراء الأراضي من أصحابها العرب، وبيع سندات الدعم لإسرائيل، والاتصال المباشر مع ممثلي الولايات، من مستوى البلدية المحلية حتى الكونغرس، لحثِّهم على الدفاع عن مصالح إسرائيل.

وللسفارة المسيحية الدولية فروع في عدد كبير من دول العالم تقوم بالمهمة

نفسها، ويشكل المؤتمر السنوي الذي تعقده في شهر أغسطس من كل عام مناسبة لتقييم المنجزات التي حققتها، ولوضع برنامج عمل للعام الجديد.

وتتولى هذه المنظمة، بشكل أساسي، تنظيم عمل ٢٥٠ هيئة وجمعية أميركية (غير يهودية) تعمل في الولايات المتحدة على قاعدة تفسيرات صهيونية لما يُعتقد أنه نبوءات توراتية تتعلق بعودة اليهود إلى فلسطين، وإقامة دولة صهيون التي يظهر فيها المسيح مخلِّصاً الإنسانية من الشرور التي تغرق فيها.

صدر عن المؤتمر أربعة عشر قراراً تعهدت المنظمة بالعمل على تنفيذها، وهذه القرارات هي:

١ - عدم تقديم تنازلات من الغرب (الولايات المتحدة وأوروبة) إلى الاتحاد السوفياتي (سابقاً) طالما أنه لا يسمح بهجرة اليهود إلى إسرائيل مباشرة، ومطالبة إسرائيل دعوة كل الأسر اليهودية في الاتحاد السوفياتي للعودة إلى بيتها في إسرائيل.

٢ - تشجيع إسرائيل ومواطنيها على المشاركة في كل الهيئات والمؤسسات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، ودعم المشاركة الإسرائيلية في كل الاجتماعات الدولية، أو الانسحاب منها إذا ما رفضت عضوية إسرائيل فيها.

٣ - على كل الأمم الاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، وخاصة حكومة الفاتيكان وأسبانيا والاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، فضلاً عن الدول العربية ودول العالم الثالث.

٤ - يعلن المؤتمر بأن يهودا والسامرة هما بالحق التوراتي، وبالقانون الدولي، وبحكم الواقع، جزء من إسرائيل، وعلى إسرائيل أن تعلن ضمهما على هذا الأساس، ومطالبة مجتمعاتنا وكنائسنا بـ «التوأمة» مع مثيلاتها في يهودا والسامرة والمساهمة في تأسيس حدائق عامة وغابات فيها.

٥ - العمل على إقناع الأمم كافة بالاعتراف بالقدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، وبنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس.

٦ - مطالبة الدول الصديقة لإسرائيل الامتناع عن بيع الأسلحة لأي دولة تكون في حالة حرب مع إسرائيل، بما في ذلك مصر، ما لم تلتزم بنصوص اتفاقية إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل تجارياً وسياحياً.

٧ ـ حثُّ كل الحكومات على نبذ منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تقديم أي عون أو مساعدة لها أو الاعتراف بها، أو بالمنظمات التابعة لها، باعتبار أنها منظمات إرهابية تهدف إلى تدمير إسرائيل وشعبها، وذلك عملاً بما ورد في التوراة من أن الله يبارك من يبارك اليهود ويلعن لاعنيهم.

٨ ـ إدانة كل أشكال معاداة السامية.

٩ ـ إحياء ذكرى الفظائع التي ارتكبتها ما تسمى الحضارة المسيحية ضد اليهود على مرِّ العصور، وبخاصة المذابح الجماعية في الحرب العالمية الثانية، والالتزام بالعمل على عدم تكرارها مرة ثانية.

١٠ ـ العمل على توطين اللاجئين العرب الذين تركوا إسرائيل عام ١٩٤٨ في البلدان التي رحلوا إليها، والمطالبة بحقوق اليهود الذين فقدوا أسرهم وأملاكهم وبيوتهم خلال عمليات قمعهم في البلدان العربية، وأُجبروا على طلب اللجوء إلى إسرائيل أو دول أخرى.

١١ ـ مساعدة إسرائيل اقتصادياً، وذلك بإنشاء صندوق استثمار دولي برأسمال قدره مائة مليون دولار للاستثمار في تطوير إسرائيل، وبخاصة في مجال السياحة والصناعات التقنية المتقدمة، والالتزام بالعمل على تشجيع استيراد البضائع الإسرائيلية والخدمات الإسرائيلية، وكذلك تشجيع الاستثمار الخاص في إسرائيل.

١٢ ـ مطالبة كل المسيحيين، وكل الأمم بعدم الخضوع لأنظمة المقاطعة العربية لإسرائيل.

١٣ ـ دعوة مجلس الكنائس العالمي في جنيف إلى الاعتراف بالصلة التوراتية التي تربط بين الشعب اليهودي وبين أرضه الموعودة، وكذلك بالبعد التوراتي والنبوئي لدولة إسرائيل.

١٤ ـ يصلي أعضاء الوفد (وينظرون بلهفة) لليوم الذي تصبح فيه القدس مركزاً لاهتمام الإنسانية، حينما تصير مملكة الرب حقيقة واقعة.

ليست هذه العقيدة جديدة على الفكر المسيحي التوراتي، فقد بدأت في بريطانيا وهولندة. ففي بريطانيا نشر اللاهوتي توماس برايتمان (١٥٦٢ ـ ١٦٠٧)

كتاباً لعنوان «أبوكاليبسوس» زعم فيه «أن الله يريد عودة اليهود إلى فلسطين ليعبدوه من هناك، لأن الله يفضل أن تتم عبادته من هناك». ومنذ ذلك الوقت جرى تحويل التوراة من كتاب ديني إلى كتاب سياسي يقوم على قاعدة العهد الإلّهي بالأرض المقدسة للشعب اليهودي المختار.

وقد تسرَّبت هذه الاعتقادات إلى الطبعة الأولى من نسخة الملك جيمس من الكتاب المقدس، وأصبح مصدر استلهام ديني، حتى أن الاحتفال بيوم بعث المسيح أصبح يوم السبت باعتباره يوماً مقدساً عن اليهود. أما في هولندة، فقد انطلقت منها، في عام ١٦٤٩، أول دعوة إلى تهجير اليهود إلى الأرض التي وعدهم الله بها، أرض أجدادهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وذلك في مذكرة وجَّهها اللاهوتيان جوان وإلينزر كارترايت إلى الحكومتين الهولندية والبريطانية.

في ذلك الوقت ولدت الصهيونية غير اليهودية، أي قبل حوالي ٢٥٠ سنة من ولادة الصهيونية اليهودية في بال في سويسرا. وتمثل منظمة الكنيسة المسيحية الدولية استمراراً لهذا الفكر الديني الذي تعارضه الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية، كما تعارضه كنائس إنجيلية عديدة داخل الولايات المتحدة نفسها وخارجها.

في الأساس أدى اضطهاد اليهود في روسيا القيصرية إلى هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة حيث تأمركوا وشكّلوا، مع مرور الوقت، قوة ضغط سياسية منذ مطالع القرن العشرين، وكان صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧ إذعاناً بريطانياً لقوة هذا الضغط. وأدى اضطهاد اليهود في بريطانيا وفرنسا إلى نشوء مشكلة يهودية كانت وراء انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال وبدء الهجرة إلى فلسطين. وأدى اضطهاد اليهود في ألمانيا على يد النازية الهتلرية إلى إقامة إسرائيل في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي المحصلة العامة فإن الأوروبيين يضطهدون اليهود والعرب يدفعون الثمن. وفي المحصلة العامة أيضاً فإن اليهود ينتقمون من الاضطهاد الذي تعرَّضوا له في السابق باضطهاد الفلسطينيين الذين أخرجوهم من ديارهم بغير حق.

هاجر اليهود مرتين على نطاق واسع في التاريخ نتيجة الاضطهاد الأوروبي. كانت المرة الأولى إثر سقوط غرناطة في عام ١٤٩٢. فقد هاجر اليهود ـ مع المسلمين ـ من الأندلس إلى تركيا وإلى شمال إفريقيا (المغرب ـ الجزائر ـ تونس)

ووجدوا من الرعاية مثل ما وجده المهاجرون المسلمون الأندلسيون. وكانت المرة الثانية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولكن هذه المرة جاؤوا كصهاينة أصحاب مشروع استعماري استيطاني، على النحو الذي تبيِّنه الحركتان الصهيونيتان اللتان ولدتا في بال سويسرا في أغسطس ١٨٩٧ و١٩٨٥، وهما المنظمة الصهيونية والسفارة المسيحية الدولية.

عندما بدأت الحركة الصهيونية، كانت الأكثرية الساحقة من يهود العالم خارجها، بل ومعارضة لمبادئها، إلا أنها حققت كل أهدافها باستقطاب كل اليهود وبإقامة إسرائيل وطناً لهم. أما في المرحلة التالية، فإن طبيعة الدعم الذي تحتاج إليه إسرائيل يعتمد أساساً على استقطاب العالم المسيحي ليس سياسياً فقط، إنما عقيدياً في الدرجة الأولى، كما يقتضي تحريضه على العالم الإسلامي (والعربي)، ونسف الجسور الروحية القائمة بين المسيحية والإسلام، وهي المهمة التي تقوم بها أساساً منظمة السفارة المسيحية الدولية. من هنا أهمية أن تكون للعالم الإسلامي استراتيجية معاكسة تعزز العلاقة مع العالم المسيحي، وتعطِّل، بالتالي، الدور الذي تقوم به السفارة المسيحية الدولية التي لا تمتُّ إلى المسيحية بصلة.

برنامج التحوُّل من الصهيونية إلى اليهودية

لم يغب النفوذ الصهيوني عن أي إدارة أميركية منذ أن انتقلت مركزية الحركة الصهيونية من أوروبة إلى الولايات المتحدة، ولكن هذا النفوذ يتعاظم أو يتضاءل من إدارة إلى أخرى وفقاً لأهواء الرئيس الأميركي ومصالحه الانتخابية. كان هذا النفوذ موجوداً دائماً، وكان فعالاً ومؤثراً بصورة أساسية ومباشرة في عملية اتخاذ القرار السياسي الأميركي، وخاصة من قضايا الشرق الأوسط.

وفي كتاب جديد لكاتب يهودي صهيوني أميركي هو ألن. م. دير شوتيز، عنوانه «اندثار اليهودي الأميركي»، يعترف الكاتب بأن النفوذ الصهيوني وصل إلى القمة في عهد الرئيس الأميركي الحالي بيل كلنتون. ففي الإدارة الأميركية الحالية عدد من الوزراء اليهود بينهم وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، وهناك يهوديان في مجلس القضاء الأعلى، وعدد كبير من السفراء المنتشرين في عدة دول في العالم بينها دول إسلامية، إضافة إلى عدد كبير من المسؤولين في السلطة التنفيذية والقضائية، وكذلك في مجلس الأمن القومي.

ويوجد في الكونغرس (١٩٩٩) عشرة أعضاء يهود في مجلس الشيوخ، و٣١ عضواً في مجلس النواب يمثلون ولايات يشكل فيها اليهود أقلية صغيرة جداً. المنصب الوحيد الذي لم يصل إليه يهودي بعد في الولايات المتحدة هو منصب زعيم أي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي، الأمر الذي يؤهله لأن يصبح رئيساً للولايات المتحدة. ولكن في ولاية كبيرة وهامة جداً مثل ولاية كاليفورنيا، فإن ممثليها في مجلس الشوخ هما من اليهود، إضافة إلى ثمانية أعضاء في المجلس النيابي. وفي سان فرانسيسكو، فإن ثلاثة من أربعة أعضاء في البرلمان هم من اليهود يمثلون مجتمعاً ٩٥ بالمئة منه من غير اليهود.

وعلى الرغم من أن اليهود يشكلون من حيث العدد اثنين بالمئة فقط من

عدد السكان، فإن خمسة وعشرين بالمئة من أغنياء الولايات المتحدة هم من اليهود، وذلك استناداً إلى دراسة نشرتها في شهر أكتوبر ١٩٩٦ مجلة فوربس الأميركية عن أغنى ٤٠٠ شخص في أميركا، وبسبب ذلك تتمكن المنظمة الصهيونية، منظمة النداء اليهودي الموحد، من جمع تبرعات سنوية لإسرائيل تصل إلى المليار دولار سنوياً، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما تجمعه جمعية الصليب الأحمر مثلاً، التي يغطي نشاطها كل الولايات الأميركية وكل قطاعات الشعب الأميركي. وتبين دراسة اقتصادية حول فعالية اليهود في الاقتصاد الأميركي إلى أنهم وحدهم يحركون الاقتصاد صعوداً وهبوطاً بنسبة تتجاوز ١٥ بالمئة، أي أكثر من أي مجموعة إثنية أخرى.

فاليهود الذين يحقق الواحد منهم دخلاً فردياً يصل إلى خمسين ألف دولار في العام، تزيد نسبتهم على ضعفي أي مجموعة إثنية أخرى.

ولكن هذا الوضع المميز لليهود في الولايات المتحدة يجعلهم في الوقت نفسه أكثر تعرضاً للذوبان في المجتمع الأميركي من خلال تداخل المصالح، والزواج المختلط وانعدام أي شعور بالتمييز العنصري أو اللاسامية. من هنا بدأ المفكرون الصهاينة التخطيط للمستقبل على قاعدة مزدوجة:

القاعدة **الأولى**: هي توظيف هذا النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة لتوفير مزيد من الدعم المعنوي والسياسي والمالي لإسرائيل باعتبار أنها دولة اليهود في العالم.

القاعدة **الثانية**: هي تشجيع الهجرة إلى إسرائيل لتبقى الشخصية اليهودية حيَّة من خلال مجتمع لا يتعرض فيه اليهودي إلى خطر الذوبان في مجتمع آخر.

وحتى تتمكن إسرائيل من فتح أبوابها أمام هجرة واسعة جديدة من الولايات المتحدة نفسها هذه المرة، فلا بدَّ من توفير إمكانات الاستيعاب الضرورية وفي مقدمتها الأرض والمياه.

عندما قامت إسرائيل في عام ١٩٤٨ كان عدد سكانها من اليهود ٦٥٠ ألف نسمة، الآن أصبح عدد يهود إسرائيل ٤,٨ مليون نسمة، أي بزيادة أكثر من أربعة ملايين.

ثمة مصدران لهذه الزيادة: المصدر **الأول** هو الهجرة، وخاصة من الاتحاد السوفياتي السابق، ومن عدد من دول أوروبة الشرقية. أما المصدر **الثاني** فهو

التوالد، ذلك أنه، خلافاً للاعتقاد السائد، فإن يهود إسرائيل، وخاصة السيفرديم منهم، أي اليهود الشرقيين، يتكاثرون بنسبة عالية، ويعتبرون ذلك نوعاً من أنواع العبادة.

أما خارج إسرائيل فإن ثمة ثقافة جديدة تقول إن لا مستقبل لليهودية خارج إسرائيل، وتبرر هذه الثقافة ذلك بأن العالم إذا كان متسامحاً مع اليهود، منفتحاً عليهم، قابلاً لاستيعابهم وللتعامل معهم على قدم المساواة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى اندماج اليهود في مجتمعات الدول التي يعيشون فيها، ومن ثم إلى ذوبانهم في هذه المجتمعات، وفي ذلك قضاء على يهوديتهم.

أما إذا لم يتعامل العالم مع اليهود بتسامح، وإذا أصرَّ على الانكفاء عنهم، وعلى تطبيق مشاعر اللاسامية ضدهم، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تعرُّضهم للقتل والإبادة، كما حدث في روسيا القيصرية وفي فرنسا الملكية وفي ألمانيا النازية، وقبل ذلك في أسبانيا، في عهد محاكم التفتيش إثر سقوط الأندلس.

فالشخصية اليهودية قائمة على أساس استعداء الآخر؛ ذلك أن هذا الاستعداء يثير ردات فعل تتجسد في الكراهية والتمييز والإيذاء، وهي مشاعر تبلور الشخصية اليهودية وتكوِّن عناصر تضامنها الجماعية، حتى أن ألبرت إينشتاين يقول في كتابه «حول الصهيونية: خطابات ورسائل»، الذي صدر في عام ١٩٣١: «إننا ندين إلى اللاسامية في المحافظة على وجودنا واستمرارنا». كذلك فإن الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر يقول في كتابه «اليهودي واللاسامية، بحث في علم أسباب الحقد» الصادر في عام ١٩٤٨: «إن العامل الوحيد الجامع بين اليهود هو عداء المجتمعات المحيطة بهم وكراهيتها لهم».

ولعل في ذلك بعض التفسير للسلوك الإسرائيلي المعطِّل للسلام، والذي يتعمَّد استفزاز العرب مسلمين ومسيحيين لردات فعل، يحتاج إليها المجتمع الإسرائيلي نفسه للمحافظة على وحدته الداخلية.

إن الثقافة الجديدة تقول إنه لا مستقبل لليهودية خارج إسرائيل، وإنه لا بد، من أجل المحافظة على الهوية اليهودية، من الهجرة إلى إسرائيل، وإنه لا بدَّ بالتالي من قيام إسرائيل قادرة أرضاً ومياهاً على استيعاب يهود العالم.

يوجد أكبر تجمع لليهود في الولايات المتحدة حيث يبلغ عددهم ٥,٥

مليوناً، أي أنهم يمثلون ٢ بالمئة فقط من السكان الذين يزيد عددهم على ٢٦٢ مليون نسمة، غير أن نفوذهم السياسي والمالي والإعلامي عكسي مع حجمهم، كما هو بيِّن بالأرقام والوقائع. فمنظمة إيباك (لجنة العلاقات العامة الأميركية ـ الإسرائيلية) تعتبر ثاني أكبر منظمة تؤثر على صناعة القرار الأميركي (بعد منظمة المتقاعدين الأميركيين). وتضم إيباك ٥٥ ألف عضو، وتبلغ موازنتها السنوية حوالي ١٥ مليون دولار، وهي منظمة أميركية ـ وليست إسرائيلية ـ متفرغة للدفاع عن مصالح إسرائيل بصرف النظر عن هوية الحكومة الموجودة فيها (العمال أو الليكود)، وبصرف النظر عن هوية الإدارة الأميركية (حزب المحافظين أو الحزب الجمهوري).

تأسست هذه المنظمة في عام ١٩٥١، أي بعد ثلاث سنوات فقط على قيام إسرائيل، وهي التي دعمت إقرار قانون الاضطهاد الديني في مجلس الكونغرس، ثم أنها هي التي تموِّل الحملات التحريضية التي تقوم بها مؤسسة «بيت الحرية» التي تتهم مصر ودولاً عربية وإسلامية أخرى بأنها تضطهد المسيحيين.

وكانت إيباك قد جمعت في نيسان ـ أبريل الماضي تواقيع ٨١ عضواً في مجلس الشيوخ على عريضة تحثُّ الرئيس كلنتون على عدم الإعلان عن المقترحات الأميركية بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية بناء لطلب نتنياهو، وتجمع هذه المنظمة التبرعات الشخصية لتمويل بناء المستوطنات في القدس، ولشراء الأراضي بصورة غير شرعية في الضفة الغربية.

وفي إطار المحافظة على هذا الدور ليهود الولايات المتحدة، فإن دعمهم لإسرائيل مالياً ومعنوياً، يؤهلها لأن تصبح وطناً يهودياً لكل يهود العالم الذين يبلغ عددهم ١٣,٤ مليون نسمة.

وعندما نعرف أن ٤٠ بالمئة من حاجة إسرائيل من المياه العذبة مصادرة بقوة السلاح من الدول العربية المجاورة لها، وخاصة من لبنان وسورية والأردن، فماذا ستفعل عندما يتضاعف عدد سكانها ثلاث مرات؟.

من هنا يبدو واضحاً أن مستقبل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية هو مستقبل تصادمي، وليس مستقبلاً تصالحياً. فمرحلية التوسع والاستيطان اليهوديين تعني مرحلية قضم المزيد من الأراضي وامتصاص المزيد من المياه، الأمر الذي يؤسس لصراع وليس لسلام.

ومن هنا يبدو واضحاً كذلك أن التسويات التي تمَّت توفِّر فرصة لرعاية بذور صراعات قادمة، وأن هذه الصراعات سوف تأخذ بعداً دينياً أكثر من أي وقت سابق.

فالحركة الصهيونية أدت دورها في إقامة عصبة سياسية لليهود تمثلت في مشروع سياسي هو إقامة الدولة.

الآن، وقد انتهى هذا الدور وقامت الدولة، فإن الخطوة التالية هي إقامة عصبة دينية تجعل من المشروع السياسي مشروعاً دينياً، وتجعل من الدولة تجسيداً لوعد إلَهي، وهذا يعني أن المواطنية لأي يهودي في العالم تكون لإسرائيل وحدها، وأن الانتماء يكون إليها وحدها، وأن الهوية اليهودية تكون إسرائيلية بالمطلق، وهو يعني بالتالي انتهاء مرحلة التعاطف اليهودي مع إسرائيل وبداية مرحلة الانتماء الشامل، وانتهاء مرحلة التأييد عن بعد إلى الالتزام المباشر وفي الصميم.

هذه التحولات تطرح أمام العالم الإسلامي (وكذلك أمام العالم المسيحي) تحديات من نوع جديد، فمتى يفتح عيونه ويخطط لمواجهتها؟.

الهيكل والمسجد الأقصى

في التاسع من شهر أغسطس ـ آب من عام ٥٨٦ قبل الميلاد سقطت مملكة يهوذا بيد نبوخذ نصر ملك بابل؛ فأحرق جيشه مدينة القدس، وهدم الهيكل اليهودي وسبى اليهود إلى بابل، إلى أن أعادهم إليها، بعد ٧٠ عاماً، قورش ملك الفرس.

وفي التاسع من شهر أغسطس ـ آب أيضاً من عام ٧٠ بعد الميلاد، انتقم الرومان من اليهود وأعادوا تدمير الهيكل، وقد دام الحكم الروماني على فلسطين ٧٠٠ عام إلى أن حرَّرها العرب المسلمون في عام ٦٣٧ ميلادية.

لذلك تُشكل ذكرى التاسع من أغسطس ـ آب من كل عام، مناسبة دينية حيث يتجمَّع اليهود أمام حائط المبكى الذي يعتقدون أنه الجزء الوحيد المتبقِّي من الهيكل بعد تدميره الثاني، وهناك يجددون العهد بإعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى.

وتغطي مساحة الحرم الشريف سدس مدينة القدس القديمة. ولمدة ١٣ قرناً، منذ القرن السابع حتى اليوم وبلا انقطاع ـ باستثناء ٨٨ سنة من سيطرة الصليبيين ـ حافظ المسلمون على مقدسات القدس من خلال المجلس الإسلامي الأعلى وذراعه مؤسسة الأوقاف الإسلامية، والتي تدير ليس فقط الحرم الشريف، وإنما تدير كذلك ٣٥ مسجداً آخر، وعدة مقابر وغيرها من المواقع الإسلامية المقدسة داخل المدينة القديمة.

وفي الخامس من يونيو ـ حزيران عام ١٩٦٧ دخل الإسرائيليون بالقوة العسكرية المدينة القديمة. وبسبب حاجتهم إلى مساحة كبيرة تجاه حائط المبكى، أزالوا بآلياتهم الحي المغربي ـ نسبة إلى المغرب ـ مما أدى إلى تشريد ما بين ٥ آلاف و٦ آلاف شخص كانوا يعيشون في هذا الحي.

إن إزالة البيوت والمدارس والمساجد في المنطقة أثار اهتمام مدرسة التنقيب عن الآثار، وهي مدرسة إنكليزية في القدس، وخوفاً على سلامة الصروح الإسلامية الرئيسة حول الحرم الشريف، أجرت المدرسة دراسة عن الفن المعماري الإسلامي منذ ١٣٠٠ سنة، وركزت على الصروح التي يجب أن تُحفظ وأن يُحافظ عليها، ليس احتراماً للمقدسات الإسلامة، إنما محافظة على تراث تاريخي!!.

وتبيِّن دراسة المدرسة الإنكليزية أن هناك ٣٠ صرحاً إسلامياً في المدينة القديمة من عهود الأمويين والعباسيين والأيوبيين، و٧٩ صرحاً من العهد المملوكي، و٣٧ بناءً من العهد العثماني. وتتحمل سلطات الأوقاف مسؤولية معظم هذه المباني التي تحدد معالم المدينة القديمة وأجواءها، وهي لذلك على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد معالم شخصيتها.

ويتلقى اليهود دعماً سياسياً ومالياً من مؤسسات كنسية إنجيلية في الولايات المتحدة وأوروبة (وخاصة هولندة)، وهي مؤسسات تؤمن بما تسميه العودة الثانية للمسيح، وبأن هذه العودة هي التي ستنقذ الإنسانية ليعمَّ الإيمان المسيحي العالم كله مدة ألف عام، وهو ما يسمونه بالألفية، تقوم بعدها القيامة.

وتعتقد الصهيونية المسيحية أن ثلاث إشارات يجب أن تسبق عودة المسيح:

الإشارة الأولى، هي قيام صهيون «إسرائيل»: وقد قامت إسرائيل في العام ١٩٤٨م، ولذلك اعتبر الصهيونيون المسيحيون في الولايات المتحدة هذا الحدث أعظم حدث في التاريخ الحديث لأنه جاء مصدقاً للنبوءة الدينية التي تقول بأن صهيون يجب أن تعود حتى يعود المسيح، فالمسيح لا يظهر إلا بين اليهود، ولذلك لا بد من المساعدة على تجميعهم كشرط للظهور الثاني للمسيح.

الإشارة الثانية، هي تهويد مدينة القدس: ولقد احتلت إسرائيل القدس في عام ١٩٦٧م. ويعتقد الإنجيليون الصهيونيون أنها المدينة التي سيمارس المسيح منها حكم العالم بعد قدومه الثاني المنتظر، ولذلك تضغط الكنائس الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة من أجل الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ولقد تجاوب الكونغرس بمجلسيه الشيوخ والنواب مع هذه الضغوط في أبريل ـ نيسان ١٩٩٠م، وقرَّر نقل السفارة الأميركية إليها من تل أبيب، على أن يتم ذلك في العام ١٩٩٩، وسيشاد مبنى للسفارة الأميركية على أرض هي في الأساس تابعة للأوقاف الإسلامية!!.

الإشارة الثالثة، هي إعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى: لقد وُضعت خريطة الهيكل الجديد، فيما تتواصل الحفريات تحت المسجد بحجة البحث عن آثار يهودية مطمورة. وفي الوقت نفسه يتم إعداد وتدريب كهَّان الهيكل في معهد خاص بالقدس. أما الأموال اللازمة فقد جُمع معظمها وأُودعت في حساب خاص باسم «مشروع بناء الهيكل».

ويؤمن أتباع الكنائس الصهيونية المسيحية أنه بعد اكتمال المشروع، ستقع معركة هرمجيدون المدمرة التي يظهر المسيح فوقها مباشرة، وسيرفع إليه بالجسد المؤمنين به ليحكم العالم من القدس مدة ألف عام تقوم بعدها القيامة.

هناك المشترك في الإيمان الصهيوني اليهودي والصهيوني المسيحي، وهذا المشترك هو «تنفيذ وعد الله لبني إسرائيل (؟)» ليس فقط بإقامة دولة يهودية، إنما بإقامة هذه الدولة على كل «الأرض الموعودة».

ولذلك فإن أحد أبرز قادة الحركة الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة، القس جيري فولويل يقول: «إنني مع كوني سعيداً لعودة اليهود إلى فلسطين ولقيام إسرائيل، فإنني أشعر أن اليهود لم ينجزوا مهمتهم تماماً بعد. إن على اليهود اليوم استرجاع كل الأرض التي أعطاها الله للعبرانيين، أي أن على اليهود أن يملكوا كل الأرض التي منحهم الله قبل عودة المسيح وكشرط مسبق لهذه العودة، وأن على العرب مغادرة هذه الأرض لأن هذه الأرض تخصُّ اليهود. الله أعطى كل هذه الأرض لليهود».

ويوظف الصهيونيون المسيحيون ـ واليهود معاً ـ نتائج العمليات الحربية التي قامت بها إسرائيل لصياغة تفسيرات دينية من نصوص توراتية. من هذه العمليات تجميع اليهود في فلسطين تحت شعار صهيون، واحتلال يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بما في ذلك مدينة القدس. إن بناء المستوطنات اليهودية في الضفة، وفي القدس خاصة، لا يستجيب لحاجة إسكانية بقدر ما يستهدف تهويداً مقصوداً في حدِّ ذاته لإعداد أرضية تساعد على استخراج المزيد من التفسيرات الدينية للنصوص التوراتية. فالمستوطنات اليهودية هي الحصن اللازم للهيكل الذي يستعد اليهود لبنائه بمساعدة حركة الصهيونية المسيحية. ويقول فولويل: «لقد أعددنا جميع الخطط لبناء الهيكل، حتى أن مواد البناء أصبحت جاهزة، إنها محفوظة في مكان سري. هناك معامل عديدة يعمل فيها الإسرائيليون لإنتاج التحف الفنية التي

سنستعملها في الهيكل الجديد. إن أحد الإسرائيليين ينسج الآن قماشاً من الحرير الخالص لاستعماله في صناعة أثواب الحاخامين في الهيكل». وفي مدرسة دينية تدعى «ياشيف أتيريت كوهانيم» ـ أي تاج الحاخامين ـ، وتقع بالقرب من حائط المبكى، فإن الحاخاميين يدرِّسون مجموعة من الشباب كيفية تقديم التضحية بالحيوان.

وفي كتابه «The Late Great Planet Earth» يقول القس هول ليندسي مؤلف الكتاب، وهو من كبار منظِّري الحركة الصهيونية المسيحية: «لم يبقَ سوى حدث واحد ليكتمل المسرح تماماً أمام دور إسرائيل في المشهد العظيم الأخير من مأساتها التاريخية، وهو إعادة بناء الهيكل القديم في موقعه القديم، ولا يوجد سوى مكان واحد يمكن بناء الهيكل عليه استناداً إلى قانون موسى في جبل موريا حيث شُيِّد الهيكلان السابقان».

ولكن على الرغم من أن كل عمليات التنقيب عن الآثار، التي قامت بها إسرائيل منذ احتلال مدينة القدس في عام ١٩٦٧، لم تقدم دليلاً واحداً على أن المسجد الأقصى بُني على أنقاض الهيكل، فإن الإصرار على تهديم المسجد يشكل أولوية دينية في العقيدة الصهيونية اليهودية منها والمسيحية على حدٍّ سواء. إن قبة الصخرة التي بناها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان في عام ٦٨٥ هدفها الوحيد حماية الصخرة التي يعتبرها المسلمون مسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام ومعراجه إلى السماء.

وفي الواقع، فإن تهديم المسجد الأقصى وقبة الصخرة مقصود في حدٍّ ذاته من أجل إثارة مسلمي العالم ضد إسرائيل وهجومهم عليها، وهو أحد مستلزمات وقوع معركة هرمجيدون التي تسبق في عقيدتهم بالضرورة العودة الثانية للمسيح التي تنتظرها المسيحية الصهيونية.

وينصّ سيناريو هرمجيدون، كما ورد في كتاب القس ليندسي، على المراحل التالية:

١ ـ **قيام إسرائيل.**

٢ ـ **عودة اليهود من الشتات إلى أرض الميعاد.**

٣ ـ **إعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى.**

٤ ـ **تعرُّض إسرائيل إلى هجوم كبير من الكفار (المسلمين).**

٥ ـ قيام ديكتاتور يكون أسوأ من هتلر أو ستالين أو ماوتسي تونغ يتزعَّم القوات المهاجمة.

٦ ـ خضوع معظم العالم لسيطرة هذا الديكتاتور الذي يعادي اليهود.

٧ ـ تحوُّل ١٤٤ ألف يهودي إلى المسيحية، بحيث يصبح كل واحد منهم مثل بيل غراهام (القس الإنجيلي الأميركي المعروف) ينتشرون في العالم لتحويل بقية الشعوب إلى الديانة الإنجيلية.

٨ ـ وقوع معركة هرمجيدون النووية التي تتسبَّب في وقوع كارثة إنسانية وبيئية ضخمة.

٩ ـ ارتفاع المؤمنين بالولادة الثانية للمسيح وحدهم بمعجزة إلٓهية فوق أرض المعركة ونجاتهم من الكارثة، بينما تذوب أجسام بقية البشر في الحديد المنصهر.

١٠ ـ حدوث كل ذلك في غفلة عين.

١١ ـ نزول المسيح بعد سبعة أيام إلى الأرض ومعه المؤمنون به.

١٢ ـ حكم المسيح للعالم لمدة ألف عام بعدل وسلام حتى تقوم الساعة.

وفي التفاصيل، يفترض السيناريو أن تتوحَّد أوروبا الغربية، وأن تشق أوروبا الموحدة هذه عصا الطاعة على الولايات المتحدة. ويفترض السيناريو أيضاً أن تقع مجابهة أميركية (إنجيلية) أوروبية (كاثوليكية) في الشرق الأوسط، بحيث يقف الكاثوليك (وكذلك الأرثوذكس) إلى جانب المسلمين، ضد المؤمنين بالعودة الثانية للمسيح من الإنجيليين.

وفي التفاصيل أيضاً أن الروس، الذين يمثلون يأجوج ومأجوج، يشاركون في المعركة ضد الإنجيليين، مما يسفر عن تورط العالم كله في معركة «يرتفع فيها الدم إلى مستوى ألجمة الخيل مسافة ٢٠٠ ميل».

وإذا كان في كل هذه القضايا من أمر مثير للاستغراب فهو أن الإيمان بها لا يقتصر على عدد محدد من رجال الدين، ولكنه يشمل كذلك قادة سياسيين ودبلوماسيين وعسكريين في الولايات المتحدة بصورة خاصة؛ ومن هنا الاعتقاد في الولايات المتحدة بأن دعم إسرائيل ومساعدتها هو تنفيذ لإرادة الله، لأن الولايات المتحدة بما تقدمه لإسرائيل، إنما تمهِّد للعودة الثانية للمسيح!!..

في عام ١٦٤٩ وجَّه، من هولندا، العالِمان اللاهوتيان الإنكليزيان جوانا وألينزر كارترايت نداء إلى الحكومة الإنكليزية طالبا فيه بـ «أن يكون للشعب الإنكليزي، ولشعب الأرض المنخفضة (هولندة وبلجيكا اليوم) شرف نقل اليهود إلى الأرض التي وعد الله بها أجدادهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب، ومنحهم إياها إرثاً أبدياً».

وإذا كان السياسي الإنكليزي أوليفر كرومويل أول من ربط هذا التفسير للعهد القديم بالمصالح الستراتيجية الإنكليزية في المشرق العربي، فإن الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان قد لا يكون الأخير. أراد كرومويل، من وراء تجميع اليهود في فلسطين، أن يجعل منهم أقلية تابعة لبريطانيا تلعب دور متراس أمامي للدفاع عن الطريق إلى الهند، درَّة التاج البريطاني. ووصل الرئيس ريغان في تأثره بهذا التفسير الصهيوني إلى درجة أنه كان يتمنى أن يحقق الله على يده ـ بالضغط على الزر النووي ـ نبوءة حزقيال الواردة في الفصل ٣٨ و٣٩ بوقوع معركة «هرمجيدون»، حيث ستنهمر الأمطار وتذوب الصخور وتتساقط النيران وتهتز الأرض وتتداعى الجبال وتهوى الصخور والجدران.

وكان يقول «إن حزقيال رأى في العهد القديم المذبحة التي ستدمر عصرنا»، وأن «جميع النبوءات التي يجب أن تتحقق قبل هرمجيدون قد مرت»، وأن «كل شيء يأخذ مكانه وأنه لن يطول الوقت حتى تمطر النار والحجارة على أعداء شعب الله»، أي على أعداء اليهود. لقد تبوأت الصهيونية المسيحية مركزاً ممتازاً في مطبخ القرار الأميركي، حتى أن الرئيس ريغان مثلاً كان يدعو ممثلاً عن هذه الكنيسة Indispensationalist لحضور أي اجتماع يُخصَّص لبحث قضايا الشرق الأوسط يعقد في البيت الأبيض، أو في مجلس الأمن القومي، حتى يأتي القرار متوافقاً مع النبوءات التوراتية التي يؤمن بها.

إن هذا الأمر الهام والخطير هو الذي يعني العالم العربي بمسلميه وبمسيحييه، ولا يعنيه بالضرورة ما جاء في سفر الرؤيا أو حزقيال أو يوحنا أو غيرها من أسفار العهد القديم.

إن السلوك السياسي للدول الاستعمارية في العالمين العربي والإسلامي كان يتم، أحياناً كثيرة، تحت مظلة الكنيسة، وكانت الكنيسة أحياناً قليلة براء من ذلك، أو لعلها كانت أقل تورطاً مما كانت توحي به عمداً حكومات بعض الدول المستعمرة (بكسر الميم).

أدى هذا الأمر إلى تصوير الصراع بين الشرق والغرب وكأنه صراع بين الإسلام والمسيحية، وقد دفع المسيحيون العرب بمختلف كنائسهم ثمن هذا التصوير المنحرف غالياً، وانعكس ذلك سلباً على علاقات المسلمين والمسيحيين في عدة أقطار عربية، كان العرب الضحية ولم يكونوا الجناة، كانوا الأبرياء ولم يكونوا المذنبين. وعندما يركز الوعي العربي والإسلامي على تحديد هوية الجاني والمذنب يستطيع أن يحرر البريء من التهمة، بل ويستطيع أن يتعامل معه في مواجهة العدو المشترك المتمثل في الصهيونية، يهودية كانت أو مسيحية. صدر عن مجلس كنائس الشرق الأوسط بيان في شهر نيسان ـ أبريل ـ ١٩٨٦ تحدث عن دور الحركات الإنجيلية الغربية الجديدة فقال: «تعترينا مخاوف من أن بعض هذه المجموعات تحدث أثراً انقسامياً، فبعضها لا يعترف للكنائس في الشرق الأوسط بتاريخها وشهادتها ورسالتها الخاصة، وبعضها الآخر يصرُّ على زرع رؤية لاهوتية غريبة على ثقافتنا»[1].

وأبدى المجلس قلقه من جراء «التعاظم المفاجىء في نشاط الحركات الإنجيلية الغربية وعددها، وفي نشاط المراسلين العاملين في الشرق الأوسط».

وجاء في بيان المجلس أيضاً أن «هذه الحركات البروتستنتية تحاول أن تجعل المسيحية والتبشير بالإنجيل والحضارة مرادفة للحضارة الأوروبية ـ الأميركية، حتى أن بعضهم كان يؤمن أنه لم توجد في الشرق الأوسط كنيسة حقيقية، حتى كادوا ينكرون أن المسيحية والتوراة جاءتهم من الشرق الأوسط».

وأدان المجلس في بيانه «استغلال التوراة واستثمار المشاعر الدينية في محاولة لإضفاء صبغة قدسية على إنشاء دولة، ولدمغ سياسة إحدى الحكومات (إسرائيل) بدمغة شرعية».

إن الأدب الصهيوني لم يتورع في الماضي، وهو لا يتورع حتى اليوم، عن تركيب نصوص دينية، وعن ابتداع تفاسير لنبوءات دينية أخرى توفر للواقعية السياسية قوة اندفاع دينية، وتربط بين السلوك السياسي والإيمان الديني، وتوظف بالتالي أسمى المقدسات الدينية لارتكاب أفظع الفواحش السياسية.

---

(١) محمد السماك ـ الصهيونية المسيحية ـ دار النفائس ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص١٦٠، ١٦١.

البعد الديني للسياسة الأميركية

تنصُّ المادة الأولى من الدستور الأميركي على «فصل الدين عن الدولة»، مع ذلك فإن اثنين فقط من أعضاء مجلس الكونغرس الحالي ١٩٩٩، البالغ عددهم مائة عضو، يعترفان بأنهما لا ينتميان إلى أي كنيسة أو حركة دينية. وتُفتح جلسات الكونغرس دائماً وحكماً بصلاة «الله يحمي أميركا»، والتي تتضمن عبارات من الإنجيل. وفي الشهر الماضي عُرض أمام الكونغرس مشروع قانون ينصُّ على أن يخصص الشعب الأميركي كله يوماً في العام للصلاة والصوم من أجل التقرب إلى الله؛ والمشروع الذي يحتاج إلى أكثرية ثلثي الأعضاء سقط بأقلية ضئيلة جداً، غير أن عدداً من الولايات الأميركية أقرَّ عدم فرض دراسة نظرية النشوء والتطور لداروين في المدارس والاكتفاء بنظرية الخلق كما وردت في الكتاب المقدس ـ العهد القديم ـ، كذلك أقرَّ الكونغرس قانوناً بتعليق نصِّ الوصايا العشر على جدران المدارس الحكومية. ومنذ عام ١٩٩٦، وعملاً بقانون اتحادي جديد، أصبح لزاماً على الدولة الاتحادية أن تدفع مساعدة مالية إلى المدارس التابعة للكنائس، أو للجمعيات الدينية الأخرى مقابل كل طالب يلتحق بها، كما تقدم مساعدات أخرى لدعم برامج التدريب المهني والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها هذه الكنائس والجمعيات.

وتبيِّن استطلاعات الرأي المعتمدة رسمياً، والتي أجريت في عام ١٩٩٦، أن تسعة من كل عشرة أميركيين يعتبرون الدين أمراً مهماً بالنسبة إليهم، وأن سبعة من كل عشرة يقرُّون بانتمائهم إلى جماعة دينية ما، وأن أربعة من كل عشرة يحرصون على أداء فروض الصلاة في المعابد، (مقابل واحد من عشرة في بريطانيا).

ولا يقتصر هذا الانتماء على الجوانب العبادية فقط، ولكنه انتماء يُترجم من خلال المشاركة في النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الجماعات الدينية. ومن

مظاهر ذلك مثلاً أن حوالي نصف الأميركيين من الراشدين يشاركون في الأعمال التطوعية المختلفة، ومن هذه المظاهر كذلك التبرعات الأهلية التي وصلت في العام الماضي إلى ١٧٥ مليار دولار، أي بزيادة ٩ بالمئة عما كانت عليه في عام ١٩٩٧. مع ذلك فقد ازداد عدد نزلاء السجون الأميركية بنسبة ثلاثة أضعاف في السنوات الخمسة عشر الأخيرة، حتى أن عدد السجناء يبلغ حوالي ٦ ملايين شخص، وعدد أبناء السجناء يزيد على ١,٣ مليون طفل؛ وتقدر الدراسات الاجتماعية أن يصبح سدس هؤلاء الأطفال نزلاء السجون فيما بعد. وهناك اعتقاد بأن الجمعيات الأهلية الدينية أقدر على معالجة هذه التداعيات الاجتماعية من الحكومة الاتحادية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحويل اعتمادات مالية من الخزينة الاتحادية إلى هذه الجمعيات، مما يكرس الطابع الديني للمجتمع الأميركي وللدولة الأميركية معاً، خلافاً لما تقول به المادة الأولى من الدستور.

ومنذ عام ١٨٦٤ يحمل النقد الأميركي عبارة «إننا نثق بالله»، وفي عام ١٩٥٥ تقرر نقش هذه العبارة على كل وحدات النقد الأميركي.

تتناقض هذه الوقائع مع مقتضيات النظام الاجتماعي الذي يقوم على أساس أنه «لا يوجد دين للدولة في الولايات المتحدة». فحرية الاعتقاد المطلقة التي يتمتع بها المواطن الأميركي تصطدم بالالتزامات الجديدة التي بدأت تفرضها الدولة الاتحادية على نفسها تجاه المؤسسات والجمعيات الدينية المختلفة والمتعددة. ومما يعزز هذا التناقض ويؤكده، البعد الديني للسياسة الخارجية الأميركية. وفي هذا الشأن نكتفي بالإشارة إلى أمرين:

الأمر **الأول** هو ما ورد في كتاب «النبوءة والسياسة» للكاتبة الأميركية غريس هالسل (كانت تحرر نصوص خطابات الرئيس الأسبق ليندون جونسون) من أنه في كل مرة تطرح قضية أساسية تتعلق بالشرق الأوسط أمام مجلس الأمن القومي الأميركي، كان يُدعى إلى الاجتماع ممثلون عن الكنيسة للمشاركة في صنع القرارات بحيث تتوافق مع النبوءات الدينية الواردة في العهد القديم ـ سفر حزقيال ويوحنا تحديداً ـ[١].

(١) راجع: النبوءة والسياسة ـ غريس هالسل ـ ترجمة محمد السماك ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٩٨.

الأمر الثاني هو القانون الذي أقره الكونغرس الأميركي بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الدولة التي يثبت (؟) أنها لا تحترم الحريات الدينية وخاصة حرية المسيحيين. ذلك أنه بموجب هذا القانون تنصِّب الولايات المتحدة نفسها حامية للحريات الدينية في العالم كله، وللحرية المسيحية تحديداً وبصورة خاصة.

استناداً إلى ما أوردته مجلة نيوزويك في عددها الصادر بتاريخ (٣٠/ ١٠/ ١٩٩٥) فإن الكنيسة الإنجيلية الأميركية المعروفة باسم «الكنيسة العالمية لمملكة الرب» «Universal Church of the Kingdom of God» أصبح لها من الأتباع ما يناهز المليونين ونصف المليون مؤمن رغم أنها تأسست في عام ١٩٧٧، والبرازيل التي تعتبر أكبر دولة كاثوليكية في العالم، ارتفع عدد الإنجيليين فيها إلى ٣٠ مليون مؤمن. وقد نشرت النيوزويك معلومات عن ممتلكات راعي هذه الكنيسة العالمية لمملكة الرب «أدير ماسيدو» Edir Macedo في البرازيل وحدها وهي:

* مصرف.
* مطبعتان.
* استديو تسجيل.
* مصنع للأثاث.
* محطة تلفزة هي الثالثة من حيث الانتشار وتبث عبر ٤٧ محطة بث.
* يجمع سنوياً تبرعات من المؤمنين تبلغ ٧٥٠ مليون دولار.

وقد نقلت محطة التلفزة مشاهد لأحد قادة هذه الكنيسة «سيرجيو فون هولدر» وهو يحطم برجله تمثالاً باللون الأسود للسيدة العذراء مريم مصنوع من السيراميك في القرن الثامن عشر، كان صيادون برازيليون عثروا عليه في شباكهم بالصدفة منذ عدة سنوات. واعتبر يوم العثور على التمثال، في ١٣ تشرين أول ـ أكتوبر، يوم عطلة دينية في البرازيل لما يرمز إليه التمثال من معنى روحي. وبمناسبة هذه الذكرى قام سيرجيو بتحطيم التمثال وهو يردد: «هل إن الله بشع إلى هذه الدرجة (مشيراً إلى اللون الأسود للتمثال)؟».. كان طبيعياً أن يغضب الكاثوليك وأن يثوروا ضد هذا الانتهاك الفظّ لرمز يعتبرونه مقدساً، الأمر الذي

أشعل فتيل صراع كاد أن يلتهب. على كل حال فإن هذه الكنيسة الإنجيلية الأصولية كانت تشرف حتى عام ١٩٩٨ على ٢١٠٠ معبد منتشرة في ٤٦ دولة في العالم.

إن البعد الديني للسياسة الخارجية الأميركية ليس جديداً. ففي الأساس كان يتنازع رسم الإطار العام للسياسة الخارجية الأميركية عاملان أساسيان: **العامل الأول** هو الشعور بأن للولايات المتحدة دوراً أساسياً في نشر وفي تعميم مثاليات دينية ترتبط بالأصول التطهرية التاريخية للدولة، وباعتبار أن هذه الدولة (الأميركية) تحقق، كما يقول وليم باف أحد كبار المعلقين السياسيين في صحيفة لوس أنجيلوس تايمز، «مملكة الله على الأرض»!..

أما العامل **الثاني** فهو تحقيق الاكتفاء الذاتي والانكفاء الداخلي، والانعزال عن العالم الخارجي الفاسد (؟) وتأمين السلامة الداخلية من خلال نظرية «القارة المنعزلة».

أول غلبة للعامل الأول على الثاني كانت في عام ١٨٩٨ بتوجيه من الحركة البروتستنتية التي أيّدت الثورة الكوبية ضد الحكام الكاثوليك. كان الهدف من ذلك هو نقل البروتستنتية إلى كوبا وبورتوريكو، وكذلك إلى الفليبين من خلال استغلال نضال شعوب تلك المناطق للتحرر من الاستعمار الأسباني والبرتغالي المرتبط في ذلك الوقت بالكاثوليكية.

ثاني غلبة حدثت في عام ١٩١٦ عندما استجاب الرئيس ودرو ولسون لطموحات كنيسته البروتستنتية (الكنيسة المشيخية) بالتدخل في أوروبة ضد ألمانيا القيصرية، وذلك من أجل كسب الحرب «التي تُنهي كل الحروب»، وتأمين قيام نظام عالمي (مبادىء ولسون الأربعة عشر)، من خلال نشر المبادىء البروتستنتية كمظلة وحيدة للأمن والاستقرار في العالم.

ثالث غلبة لها حدثت في عام ١٩٤١ بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربور. وهناك من يشكك حتى الآن في أن النازية الهتلرية والفاشية الموسولينية لم تكونا وحدهما كافيتين للخروج الأميركي من نظرية القارة المنعزلة والتورط في الحرب العالمية الثانية.

في عام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، عندما سيطر الروس على أوروبة الشرقية وشكلوا تهديداً مباشراً لحلفاء الولايات المتحدة في أوروبة الغربية، تحركت الكنيسة

لحمل الإدارة الأميركية على بذل جهدها لوضع حد لانتشار الشيوعية البلشفية التي تتنافى تماماً مع النظرية البروتستنتية التطهرية التي تبشر بها الكنائس الإنجيلية الأميركية.

ومنذ سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفياتي تقوم حركات التبشير الإنجيلية الأميركية بنشاط واسع النطاق في دول آسيا الوسطى الإسلامية، وداخل روسيا نفسها، وتلقى هذه الحركات دعماً سياسياً من الإدارة الأميركية، كما تلقى دعماً مادياً من المؤسسات الاقتصادية. ذلك أن نجاح هذه الحركات التبشيرية يؤسس لقيام مجتمع جديد في هذه الدول يكون، بطبيعة إيمانه وثقافته الدينية، أكثر استعداداً للتجاوب وللتعاون مع الولايات المتحدة، وأكثر توافقاً مع تطلعاتها في المنطقة.

الهرمجيديون

ظاهرة الانتحار الجماعي التي جرت في سانتا في (كاليفورنيا) بالولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ ليست ظاهرة فريدة في المجتمع الأميركي. يمكن القول إنها ظاهرة قليلة الحدوث. ففي تسجيلات الفيديو الخاصة بالجماعة، التي تطلق على نفسها اسم «بوابة السماء»، وردت العبارة الآتية: «لقد حان الوقت للموت في سبيل الله، وسواء كنا نحب ذلك أو نكرهه فإن هرمجيدون ـ أُم المعارك المقدسة ـ قد بدأت، وهي لن تتوقف حتى تحرق كل الأرض من تحتها».

فما هي قصة هرمجيدون؟

يقع سهل مجيدو ـ هرمجيدون ـ بين الجليل في شمال فلسطين والضفة الغربية. وعندما شاهد نابليون هذا المكان أثناء اجتياحه للشرق قال: «إن هذا المكان سيكون مسرحاً لأعظم معركة في العالم. ذلك أن الكتاب المقدس يعلّمنا أن آخر أكبر حرب في التاريخ سوف تخاض في هذا المكان من العالم: الشرق الأوسط».

الرئيس السابق للقساوسة التوراتيين في الولايات المتحدة (س.س.كريب) كتب في عام ١٩٧٧ يقول: «في هذه المعركة النهائية فإن المسيح الملك سوف يسحق كلياً ملايين العسكريين المتألقين الذين يقودهم الديكتاتور المعادي للمسيح».

والمؤلف التوراتي هال ليندسي يفسر تاريخ الشرق الأوسط والعالم كله في كتابة «الكرة الأرضية العظيمة السابقة»: «إن دولة إسرائيل هي الخط التاريخي لمعظم أحداث الحاضر والمستقبل».

ويقول ليندسي أيضاً في كتابه: «قبل أن يصبح اليهود أمة لم يُكشف عن شيء، أما الآن وقد حدث ذلك، فقد بدأ العدُّ العكسي لحدوث المؤشرات التي تتعلق بجميع أنواع النبوءات. واستناداً إلى النبوءات فإن العالم كله سوف يتمركز

على الشرق الأوسط وخاصة على إسرائيل في الأيام الأخيرة. إن كل الأمم سوف تضطرب، وسوف تصبح متورطة بما يجري هناك. إن باستطاعتنا الآن أن نرى أن ذلك يتطور في هذا الوقت ويأخذ مكانه الصحيح في مجرى النبوءات تماماً كما تأخذ الأحداث اليومية مواقعها في الصحف اليومية».

وفي كتاب آخر له عنوانه «العالم الجديد القادم» يقول ليندسي: «فكِّروا في ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون جندي من الشرق مع ملايين أخرى من قوات الغرب يقودها أعداء المسيح من الأمبراطورية الرومانية المستحدثة (أوروبة الغربية)».

«إن عيسى المسيح سوف يضرب أولاً أولئك الذين دنسوا مدينته القدس، ثم يضرب الجيوش المحتشدة في ماجيدو، أو هرمجيدون، فلا غرابة أن يرتفع الدم إلى مستوى ألجمة الخيل مسافة ٢٠٠ ميل من القدس .. وهذا الوادي سوف يُملأ بالأدوات الحربية والحيوانات وجثث الرجال والدماء».

ويكتب لندسي كذلك: «إن الأمر يبدو وكأنه لا يصدق! إن العقل البشري لا يستطيع أن يستوعب مثل هذه اللانسانية من الإنسان للإنسان، ومع ذلك فإن الله يمكِّن طبيعة الإنسان من تحقيق ذاتها في ذلك اليوم».

ويضيف ليندسي في كتابه: «عندما تصل الحرب الكبرى إلى هذا المستوى، بحيث يكون كل شخص تقريباً قد قُتل، تحين ساعة اللحظة العظيمة، فينقذ المسيح الإنسانية من الاندثار الكامل، وفي هذه الساعة سيتحول اليهود الذين ينجون من الذبح إلى المسيحية».

ويحسم ليندسي هذا السيناريو لنهاية التاريخ بقوله: «سيبقى فقط ١٤٤ ألف يهودي على قيد الحياة بعد معركة هرمجيدون .. وسينحني كل واحد منهم، الرجل والمرأة والطفل أمام المسيح. وكمتحولين إلى المسيحية فإن كل الناضجين سوف يبدأون التبشير ببشارة المسيح».

وينقل كاتب توراتي آخر، هو جيري فولويل، عن إصحاح زكريا ١١/ ١٢ و١٦/ ١٦ وعن إصحاح إسحاق ٣٦/ ٣٥ و٣٥: «إن ساحة معركة هرمجيدون سوف تمتد من مجيدو في الشمال إلى أيدوم في الجنوب، مسافة حوالي ٢٠٠ ميل، وتصل إلى البحر الأبيض المتوسط في الغرب وإلى تلال موهاب في الشرق، مسافة ١٠٠ ميل تقريباً. إن سهول جزريل والنقطة المركزية للمنطقة كلها ستكون مدينة القدس، استناداً إلى زكريا ١٤ الآية ١ و٢».

وستتجمَّع في هذه المنطقة الملايين المتعددة من الرجال (بحيث يصل عددهم إلى ٤٠٠ مليون بدون أي شك) من أجل حدوث المأساة النهائية للإنسانية. وجاء في الإصحاح ١٤/٣: «إن الملوك في جيوشهم سيأتون من الشمال والجنوب ومن الشرق والغرب، وبشكل درامي مثير سيكون هذا الوادي وادي القرار حول مصير الإنسانية. لماذا ستدور المعارك هنا؟ ولماذا يقود أعداء المسيح جيوشهم في العالم ضد المسيح الإله؟».

ويجيب على هذه التساؤلات بقوله: «أولاً لأنهم يكرهون سيادة الله، فالمعركة كانت دائماً الشيطان ضدَّ المسيح، تلك هي المسألة. ثانياً لأن هذه الأمم سوف تأتي بسبب تضليل الشيطان. ثالثاً بسبب كراهية الأمم «للإلّه عيسى المسيح». شيء ما سيحدث خلال هذه المعركة، سيجف نهر الفرات (إصحاح ١٦/١٢ وسيتم تدمير القدس) في هذه الأثناء، يتابع فولويل استناداً إلى إصحاح يوحنا: «إن كل صقور السماء سوف تنهش من لحوم الملوك، ومن لحوم كل الرجال الأحرار منهم والعبيد، الكبار والصغار».

ويستنتج فولويل «إن يوحنا رأى وحشاً في منامه، ورأى ملوك العالم بجيوشهم مجتمعين لشنِّ حرب ضدَّ الإلّه المسيح(!) الذي يبدو في رؤيا يوحنا رجلاً يمتطي حصاناً أبيض. وفيما تقترب هرمجيدون من نهايتها، وملايين الأموات على الأرض فإن الإلّه المسيح (!) سيضرب الوحش والنبي الكذاب (المعادي للمسيح)، ويلقي بهما في بحيرة من نار تغلي فيها الحجارة، وسيذبح المسيح كل أعدائه الآخرين الذين ينجون من هرمجيدون».

الإيمان بهذه النظرية الهرمجيدونية ليس وقفاً على حفنة من رجال الدين الإنجيليين الأصوليين الذين يسيؤون إلى الكنائس الإنجيلية العديدة في العالم العربي وفي العالم، ويتمتعون بنفوذ واسع النطاق في الولايات المتحدة خاصة، والذين ينشرون كنائسهم في أنحاء العالم وخاصة في أميركا اللاتينية وآسيا. إن من معتنقي هذه النظرية شخصيات سياسية وعسكرية ودبلوماسية وأكاديمية كبيرة أيضاً، ولعل من أبرزها الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان.

ففي عام ١٩٨٥ أجرى المعهد المسيحي في واشنطن «وهو معهد متخصص في الدراسات الدينية عن الإسلام والمسيحية واليهودية» دراسة بقيادة القس أندرو لانغ حول الرئيس ريغان ونظرية هرمجيدون.

قالت الدراسة: «إن إمكانية إيمان رئيس الولايات المتحدة بأن الله قضى بنشوب حرب نووية من شأنه أن يرسم علامات استفهام مثيرة: هل يؤمن بجدوى مباحثات التسلح رئيس يعتنق هذا النظام الديني؟ وخلال أي أزمة نووية هل سيكون متروياً وعاقلاً؟ أو أنه سيكون متهافتاً للضغط على الزر، وهو يشعر في قرارة نفسه أنه يساعد الله في مخططاته التوراتية المقررة مسبقاً لنهاية الزمن؟».

لقد ساعد لانغ في إعداد هذه الدراسة عن ريغان وهرمجيدون لاري جونز، وهو كاتب من نيويورك ومتخرِّج من جامعة كولومبيا. ويقول لانغ إنَّ المؤمن بنظرية هرمجيدون هو أصولي يقرأ الكتاب المقدس كما يقرأ قاموساً ليتنبأ بالمستقبل.

إن هؤلاء الرجال، أمثال فولويل وهول لندسي وبات روبرتسون وغيرهم من قادة اليمين المسيحي الجديد، يعتقدون أن الكتاب المقدس يتنبأ بالعودة الحتمية الثانية للمسيح بعد مرحلة من الحرب النووية العالمية. أو الكوارث الطبيعية والانهيار الاقتصادي والفوضى الاجتماعية.

إنهم يعتقدون أن هذه الأحداث يجب أن تقع قبل العودة الثانية، كما يعتقدون أنها مسجلة بوضوح في الكتاب المقدس. وقبل السنوات الأخيرة من التاريخ، فإنَّ المسيحيين المخلصين سوف يرفعون ماديا من فوق الأرض ويجتمعون بالمسيح في الهواء. ومن هذه النقطة سوف يراقبون بسلام الحروب النووية والمشاكل الاقتصادية، وفي نهاية المحنة سيعود هؤلاء المسيحيون المولودون ثانية مع المسيح كقائد عسكري لخوض معركة هرمجيدون، ولتدمير أعداء الله، ومن ثم ليحكموا الأرض لمدة ألف سنة».

الرئيس الاميركي الأسبق رونالد ريغان يقول: «إن جميع النبوءات التي يجب أن تتحقق قبل هرمجيدون قد مرت، ففي الفصل ٣٨ من حزقيال: أن الله سيأخذ أولاد إسرائيل من بين الوثنيين حيث سيكونون مشتتين ويعودون جميعهم مرة ثانية إلى الأرض الموعودة. لقد تحقق ذلك أخيراً بعد ألفي سنة، ولأول مرة يبدو كل شيء في مكانه بانتظار معركة هرمجيدون والعودة الثانية للمسيح».

تولى ريغان، قبل أن يصل إلى البيت الأبيض، مرتين منصب حاكم ولاية كاليفورنيا، وهي الولاية الأميركية التي تكثر فيها الحركات الدينية المتطرفة من نوع حركة «بوابة السماء» التي ارتكب أتباعها جريمة الانتحار الجماعي في عام ١٩٧٧.

ومن هذه الحركات أيضا الكنيسة العلمية التي أصبحت من أكبر الكنائس في أميركا، وكنيسة المسيح الدولية التي تأسست في عام ١٩٧٩ في لوس أنجيلوس بقيادة الأسقف كيب ماك كين. وفي إحصاء أميركي أن ثمة ٢٠٠٠ حركة دينية من هذا النوع في الولايات المتحدة تحتمي بالمادة الأولى من الدستور الذي يضمن الحريات الدينية ويحجب حتى عن العائلة حق التدخل لمنع أبنائها من الانضمام إلى أي حركة دينية يختارونها.

ولقد وصلت هذه الحركات إلى آسيا وخاصة إلى كوريا الجنوبية كما وصلت إلى أوروبة، وبلغ عددها في بريطانيا وحدها ١٦٠٠ مجموعة، وكان من مظاهرها مأساة معبد الشمس في عام ١٩٩٤ حيث انتحر ٥٤ شخصاً في وقت واحد في كل من سويسرا وكندا، ومأساة غرونوبل في فرنسا حيث انتحر ١٦ فرنسي من أتباع هذه الحركة، ولذلك وقفت ألمانيا ضد «الكنيسة العلمية» رغم أنها تمكنت من استقطاب أكثر من ٣٠ ألف شخص حتى الآن، ووقفت بريطانيا ضد الكنيسة الموحدة التي استقطبت ٢٥٠٠ مؤمن بها، وشكّلت فرنسا فريقاً من ٦٥٠٠ شخص يعملون في ١٣٠٠ مركز لتوعية الشباب على مخاطر هذه الحركات الدينية.

إن المسافة بين حرية الاعتقاد وحماية أمن المجتمع بدأت تضيق، والمسافة بين الحرية الدينية والحقوق الإنسانية بدأت تتقلص بعد سنوات من الانفلاش والتفلت، وتكشف هذه الحركات الدينية أن الولايات المتحدة، في الدرجة الأولى، تمثل الينبوع الأساسي للحركات الأصولية الدينية بما تتسم به من تطرف وعنف وإلغاء للآخر.

البعد الديني للسياسة الروسية

عندما سقطت القسطنطينية ـ إسطنبول ـ بيد القائد العثماني محمد الفاتح في عام ١٤٥٣، أعلنت موسكو أنها حامية المسيحية الأرثوذكسية في العالم. وجاء في الإعلان: «إن موسكو هي روما الثالثة... فروما الأولى انهارت بسبب هرطقاتها(؟)، وروما الثانية سقطت ضحية الغزو التركي، أما روما الثالثة (موسكو) فإنها تنبعث كالشمس في الشمال لتضيء الكون كله.. وستبقى روما الثالثة هذه حتى نهاية العالم لأنها ستكون روما الأخيرة، ولن يكون لها أي وريث ولن تكون هناك روما رابعة».

وهكذا كرَّست روسيا نفسها زعيمة العالم الأرثوذكسي، وأرست استراتيجية صراعها مع الأمبراطورية العثمانية على أساس أنها الحامي الشرعي للمسيحيين الأرثوذكس في البلقان وفي شرق أوروبة وفي العالم العربي.. حتى القدس.

تكرَّسَ هذا الواقع في عام ١٧٧٤ في معاهدة «كوتشوك قينارجة» بين روسيا والأمبراطورية العثمانية، وبموجب تلك المعاهدة حصلت روسيا على حق إقامة كنيسة أرثوذكسية في القسطنطينية يتولى القيصر الروسي وحده تعيين القيِّمين عليها من رجال الدين، وتكون (الكنيسة) تحت حماية السفير الروسي المعتمد لدى السلطنة. وذهبت روسيا إلى أبعد من ذلك عندما أعطت نفسها، بموجب المعاهدة أيضاً، المرجعية المطلقة لتقرير مصير الرعايا الأرثوذكس المنتشرين في السلطنة العثمانية المختلفة.

رفض العثمانيون هذا التفسير للمعاهدة، وأيَّدهم في ذلك كل من فرنسا وبريطانيا. ولكن في عام ١٨١٥ عُقد مؤتمر فينا الذي تفاهمت فيه الدول الأوروبية وروسيا على اقتسام السلطنة مناطق نفوذ. فحصل قيصر روسيا على موافقة أوروبة على تفسيره للمعاهدة مما مكنه من مساعدة الثورة اليونانية، ثم مساعدة حركات

التمرد الصربية في البلقان ضد الأتراك على قاعدة «حق حماية الأرثوذكس التابعين لكنيسة موسكو».

حاولت روسيا الضغط على الأمبراطورية العثمانية من أجل إخضاع البطريرك اليوناني في القسطنطينية لسلطة القيصر الروسي، ولحمله على التعامل مع كنيسة موسكو على أنها المرجع الروحي الأعلى له ولكل الكنائس الأرثوذكسية في السلطنة. كان رفض السلطنة لهذه المطالب أحد الأسباب المباشرة لوقوع حرب القرم، التي أرادت روسيا من ورائها القضاء على السلطنة واسترجاع القسطنطينية، ومن ثم الوصول إلى المياه الدافئة.

اعتبرت بريطانيا وفرنسا أن طموحات القيصر الروسي تشكِّل خطراً على مصالحهما، فتحالفتا مع السلطان العثماني وخاضتا معه الحرب ضد روسيا إلى أن تمكَّن الثلاثة من هزيمتها في عام ١٨٥٥. كرست معاهدة باريس عام ١٨٥٦ الهزيمة الروسية، وأجهضت طموحاتها في استخدام مبدأ الدفاع عن الأرثوذكس مدخلاً للسيطرة على أجزاء واسعة من السلطنة العثمانية، ولكن ما إن وقعت الحرب البروسية ـ الفرنسية في عام ١٨٧٠ حتى بادرت روسيا الى استغلالها للتنصل من نصوص معاهدة باريس المذلَّة مجدِّدة تحركها العسكري في السلطنة العثمانية تحت مظلة حماية الأرثوذكس. من هنا كان العامل الديني أحد الثوابت في الستراتيجية الروسية القيصرية تجاه السلطنة العثمانية من القسطنطينية حتى القدس.

سقط هذا العامل بقيام الشيوعية التي اعتبرت نفسها نقيضاً للدين المسيحي الأرثوذكسي والإسلام معاً، فهدمت الكنائس والمساجد، وسجنت رجال الدين الأرثوذكس والمسلمين، ونفت العديد منهم الى سيبيريا، وكونت لنفسها استراتيجية جديدة لادينية اعتمدتها طوال السبعين سنة الماضية إلى أن انهار الاتحاد السوفياتي، وسقطت الشيوعية في عام ١٩٩٠.

انسخلت الدول الإسلامية الخمس (كازاخستان ـ أوزبكستان ـ طاجسكتان ـ قرقيزياـ تركمانستان) في آسيا الوسطى، كما انسلخت دولتا الشاشان وأذربيجان في القوفاز عن موسكو، وانسلخت عنها كذلك الدول المسيحية الثلاث، غير الأرثوذكسية، على بحر البلطيق (أستونيا ـ لاتفيا ـ لتوانيا)، وكذلك الدول المسيحية الأخرى على البحر الأسود (أرمينيا وجورجيا ولاتفيا). أدى الوضع الجديد إلى

بروز عاملين أساسيين في روسيا الجديدة، هما الإثنية الروسية السلافية، والديانة الأرثوذكسية. ومرَّة جديدة يبدو العاملان كوجهين لحالة واحدة. ففي شهر نيسان ـ أبريل ـ ١٩٩٦ طلب الرئيس الروسي بوريس يلتسين من البطريرك ألكسي الثاني، بطريرك روسيا، «مباركة» الاتفاقية التي عقدتها روسيا مع «روسيا البيضاء»، وتشكل عملية «المباركة» إحياء لتقليد كان القياصرة يلتزمون به تأكيداً للموقع الوطني للكنيسة الروسية، غير أن هذا التقليد أُلغي طوال فترة الحكم السوفياتي، وتعني العودة إليه الآن عودة الى استعادة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية موقعها ودورها في الحياة الوطنية العامة.

غير أن التكامل الإثني ـ الديني بين روسيا والأرثوذكسية كانت له انعكاسات سلبية على الشعوب المسيحية الأرثوذكسية غير الروسية، وتحديداً على تلك الشعوب التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق.

ذلك أن استقلالها السياسي عن موسكو يستتبع بالضرورة استقلالها الديني عن كنيسة موسكو. أدى هذا الأمر إلى نشوب أكبر أزمة في تاريخ العلاقات المسيحية الأرثوذكسية منذ سقوط القسطنطينية بيد محمد الفاتح قبل أكثر من نصف قرن!... بل إنَّ ثمَّة مَنْ يذهب أبعد من ذلك فيشبِّه الأزمة الحالية بالانقسام المسيحي الأول الذي أدى إلى قيام المسيحية الأرثوذكسية الشرقية والكنيسة الكاثوليكية الغربية.

فجرت الأَزمة واحدة من أصغر الكنائس الأرثوذكسية، بل ربما تكون الأصغر على الإِطلاق، وهي كنيسة أستونيا.

كانت أستونيا استقلت عن الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ مع بقية دول البلطيق، وهي دولة صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ١,٦ مليون نسمة يدين معظمهم بالديانة المسيحية اللوثرية، أما الذين يدينون منهم بالأرثوذكسية فيبلغ عددهم ٤٥ ألفاً فقط، منهم ١٥ ألف أستوني، و٣٠ ألفاً من أصل روسي، وفي الواقع فإن ثلث السكان من أصول روسية، منهم ٨٥ ألفاً يحتفظون بجنسيتهم الروسية حتى اليوم.

تقع أستونيا «مثل السندويتش» بين الشرق والروسي والغرب الجرماني الأسكنديناڤي. حاولت روسيا دائما السيطرة عليها لموقعها المهم على بحر البلطيق، ولاستخدامها كنقطة دفاع متقدمة عن العمق الروسي، وقد حاولت

روسنتها (تحويلها إلى الروسية) ثقافيا ودينيا معاً منذ القرن الثامن عشر، غير أن ردة فعل السكان تمثل في الجنوح نحو الطرف الآخر باعتناق اللوثرية مما زاد في عمق الهوة بين الروس والأستونيين.

هذه الخلفية للعلاقة بين أستونيا وروسيا وضعت كنيستها الأرثوذكسية في موقع المتأرجح بين التبعية لكنيسة موسكو والتبعية للكنيسة الأم في إسطنبول، وذلك بالرغم من أن الروس هم الذين نقلوا الأرثوذكسية إلى أستونيا قبل ٤٠٠ عام تقريباً. وبالنظر لموقعها الجغرافي المجاور لروسيا، ونظراً لحجمها الصغير نسبيا، ونظراً لعدم اهتمام الغرب «ألمانيا وأسكنديناڤيا» بالموضوع الأرثوذكسي في الأساس، فقد هيمنت كنيسة موسكو طوال معظم العهود القيصرية السابقة، ولكن في عام ١٩٢٣ اعتقل البلاشفة الشيوعيون البطريرك «تيخون» بطريرك موسكو، مما جعله في موقع العاجز بحكم الواقع عن ممارسة دوره الديني في روسيا وتالياً في أستونيا. هنا تدخَّل بطريرك القسطنطينية لملء الفراغ مستغلاً الوضع الجديد في روسيا. وسواء كان التدخل نوعاً من الانتهازية، كما تقول موسكو، أو تعبيراً عن الشعور بالمسؤولية الدينية، كما تقول كنيسة القسطنطينية، فإن النتيجة هي أن كنيسة أستونيا أصبحت، منذ ذلك الوقت، تابعة للقسطنطينية.

استمرت هذه الوصاية الدينية حتى عام ١٩٤٠ عندما اجتاحت دبَّابات المارشال جوزف ستالين أستونيا خلال الحرب العالمية الثانية. فقد اضطرت كنيسة أستونيا، تحت ضغط الاحتلال (كما تقول كنيسة القسطنطينة)، أو مختارة (كما تقول كنيسة موسكو)، إلى توجيه رسالة إلى بطريرك القسطنطينية تبلغه فيها قرار العودة إلى وصاية موسكو. حاولت الكنيسة الأستونية الأرثوذكسية، خلال الاحتلال الألماني الذي أعقب الاحتلال السوفياتي «١٩٤٠ ـ ١٩٤٤»، التراجع مرة ثانية عن وصاية موسكو، ولكن هذه الوصاية تكرست من جديد بعد هزيمة ألمانيا وانسحاب قواتها من أستونيا. استمر هذا الوضع حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩٠ وإعلان استونيا دولة مستقلة في العام التالي.

غير أن مجموعة من المبعدين والمهاجرين الأستونيين في السويد عقدوا مؤتمراً دينياً في عام ١٩٤٧، واقاموا أبرشية أرثوذكسية في استوكهولم تحت وصاية كنيسة القسطنطينية. بعد سقوط الاتحاد السوفياتي (في عام ١٩٩٠، واستقلال أستونيا في عام ١٩٩١)، عاد هؤلاء إلى بلادهم وهم على ولائهم الكنسي إلى

القسطنطينية، وتمكَّنوا، في العشرين من شباط ـ فبراير ـ ١٩٩٦، من إعادة إحياء ترتيب ١٩٢٣ بوصاية القسطنطينية على الكنيسة الأرثوذكسية الأستونية، وكان طبيعياً أن تثور ثائرة موسكو برمزيْها السياسي ـ الكرملين، والديني ـ الكنيسة.

تخشى روسيا من أن يؤدي استقلال الكنيسة الأستونية وانفصالها عنها إلى الأمور الخطيرة الآتية:

الأمر الأول: تشجيع كنائس أرثوذكسية أخرى على أن تحذو حذوها، مما يجرد الكنيسة الروسية من مرجعيتها الدينية التي تتمسك بها. وبالفعل فإن البطريرك «فيلاريت»، بطريرك كييف، جاهر بطلب استقلال كنيسته الأوكرانية عن وصاية كنيسة موسكو.

الأمر الثاني: أن علمية الربط بين الاستقلال الوطني عن روسيا بالاستقلال الديني عن كنيسة موسكو، يخلق حالة انفصام كاملة بين الكرملين والدول التي استقلّت عنه، علماً بأن الكرملين يحاول، من خلال كنيسته، ترميم علاقاته المتدهورة مع هذه الدول، وتوظيف الانتماء الديني الأرثوذكسي لإعادة إحياء الوصاية الروسية عليها. لقد خبا الإشعاع الشيوعي من الكرملين على العالم وخاصة على دول «الخارج القريب»، وإذا لم يتمكن الكرملين من أن يشع أرثوذكسياً، فأي رسالة تبقى له...

الأمر الثالث: شعور الروس ـ الأرثوذكس ـ في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، سواء كانت دولاً إسلامية أو مسيحية، بتخلي موسكو عنهم دينياً بعد تخلّيها عنهم سياسياً. وتشكّل العلاقات بين روسيا (الدولة الأم) والمجموعات الروسية في الدول الحديثة (في آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبة) أحد أكثر القضايا حساسية لدى الكرملين ولدى الأحزاب السياسية الروسية. ذلك أن هذه المجموعات التي كانت تمارس دورها من موقع تسلُّطي أو فوقي طوال العهود القيصرية والشيوعية معاً، وجدت نفسها فجأة في وضع أقلوي، وفي مواجهة شعوب مستقلة تتمتع بذاكرة مشحونة بعقد النقص والبغضاء.

من أجل ذلك تحركت روسيا، سياسياً ودينياً معاً، وبشكل منسق ومتكامل لقطع الطريق أمام استقلال كنيسة أستونيا. وتشاء الصدف أن يكون على رأس الكنيسة الروسية اليوم بطريرك ولد وتعلم في أستونيا وخدم في كنيستها هو

البطريرك ألكسي الثاني. كان أبوه (من أصل ألماني) راهباً في أستونيا عندما احتلها الروس مرتين، الأولى في عام ١٩٤٠، والثانية في عام ١٩٤٤. وقد وُلِد البطريرك ألكسي في تالين ـ عاصمة أستونيا ـ وكان اسمه ريدجيه. درس اللاهوت وعمل أسقفاً للعاصمة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨١، قبل أن ينتقل إلى موسكو. وخلال هذه الفترة، من الحكم السوفياتي، أقفل ٣٤ كنيسة منها ٣١ كنيسة أستونية. ويتهم البطريرك ألكسي الثاني بأنه كان متعاوناً مع جهاز المخابرات السوفياتي السابق (كي.جي.بي) وهي تهمة ـ رددتها صحيفة أزفستيا ـ ولم ينفها البطريرك أبداً.

ما أن أعلن رسمياً عن تخلي الكنيسة الأرثوذكسية الأستونية عن كنيسة موسكو، وقبول كنيسة القسطنطينية الوصاية عليها، حتى بادر البطريرك ألكسي إلى أخطر ردِّ فعل في تاريخ الحركة الكنسية الأرثوذكسية. ففي شهر شباط ـ فبراير ـ ١٩٩٦، قطع التقليد الديني المتبع منذ ١٠٠٨ سنوات، أي منذ أن اعتنقت روسيا الديانة الأرثوذكسية على يد كيفان روس في عام ٩٨٨، ومنذ أن قاد الأمير فلاديمير أتباعه إلى نهر التيبر لتعميدهم جماعياً على الطقس البيزنطي ـ وذلك بتجاهل بطريرك القسطنطينية «برثولوميو الأول» وعدم ذكره في الصلاة الكنيسة. وقد اعتبر هذا الموقف بداية لانقسام قد لا تقل خطورة أبعاده عن الانقسام الذي أدى إلى قيام الحركة البروتستنتية.

فسرت كنيسة موسكو موقف البطريرك برثولوميو الأول بانه بمثابة شق الكنيسة الأرثوذكسية، وفسرت كنيسة القسطنطينية ردَّ الفعل الروسي بأنه تمرد على الكنيسة الأم، وخروج عن التقاليد الكنيسة الأرثوذكسية. وفي الأساس فإن الكنائس الأرثوذكسية منظمة على أساس استقلالي مع وحدة المبادىء العقدية وفي أداء الصلاة. وبالنسبة لها فإن بطريرك القسطنطينية هو «أول بين متساوين»، فلا هو مثل البابا رأس الكنيسة الكاثوليكية، ولا القسطنطينية مثل الفاتيكان ـ المرجع الوحيد لكل الشؤون الدينية والكنيسة في العالم ـ.

من أجل ذلك سارع البطريرك ألكسي الثاني، فور انفجار الخلاف مع البطريرك برثولوميو، إلى عقد مؤتمر مع بقية البطاركة الأرثوذكس في العالم. وقد عقد المؤتمر بالفعل في ١٢ آذار ـ مارس ـ ١٩٩٦، وشارك فيه بطريرك صربيا «بافل»، وبطريرك بلغاريا «مكسيم»، ومطران وارسو «باسيلي»، كما شارك فيه بطريرك القدس «ديودوروس»، والبطريرك العربي أغناطيوس الرابع هزيم، بطريرك

أنطاكية وسائر المشرق. الأمر المهم الذي أجمع المؤتمرون عليه هو أن «الانقسام في أستونيا يشكل خطراً على وحدة الكنيسة الأرثوذكسية»، ولكن لم يتفق البطاركة على صيغة لعمل مشترك لمعالجة هذا الانقسام.

في هذه الأثناء يقوم بإدارة شؤون كنيسة أستونيا مطران فنلندي (جوهانس)، صدر قرار تعيينه من البطريرك برثولوميو نفسه. إن مجرد وجود فنلندي على رأس الكنيسة الأرثوذكسية في أستونيا يشكِّل تحدياً لموسكو ولكنيستها لما بين روسيا وفنلندة من ودٍّ مفقود، حتى على الصعيد الكنسي!..

توجد الآن في أستونيا كنيستان أرثوذكسيتان متنافستان: **الأولى** تحمل اسم الكنيسة الرسولية الأرثوذكسية، وهي كنيسة تعترف بها الحكومة الوطنية وتعتمدها وتعتبرها الوريث الشرعي الوحيد لكل الممتلكات الكنسية التي تضم ١٦٠ مبنى، و٣٠٠ هكتاراً من الأراضي، وهي الكنيسة التي تعتبر القسطنطينية وصيَّة عليها.

أما الكنيسة **الثانية** فهي الكنيسة المحلية الروسية؛ وهي لا تحمل أي اسم رسمي. ذلك أنه في عام ١٩٩٣ عندما طلبت الحكومة الأستونية من الكنائس المحلية أن تسجل نفسها رسمياً رفضت الكنيسة الروسية التجاوب استعلاءً وتكبراً. إذ كيف يمكن أن تتنازل وتطلب الشرعية من حكومة محلية يقل عمرها عن ثلاث سنوات، مع أنها ـ أي الكنيسة الروسية ـ هي الكنيسة الأم، وهي التي نقلت الأرثوذكسية إلى البلاد؟ تصرفت الكنيسة الروسية من موقع استقوائي، ومن شعور بالاستمرار التاريخي غير المنقطع منذ ٤٠٠ سنة تقريباً، ولكن الحكومة المحلية الصغيرة ضربت عرض الحائط بكل هذه الحسابات واعتبرت أن الكنيسة الشرعية هي الكنيسة التي أعلنت عن نفسها، وأن لا شرعية ـ وبالتالي لا ممتلكات ـ لمن لم يعلن عن نفسه ولم يسجل نفسه رسمياً. وهكذا لا تستطيع الكنيسة الروسية أن تطلق على نفسها اسم الكنيسة الرسولية الأرثوذكسية، لأن هذا الاسم أصبح ملكاً للأولى، وإذا تبنَّت أي اسم آخر تكون قد تخلت تلقائياً عن حق المطالبة بالممتلكات الكنسية التي اعتبرتها الكنيسة الأولى جزءاً منها.

عندما اتخذت كنيسة موسكو مبادرتها السلبية تجاه كنيسة القسطنطينية اتخذ الرئيس يلتسين، في الوقت نفسه، مبادرة مكملة لها، فقد وجه في شباط ـ فبراير ـ الماضي أيضاً رسالة إلى الرئيس الأستوني «لينارت ميري» يطلب منه فيها توفير الضمانات التي تؤكد حقوق الكنائس الأرثوذكسية المحلية، التي تقرر منفردة

استمرار وصاية كنيسة موسكو عليها، في الاحتفاظ بممتلكاتها التي ضمَّتها إليها الكنيسة المنفصلة. ولعل أهم المعالم الدينية المختلَف عليها، كاتدرائية ألكسندر نافسكي في العاصمة تالين، وهو أمير روسي تصدى في القرون الوسطى لقبائل التوتانيك، وهي قبائل جرمانية كانت تغزو روسيا من الشمال عبر أستونيا، وقد شيّدت الكنيسة تخليداً له كشهيد أرثوذكسي وكبطل قومي روسي. هذا الخلاف يعني احتمال نشوب نزاع سياسي - ديني - اقتصادي لن يقتصر على روسيا وأستونيا وحدهما، بل لا بد أن يصيب العالم المسيحي الأرثوذكسي بكامله انطلاقاً من موقف كنيسة القسطنطينية ودورها المتقدم.

من هنا السؤال: أي تأثير لهذه المشكلة على الكنيسة الأرثوذكسية العربية، علماً بأن الأرثوذكس يشكلون الأكثرية بين المسيحيين العرب «في لبنان وسورية والأردن والعراق ومصر»... هل تحتفظ بعلاقتها بالقسطنطينية؟ أم تتبع كنيسة موسكو؟ أم تستقل عنهما معاً؟... أو تتوسط لإعادة ردم الهوة بينهما، على غرار ما حدث في عام ١٥٨٩ عندما تحققت معجزة ترميم الانقسام الأول بين كنيستي موسكو والقسطنطينية؟..

إنَّ كل المؤشرات تؤكد أن موسكو لن تتراجع وقد لا تساوم، والدور الذي تستعيده الكنيسة الروسية يتخذ طابعاً قومياً وطنياً، ومن معالمه، على سبيل المثال، إعادة بناء «كنيسة المسيح المخلص» في العاصمة موسكو التي هدمها ستالين في عام ١٩٣١، وتبلغ نفقات إعادة البناء ٢٥٠ مليون دولار، وهو مبلغ كبير بالنسبة لروسيا التي تعاني من عجز مالي كبير، والتي تلجأ إلى القروض الخارجية لدعم اقتصادها المتهاوي، ويعلو قبة الكنيسة صليب مذهَّب يبلغ وزنه ثلاثة أطنان.

بين «برج الكرملين» و«صليب كنيسة المسيح المخلص» تعيد روسيا رسم استراتيجيتها في العالم الأرثوذكسي الذي يضم ١٥٠ مليوناً تقريباً، وهي استراتيجية تؤثر، بصورة مباشرة، على طبيعة علاقاتها مع الدول التي يتواجد فيها الأرثوذكس بما في ذلك العالم العربي. ذلك أن الدور المكمل لسياسة الكرملين الذي ستقوم به كنيسة موسكو، وتطلع هذه الكنيسة إلى فرض وصايتها على الكنائس الأخرى، من شأنه أن يضع هذه الكنائس في موقع المضطر للاختيار بين أمرين: إما القبول بالمعادلة الجديدة والتصرف في ضوئها، أو رفض الوصاية والتسبب، بالتالي، في توسيع الهوة وتعميق الانقسام، والخياران أحلاهما مرٌّ.

الكاثوليكية والإنجيلية:

التنافس على الرعية

استناداً إلى إحصاءات رسمية أجريت في العام ١٩٩٣، يبلغ عدد الكاثوليك المتديِّنين، والمنتمين إلى الكنيسة في أميركا اللاتينية (الجنوبية)، ٣١٨ مليون نسمة، أما عدد الإنجيليين (البروتستانت) فيها فيبلغ ٤٥,٧ مليون نسمة ينتمون إلى عدد من الكنائس الإنجيلية. واستناداً إلى هذه الإحصاءات الرسمية أيضاً فإن عدد الكاثوليك الذين يتحولون إلى الإنجيلية في أميركا اللاتينية يبلغ ثمانية آلاف شخص يومياً.

توضح هذه الأرقام البُعْدَ الحقيقي للزيارات المتكررة لدول أميركا اللاتينية التي قام بها البابا يوحنا بولس الثاني. فالبابا يشعر بأن «سجادة الإيمان» بدأت تُسحب من تحت أقدام الكاثوليكية في القارة التي تعتبر الخزان البشري للكاثوليك، ذلك أن البرازيل تشكل وحدها أكبر دولة كاثوليكية في العالم، وكدليل على مظاهر هذا التحوُّل، الذي يقضُّ مضاجع الفاتيكان، فإنَّ الكنائس الإنجيلية الأصولية تنطلق من الولايات المتحدة في مهمة تبشيرية في دول أميركا اللاتينية، حتى أن كنيسة تعرف باسم «المجلس الإلهي» أصبح لها ٩٠ ألف معبد منتشرة في جميع أنحاء البرازيل تضم ١٥ مليون عضو، جميعهم تحولوا من الكاثوليكية، وتبني هذه الجماعة الآن أكبر كنيسة في البرازيل باسم المعبد الأكبر «غراند تامبلو» تتسع لعشرين ألف شخص!...

وتشهد البرازيل أيضاً نمو كنيسة إنجيلية أخرى هي «الكنيسة العالمية لمملكة الرب»، وتنتشر هذه الكنيسة في ٤٦ بلداً، وهي تدير شبكة تلفزيونية، وجريدة يومية، ومحطات إذاعية ومصرفاً. وفي مدينة ريو ديجانيرو وحدها افتتحت الكنائس الإنجيلية ٧١٠ كنائس جديدة خلال الأعوام الأربعة الماضية. أما الحركة الكاثوليكية فإنها لا تزال تعمل على بناء كنيسة واحدة جديدة في المدينة. ولا بد هنا من الاشارة إلى أن الكنائس الإنجيلية الأصولية الأميركية تختلف عن الكنائس

الإنجيلية العربية وحتى الأوروبية. وثمة كنائس إنجيلية داخل الولايات المتحدة الأميركية، مثل الكنيسة المشيخية، تميِّز نفسها عقائدياً وسياسياً واجتماعياً بشكل يسمو بها عن الدور السياسي الذي يقوم به بعض الكنائس الأخرى.

بدأت الحركة الإنجيلية الأميركية توجيه برامجها الدينية إلى أميركا اللاتينية في عملية إعلامية تبشيرية واسعة النطاق تستهدف استقطاب الكاثوليك وتحويلهم إلى الإنجيلية، وعندما قام البابا بزيارته الأخيرة في عام ١٩٩٦ إلى أميركا اللاتينية كانت الحرب التبشيرية بين الكاثوليكية والإنجيلية قد بلغت مداها. فالإنجيليون (قبيل وصول البابا) شكَّلوا وفوداً طافت في أرياف الدول التي زارها للتحذير مما وصفوه بـ «المسيح الدجَّال» الذي سوف يظهر قريباً. أما الكنائس الكاثوليكية فردَّت بأن الحركة الإنجيلية هي نوع جديد من «أفيون الشعوب».

كان لينين هو أول من أطلق على الدين عبارة أفيون الشعب، وقد استعارت الكنيسة الكاثوليكية هذه العبارة كسلاح في وجه المد الإنجيلي في مرحلة ما بعد سقوط الشيوعية.

كان للبابا دور مهم في ضرب الشيوعية من خلال دعوته الكنيسة الكاثوليكية في بولندة الى تأييد حركة التضامن بزعامة ليخ فاليسا، والتي كان انتصارها أول مسمار في نعش الشيوعية. ومعروف أن البابا نفسه هو من أصل بولندي، وكان أسقفاً على مدينة كراكوف في جنوب البلاد قبل أن يُنتخب بابا. ولكن في الوقت الذي كانت الكاثوليكية تحارب الشيوعية كان فقراء أميركا اللاتينية يتطلعون إليها كخشبة خلاص. فشهدت قيام عدة حركات ثورية في أميركا الوسطى والجنوبية، وقد انضم إلى هذه الحركات عدد من القساوسة الكاثوليك وتعاطفوا معها، ومن أبرزهم الكاهن أرنستو كاردينال، الذي عُين وزيراً للثقافة في حكومة الثورة الساندينستية الماركسية في نيكاراغوا. وعندما زار البابا العاصمة مانغوا في عام ١٩٨٣ جرَّد «الكاهن الأحمر» من لقبه الديني عقاباً له.

صحيح أن الشيوعية سقطت، إلا أن الفقر لا يزال قائماً في معظم أرجاء دول أميركا اللاتينية كافة. وتحمِّل الثقافة العامة الكنيسة الكاثوليكية قسطاً كبيراً من مسؤولية الفقر بحجة أنها «ديانة النظام»، وهي تهمة تحتاج إلى إثبات، غير أن هذه المشاعر شكلت الأرضية الصالحة لانطلاق الحركة الإنجيلية. فقد وظفت اضطراب علاقة فقراء أميركا اللاتينية بالكنيسة الكاثوليكية وطرحت نفسها بديلاً

ليبرالياً إنقاذياً. ففي الوقت الذي يوفد فيه الفاتيكان رهباناً لإدارة شؤون الكنائس الكاثوليكية في أميركا اللاتينية من إيطاليا وإيرلندة وإسبانيا وبولندة، فإن الكنائس الإنجيلية تعتمد على عناصر محلية للترويج لدعوتها. وفي الوقت الذي تمارس الكاثوليكية دعوتها بأسلوبها التقليدي الرصين والجاف والمتحفظ، فإن الإنجيلية تعمد إلى مخاطبة المشاعر باستخدام الموسيقى المحببة إلى الناس، وبتنظيم احتفالات شعبية ذات طابع فولكلوري جذّاب. وفي الوقت الذي تعتمد الكنيسة الكاثوليكية على اللاتينية ـ التي لا يفهمها الناس ـ لغة القداديس الدينية فإن الإنجيليين يستخدمون اللغة الوطنية واللهجات المحلية بما فيها لغات الهنود، أهل البلاد الأصليين، في الصلاة.

وهكذا أصبح ٢٧ بالمئة من سكان غواتيمالا من الإنجيليين بعد أن كانت الكاثوليكية فيها تشكل أكثر من ٩٥ بالمئة. أما في المكسيك الدولة الأكثر تطرفاً في كاثوليكيتها والأشد تمسكاً بها، فقد ارتفع عدد الإنجيليين فيها إلى ١٨ مليوناً، أي ما يعادل حوالي ١٥ بالمئة من السكان. والملفت للنظر أن أكثرية المتحوِّلين في المكسيك إلى الإنجيلية هم من سكان المناطق الجنوبية الأشد فقراً، والذين قاموا بحركة تمرد مسلح أخمدتها الدولة بالقوة العسكرية. فقد ربط هؤلاء المكسيكيون الفقراء بين السلطة والكنيسة الكاثوليكية، وربطوا بين التحرر والكنيسة الإنجيلية... وفيما وقفت الأولى عاجزة متفرِّجة، بادرت الثانية إلى تزويدهم بالمساعدات الغذائية والكسائية إضافة إلى بناء الكنائس (الإنجيلية) الحديثة.

هناك عامل آخر يرجح كفة الإنجيليين الأصوليين على الكاثوليك في أميركا اللاتينية، وهو العامل المادي. فالكنائس الإنجيلية ـ الأميركية ـ ميسورة الحال، وهي تحصل على أجل الترويج لدعوتها على تبرعات سخية من المؤسسات المالية والاقتصادية الأميركية، ومن رجال المال والأعمال الأميركيين (وهي تبرعات معفاة من ضريبة الدخل). أما الكنيسة الكاثوليكية فإنها ترزح تحت أعباء من المتطلبات المادية لا قدرة لها على تحمُّلها، حتى أنه يوجد في المكسيك، مثلاً، كاهن واحد لكل ٣٠ ألف كاثوليكي، وفي مناطق عديدة من دول أميركا اللاتينية يتعذر في كثير من الأحيان إيجاد كاهن كاثوليكي في القرى والبلدات النائية لإجراء مراسم زواج أو لتشييع متوفٍ إلى مثواه الأخير.

زار البابا يوحنا بولس الثاني أميركا اللاتينية أربع مرات: الأولى في عام ١٩٨٣، والثانية في عام ١٩٨٥، والثالثة في العام ١٩٩٦، أما الزيارة الرابعة، التي جرت في عام ١٩٩٨، فقد شملت لأول مرة دولة كوبا ورئيسها فيديل كاسترو، وفي كل مرة كان يشدد على التمسك بأنظمة الكنيسة المحافظة، وبرجالاتها المحافظين، وفي كل مرة أيضاً كان يبعد الليبراليين من الكهنة الكاثوليك ويولي المناصب الهامة للمحافظين منهم، ويتمثل آخر مظهر من هذه المظاهر المحافظة في تعيين رئيس لأساقفة سان سلفادور من أعضاء الحركة اليمينية المتشددة التي تعرف باسم «أوبس داي».

مرَّت ٥٠٠ سنة على انتشار الكاثوليكية في أميركا اللاتينية، ولكنها لم تتمكن من تحقيق معجزة إصلاح المجتمع، ليس لأن الكاثوليكية غير صالحة لأداء هذا الدور، ولا لأن الكنيسة لم تقم بما كان يجب عليها القيام به. لقد تغير الوضع الاجتماعي في العقود الثلاثة الماضية بشكل جذري. كان ٨٠ بالمئة تقريباً من السكان يعيشون في الأرياف، الآن يعيش ٧٥ بالمئة منهم في المدن وحولها، وكان يسود حياة الريف نوع من الوداعة والإيمان، أما الآن فيسود حياة المدينة الجريمة والمخدرات والفساد والجنس الحرام.

تتوجه الكاثوليكية إلى هؤلاء بأسلوبها الإيماني الرصين محذِّرة من عذاب الله وغضبه. وتتوجه الإنجيلية إليهم بأسلوبها الاستقطابي الدعائي مبشِّرة بغفران الله ومحبته. وهكذا يتوافد كثير من الكاثوليك إلى أبواب الكنائس الإنجيلية «لتغيير ديانتهم»، فتجري احتفالات «التعميد» في المسابح، وبأسلوب مهرجاني ديني واسع النطاق، وفي الوقت نفسه تتكاثر المطاعم المجانية التي تقدم وجبات غذائية للفقراء في مدن أميركا اللاتينية المختلفة، كما تشيَّد المصحَّات الاستشفائية المجانية لمعالجة مدمني المخدرات والمجرمين السابقين.

عندما قام البابا يوحنا بولس الثاني بزيارته الأولى لغواتيمالا في عام ١٩٨٣ وجد حكماً سياسياً ورأياً عاماً محلياً غير متعاطف معه بالكامل، حتى أنه عندما كان يلقي موعظته الدينية كان بعض الجمهور، بتحريض من السلطة، يقاطعه بالصفير والضجيج المفتعل مما حمل البابا على التوقف مراراً عن الكلام داعياً الجمهور إلى الهدوء والاستماع، ولكن كانت تعلو هذه الدعوة هتافات تردد: «إرادة الشعب.. قوة الشعب». في ذلك الوقت كانت الحركة الماركسية متغلغلة في

كثير من الحركات الشعبية، وحتى في بعض الأنظمة الحاكمة، أما الآن فلم يعد للشيوعية أي رصيد يعكر على البابا صفو زيارته.

إلا أن الحركة الإنجيلية الأصولية تبدو أكثر قدرة على الإزعاج وعلى إثارة القلق، ذلك أن هذه الحركة هي حركة مسيحية وليست لادينية، ثم إنها تعتمد على خلفية قوة سياسية كبرى هي الولايات المتحدة، وفوق ذلك فإنها ـ خلافاً للشيوعية ـ تتمتع بقدرات مادية ضخمة، وقد أصبح لهذه الحركة نفوذ سياسي في عدد من دول أميركا اللاتينية، فعلى حصان هذه الحركة الإنجيلية وصل الرئيس ألبرتو فوجيموري إلى سدة الرئاسة في البيرو في عام ١٩٩٠.

كذلك فإن الحاكم العسكري في غواتيمالا في عام ١٩٨٣، الجنرال أفرين ريوس مونت، كان من أنصار الحركة الإنجيلية ومن أتباعها، وقد خلفه جنرال إنجيلي آخر في عام ١٩٩٠، ولما أبعد عن البلاد، بعد الانقلاب عليه، لسوء سلوكه، حل محله جنرال إنجيلي ثالث!!..

وفي البيرو أيضاً تمكن الإنجيليون من حمل أحد المتحوِّلين عن الكاثوليكية إلى سدَّة الرئاسة، الأمر الذي يشير ضمناً إلى مدى تغلغلهم في صفوف القوات العسكرية والقطاعات الاقتصادية، وطلاب الجامعات والإعلام.

يصف الكاثوليك قادة الحركة الإنجيلية بأنهم «ذئاب آكلة لحوم»، وبأنهم «يمزقون مجتمعاتنا»، ويصف الإنجيليون البابا بأنه «جزء من مخطط الشيطان». هذه الحرب لا تدور رحاها في أميركا اللاتينة وحدها، إنها تجري على أرض الولايات المتحدة نفسها أيضاً ولكن بشيء من الخفر، وهي تجري أيضاً في أوروبة الوسطى والشرقية التي استقلَّت عن الاتحاد السوفياتي، حيث تحاول الكنائس الإنجيلية الأصولية توظيف الرصيد الأميركي البرَّاق لمصلحتها بعد انتهاء الحرب الباردة، في محاولة لاستقطاب الرأي العام هناك الذي يخرج من الشيوعية الإلحادية باحثاً عن عقيدة جديدة. تتعمد الحركات الإنجيلية المزج بين الانفتاح على الغرب واعتناق عقيدتها، وتربط بين المساعدات المادية والانتماء إليها، الأمر الذي يثير حفيظة الكاثوليكية والأرثوذكسية معاً. والتغلغل الذي حققته الكنائس الإنجيلية، وخاصة حركة شهود يهوه، في دول آسيا الوسطى (أوزبكستان ـ طاجكستان ـ كازاخستان ـ تركمانيا ـ قرقيزيا) يشير إلى احتمالات صدامية مع الإسلام أيضاً.

تعمل عدة عوامل في خدمة حركة التبشير الإنجيلية هذه التي تشمل مسلمين وأرثوذكس معاً. هذه العوامل هي:

- حالة الفقر الشديد التي تعاني منها شعوب المنطقة.
- الإمكانات المالية الإغرائية الواسعة التي تتمتع بها الحركات التبشيرية.
- ربط ثقافة التحرر من الشيوعية بالانفتاح على كل ما هو آتٍ من الولايات المتحدة: الكولا ـ الهامبرغر ـ الجينز ـ والمبشرين.
- حرص حكومات دول آسيا الوسطى على استرضاء الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة للحصول على الدعم المعنوي والاقتصادي، وينعكس هذا الحرص تسهيلاً لعمل حركات التبشير والترخيص لها.
- ضعف الخلفية الثقافية والتربوية الدينية ـ الأرثوذكسية والإسلامية ـ لدى معظم قادة هذه الدول ومسؤوليها الذين تحوَّلوا من الشيوعية إلى الإسلام أو إلى الأرثوذكسية بقرار اتخذوه بأنفسهم ولأنفسهم بعد سقوط الشيوعية وتمزق الاتحاد السوفياتي السابق.

وهكذا قام بيل غراهام مثلاً، وهو أحد رموز الحركة الإنجيلية الأصولية في الولايات المتحدة، بزيارة طشقند في العام ١٩٩٥، حيث نُظم له احتفال شعبي في إحدى الساحات العامة في المدينة حضره عدة آلاف من السكان الذين استمعوا إلى موعظة تبشيرية له ألقاها في الهواء الطلق ونقلت أجهزة الإعلام المحلية وقائعها مفصلة.

نتيجة ذلك تمَّ تسجيل ١٩ كنيسة رسمية في أوزبكستان، من بينها الكنيسة الأرثوذكسية، وأحد عشر كنيسة إنجيلية، كما تم تسجيل تحوُّل ١٣ مسلماً وعشرة أرثوذكس إلى الإنجيلية. وفي طاجكستان، حيث تم الاعتراف بثلاثة وعشرين كنيسة جديدة، سُجِّل تحول ٢٠ مسلماً إلى الإنجيلية. وفي قرقيزيا تم إنشاء ٣٠ كنيسة إنجيلية منها ١٧ معمدانية Baptist، و٨ لوثرية Lutherian و٩ أدفنتيست Edventists. وتشكو تركمانستان فوق ذلك من نشاط واسع تقوم به هناك حركة شهود يهوه والحركة البهائية.

ثمة مسرحان آخران تصول وتجول فوق خشبتهما الحركات الإنجيلية الأميركية، هذان المسرحان هما البلقان والقوقاز.

ففي البلقان، حيث أخذ الصراع بين الصرب والكروات طابع الصراع الأرثوذكسي - الكاثوليكي، وبين الصرب والمسلمين طابع الصراع الأرثوذكسي - الإسلامي، تستخدم الحركات الإنجيلية الدور الأميركي السياسي والعسكري في المنطقة لترويج عقيدتها من خلال المساعدات الإنسانية التي تقدمها.

وفي القوقاز، وخاصة بعد المحن المدمرة التي عصفت بالشاشان، يحمل موفدو هذه الحركات في أكياس الطحين والسكر مبادىء الإنجيلية الأصولية على غرار ما فعلوه مع الأكراد في شمال العراق.

وهكذا تنطلق الكنائس الإنجيلية من الولايات المتحدة الأميركية، بصفتها ديانة النظام العالمي الجديد، باستقواء في حركة توسع وانتشار باتجاه أميركا الجنوبية حيث تصطدم بالكاثوليكية، وفي آسيا الوسطى حيث تصطدم بالأرثوذكسية والإسلام.

المعنى السياسي لزيارة البابا إلى كوبا

في الساعة التاسعة وأربعين دقيقة من مساء الخامس عشر من فبراير ـ شباط ـ ١٨٩٨ دوّى انفجار في ميناء هافانا ـ عاصمة كوبا ـ أدى إلى غرق السفينة الحربية الأميركية «يو ـ إس ـ ماين»، وإلى مقتل ٢٦٦ من طاقمها الذي كان يتألف من ٣٥٤ رجلاً.

شكّل هذا الحادث عنواناً لمرحلة تاريخية لا تزال مستمرة حتى الآن. كانت كوبا في ذلك الوقت خاضعة للسيادة الأسبانية، وكان الكوبيون يطالبون بالاستقلال، وكانت الولايات المتحدة تقوم بخطواتها التوسعية الأولى.

اشترت الولايات المتحدة ولاية لويزيانا من فرنسا، واشترت ولاية فلوريدا من أسبانيا، وغنمت بالحرب ولايتي كاليفورنيا وتكساس من المكسيك. كان من نيّة الولايات المتحدة السيطرة على البحر الكاريبي، وذلك بتوظيف الثورة الاستقلالية الكوبية ولضمّ الجزيرة إليها، لذلك رفضت الولايات المتحدة الإعلان الأسباني بأن الانفجار، الذي أغرق سفينتها الحربية، وقع نتيجة اشتعال مستودع الوقود الأمامي، ولم تنفع كل عمليات الإغاثة التي قامت بها القوات الأسبانية في هافانا لمساعدة البحارة الأميركيين المصابين في تبرئة ذمة أسبانيا من الحادث. وهكذا أصدرت هيئة التحقيق العسكرية الأميركية تقريرها الذي أكدت فيه أن الانفجار كان نتيجة لغم وضع في قعر السفينة. واستناداً إلى هذا التقرير أعلن الكونغرس الحرب على أسبانيا في ٢٣ أبريل ـ نيسان، وأرصد مبلغ ٥٠ مليون دولار لتمويل نفقاتها.

كانت الحركة الاستقلالية الكوبية بزعامة الجنرال ماكسيمو غوميز واثقة من

الانتصار على الأسبان، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تقوم في جنوبها دولة مستقلة. كانت تطمح إلى ابتلاع الجزيرة، ولذلك يعتقد المؤرخون اليوم أنها افتعلت حادث الانفجار لتبرير تدخلها العسكري ضد الأسبان، ليس دعماً للثورة ولكن بهدف احتوائها وقطع الطريق أمام استقلال الجزيرة.

استمرت الحرب حول كوبا أربعة أشهر، خسرت خلالها أسبانيا كوبا إضافة إلى ٥٠ ألف رجل، وخسرت الولايات المتحدة ٥٤٦٢ رجلاً. امتدت الحرب إلى الممتلكات الأسبانية في الشرق الأقصى، حيث تمكنت الولايات المتحدة من ضم الفلبين، بعد أن ألحقت بالقوات الأسبانية القليلة والضعيفة هناك هزيمة ساحقة، ودفعت مبلغ ٢٠ مليون دولار ثمناً لها، أما في البحر الكاريبي فضمَّت إليها بورتوريكو.

وما أن استتب الأمر للولايات المتحدة في كوبا حتى اكتشفت أن أكثرية سكانها من السود «أصول إفريقية» مما دفعها إلى الإحجام عن ضمِّها إليها حتى لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة السود الأميركيين. مع ذلك لم تسمح لها بالاستقلال، بل فرضت عليها حكومة عسكرية أميركية، واشترطت عليها عدم سحب قواتها من الجزيرة إلا إذا وافقت كوبا على منحها ـ الولايات المتحدة ـ حق التدخل في أي وقت تراه ضرورياً «لحماية ممتلكات الأفراد وحرياتهم»؟؟.

يمكن اعتبار الحرب الأميركية ـ الأسبانية، قبل مائة عام تماماً من اليوم، بمثابة الغطاء الذي أدت إزالته إلى فتح القمقم أمام المارد الأميركي المتعطش إلى السيطرة والتوسع. فقد أخذ الرئيس الأميركي، في ذلك الوقت، وليم ماكنلي بنصيحة مستشاره الكابتن ألفرد ثابرماهان بشق قناة بنما لتسهيل مرور السفن الحربية والتجارية الأميركية بين المحيطين الأطلسي والهادىء، من دون أن تضطر للدوران حول أميركا الجنوبية. منذ ذلك الوقت بدأ نجم الولايات المتحدة بالصعود، وأخذ نجم أسبانيا بالأفول. وصلت الولايات المتحدة اليوم إلى احتلال موقع القيادة المنفردة لعالم ما بعد الحرب الباردة، بينما تكافح أسبانيا بضراوة من أجل منع تمزق كيانها السياسي من الباسك في الشمال حتى كاليدونيا في الجنوب.

أدى احتلال الفلبين إلى بداية الدور الأمريكي كقوة آسيوية. فقد ضمت الولايات المتحدة إليها جزر هايتي وغوام، حيث تقيم اليوم واحدة من أكبر

قواعدها العسكرية البحرية والجوية، ويشكل هذا الحضور السياسي ـ العسكري رأس جسر إلى الشرق الأقصى بكامله.

كان على الولايات المتحدة، بعد انتصارها على أسبانيا، أن تبني أسطولاً بحرياً لحماية هذه الممتلكات، ولتعزيز حضورها الدولي فيما وراء البحار، وهكذا بدأ تنامي القوة البحرية الحربية، التي كانت بدورها عاملاً إضافياً لتشجيع الولايات المتحدة على تحقيق المزيد من المكاسب التوسعية.

احتلت الولايات المتحدة بورتوريكو بعد انتصارها على أسبانيا. وتسجل الوقائع التاريخية أكثر من ثلاثين عملية عسكرية أخرى قامت بها الولايات المتحدة في البحر الكاريبي وحده، الأمر الذي أثار قلق دول أميركا اللاتينية (من المكسيك حتى الأرجنتين) التي تتحدث باللغة الأسبانية. وحدها البرازيل التي تتحدث باللغة البرتغالية تتعاطف مع الولايات المتحدة وحالفتها ضمناً. أدى هذا الواقع إلى قيام تلك الهوَّة الكبيرة التي لا تزال قائمة حتى اليوم بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية، ولم تكن عوامل هذه الهوة ثقافية ـ لغوية فقط، بل كانت دينية أيضاً. ذلك أن الولايات المتحدة تعتنق الإنجيلية في أكثريتها الساحقة بينما تعتبر أميركا اللاتينية الخزان البشري للكاثوليكية في العالم. وإذا كانت محاولات التوسع الأميركي عسكرياً قد توقفت، فإن المحاولات التي تقوم بها للهيمنة على هذه الدول لم تتوقف، ولعل من أبرز مظاهرها الجديدة النشاط التبشيري الذي تقوم به الكنائس الإنجيلية الأميركية في الأرياف، وفي الأحياء الفقيرة من مدن وعواصم هذه الدول حتى أن البابا يوحنا بولس الثاني رفع صوته عالياً مستنكراً ومحتجاً.

في عام ١٩٣٣ جرت حركة كوبية ثانية لتحرير الجزيرة، غير أن الولايات المتحدة تصدت لها وأجهضتها، ودعمت الانقلاب العسكري الذي قام به الكولونيل فولجنسيو باتيستا المتعاون معها.

من هنا شكلت زيارة البابا إلى كوبا عام ١٩٩٨ عنواناً جديداً في سجل الصراعات التي لا تكاد تخبو حيناً حتى تعود إلى السطح أحياناً. ففي عام ١٩٩٤ تمكنت الولايات المتحدة من استقطاب رؤساء ٣٤ دولة أميركية جنوبية إلى مؤتمر قمة عقد في ميامي تقرر فيه إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها ابتداءً من عام ٢٠٠٥. وحده الرئيس كاسترو لم يُدْعَ إلى تلك القمة. فقد تصرفت دول أميركا اللاتينية وكأن جراح الخوف من تطلعات جارها القوي الولايات المتحدة قد

اندملت بعد مائة عام تقريباً، إلا أن استبعاد كوبا يدل على أن جراح الغضب من تمرُّد كوبا وتطاولها المستمر منذ مائة عام لم تندمل بعد. وتأتي زيارة البابا إلى كوبا (بعد أن أعاد الرئيس فيدل كاسترو إلى الكنيسة الكاثوليكية ممتلكاتها المصادرة وسمح لها بممارسة الشعائر الدينية بحرية) لتضع مزيداً من الملح على هذه الجراح.

تحالف البابا يوحنا بولس الثاني مع الولايات المتحدة لإسقاط «الشيطان الشيوعي»، وكانت بولندا مسرح تحالفهما الناجح، والآن يدير البابا ظهره إلى الولايات المتحدة، ويمدُّ يده، ولأول مرة، إلى الرئيس الكوبي، حليف الشيطان الشيوعي السابق، والذي حاول كل الرؤساء الأميركيين السابقين، الذين تعاقبوا على السلطة منذ أكثر من ثلاثة عقود، اغتياله والإطاحة به. ومن شأن لقاء البابا ـ كاسترو نفض الغبار عن أمرين أساسيين:

الأمر **الأول** هو إحياء عقدة اللاثقة بين دول أميركا اللاتينية، والولايات المتحدة.

الأمر **الثاني** استنفار الحميَّة الكاثوليكية في مواجهة التغلغل الإنجيلي الأميركي في أميركا اللاتينية.

الأرثوذكسية والكاثوليكية:

التنافس على المرجعية

في أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٩٦ كان من المقرر أن يلتقي، ولأول مرة منذ عام ١٠٥٤، رأس الكنيسة الكاثوليكية يوحنا بولس الثاني، مع رأس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية البطريرك ألكسي الثاني في هنغاريا، غير أن اللقاء لم يتم. يومها قالت الكنيسة الروسية «إنَّ الوقت لم ينضج بعد لضمان نجاح اللقاء».

في ٢١ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٩٧، كان من المقرر أن يتم اللقاء في العاصمة النمساوية فيينا، أثناء انعقاد أول مؤتمر مشترك بين الكنائس حول دور الكنيسة ومستبقل المسيحية، غير أن اللقاء لم يتم هذه المرة أيضاً، فقد جاء توقيته إثر صدور قانون عن مجلس النواب الروسي ـ الدوما ـ يفرض قيوداً مشددة على عمل البعثات الكاثوليكية والإنجيلية الأجنبية في روسيا، ويتهم هذه البعثات بأنها «تخدم في نشاطاتها أهدافاً سياسية لا كنسية». وقد ذهبت الدائرة الثقافية في كنيسة موسكو إلى حد اعتبار هذه البعثات أنها تتمتع «بمواصفات إجرامية».

فالقانون الروسي لا يعترف إلا بالديانات الثلاث الأرثوذكسية والإسلام والبوذية، ويعتبر أن أي نشاط تبشيري تقوم به الكنائس الكاثوليكية، أو الكنائس الإنجيلية عملاً غير مشروع يستهدف ضرب الانسجام الروحي في المجتمع الروسي، كما يستهدف اختراق القيم والمثل التي يقوم عليها.

وجاء القانون ثمرة تفاهم بين الحزب الشيوعي الروسي ورأس الكنيسة الأرثوذكسية البطريرك ألكسي الثاني، وحصل على أكثرية كبيرة في البرلمان حتى أن بعض المحسوبين على الرئيس يلتسين آثروا التغيُّب عن الجلسة أثناء التصويت مراعاة لقواعدهم الشعبية واحتراماً لإرادة الكنيسة الأرثوذكسية.

ولكن ما أن أُعلنت نتائج التصويت في الدوما، حتى تداعى سفراء الدول الغربية إلى الكرملين احتجاجاً، بحجة أن القانون ينتهك حقوق الإنسان وخاصة

حقه في حرية الاعتقاد، كما ينتهك التعهدات الروسية بالانفتاح الفكري والإعلامي، وبرفع القيود على حرية الانتقال والتنقل.

وتحت تأثير هذه الضغوط أدان الرئيس يلتسين القانون بأنه مخالف للدستور الروسي الجديد، وبأنه يخرق التعهدات الدولية التي تلتزم بها روسيا.

وعندما هدد الرئيس يلتسين باستخدام حق النقض لإسقاط القانون، ردَّ البطريرك ألكسي الثاني بالتهديد بالعصيان المدني لتثبيت القانون.

تؤمن الكنيسة الأرثوذكسية بأنها الوريث الأمين لرسالة رسل المسيح، كما تؤمن بأن المسيحية الغربية ابتعدت عن الطريق القويم أولاً من خلال صعود البابوية وعصمتها، ثم من خلال حركة الإصلاح الديني الإنجيلية. وقبل سلسلة الأحداث التي أدت، فيما بعد، إلى الانقسام بين الكنيستين الشرقية والغربية، كانت الكنيسة الأرثوذكسية تعتبر روما أولاً بين الكنائس التاريخية الخمس، وهي ـ إضافة إلى روما ـ الفاتيكان، القسطنطينية «إسطنبول» والإسكندرية، وأنطاكية والقدس.

يعود إقرار الأرثوذكسية لروما بهذه المكانة المتقدمة إلى أن القديسين بطرس وبولس استشهدا فيها، ولأن روما كانت عاصمة الأمبراطورية المسيحية، كذلك كانت روما تتمتع بسمعة دينية محافظة مقارنة بما كان عليه الأمر في كل من الإسكندرية وأنطاكية، حيث انبثقت عنهما حركات واجتهادات دينية اتهمت بالهرطقة. إن مثل هذه التهمة لم توجه إلى روما سوى مرة واحدة فقط، وذلك عندما اتُّهم أحد البابوات، وهو البابا هونوريوس الأول، بالهرطقة بعد موته.

هناك قول مأثور للسيد المسيح يخاطب فيه بطرس بقوله: «أنت الصخرة التي ستبنى عليها الكنيسة». وتفسر الكنيسة الغربية هذا القول بأنه يعني، حصراً، كنيسة روما التي بناها بطرس، غير أن الكنيسة الأرثوذكسية لا تأخذ بهذه الحصرية للتفسير، وتعتبر أن بطرس كان باني كنيسة أنطاكية كما كان باني كنيسة روما، وأن بطريرك أنطاكية هو خليفة لبطرس بقدر ما البابا هو خليفة له.

ثم أن الأرثوذكسية لا تؤمن بالسلطة البابوية، فهي بدلاً من ذلك تضع السلطة الدينية بيد المجامع الكنسية، وتعتقد أنه، في عهد الكنيسة الأولى، استطاع بطرس أن يهيمن حتى على بولس، رئيس الرسل، ليس بسبب سلطته ولكن بقوة حجته القائمة على الحقيقة، والنموذج الأساسي للمجامع الكنسية يكمن في منهج

الرسل عندما كانوا يتصدون لقضايا لم يتعرَّض لها المسيح مباشرةً. من هذه القضايا مثلاً الموقف من التشريع اليهودي. فمجمع القدس ناقش القضية، ثم أدى الصلاة، وبعد ذلك أعلن قراره على النحو التالي: «لقد بدا الأمر جيداً لروح القدس ولنا وهو أن... الخ..». فالتأكيد الأرثوذكسي هو على التوافق وعلى التناغم العقيدي أكثر منه على السلطة المركزية.

تؤمن الأرثوذكسية أن المجامع الكنسية السبعة الكبرى، التي عقدت بين عامي ٣٢٥ و٧٨٧، ترسم الخطوط العريضة لمبادىء العقيدة المسيحية. ففي المجمع السابع طُرحت مثلاً قضية الأيقونات (رسوم المسيح ومريم والملائكة في أوضاع مختلفة). قبل المجمع كانت الأيقونة (وبالتأثير من الثقافة الإسلامية) محرَّمة تماماً، وكانت تُعتبر مظهراً من مظاهر الإلحاد، وكان رسامو الأيقونات يتعرضون، بسبب ذلك، إلى العقاب والاضطهاد، غير أن المجمع سمح برسم الأيقونات التي أصبحت تشكل، فيما بعد، مظهراً مهماً من مظاهر طقوس العبادة في الأرثوذكسية. وبرر المجمع قبوله بفلسفة الأيقونة على قياس قبوله بنظرية التجسيد الإلَهي في المسيح. ورأى المجمع أنه كما أن لله صورة لا يعرفها الإنسان، وكما أن الله أراد أن يعرِّف الإنسان به من خلال المسيح، فإن من حق المسيحيين أن يستخدموا الرسم بنفس الطريقة التي يستخدمون فيها الكلام المقدس ليبينوا للناس ما لا يمكن تبيانه من دون التجلِّي الإلَهي.

أدى سقوط روما إلى عزل الكنيسة الشرقية عن الغربية. عمَّق من عملية العزل استخدام اللغة اللاتينية في الكنيسة الغربية، واستخدام اللغة اليونانية في الكنيسة الشرقية. تمركزت السلطة الدينية في الغرب بكنيسة روما لأنها كانت الكنيسة الوحيدة القائمة، وبعد غزوات البرابرة (الشماليين) بقيت روما الرمز الوحيد للسلطة الكنسية المستمرة.

صعدت الحركة الآريوسية في الشرق، وهي حركة لا تؤمن بألوهية المسيح، ثم هبطت واندثرت، إلا أنها ظلت حيَّة في الغرب حتى القرن السادس. وجد علماء اللاهوت الغربيون ضرورة ملحة لإضافة نص جديد على وثيقة الإيمان التي سبق أن أقرَّها مجمع نيقيا ومجمع الإسكندرية، والتي تحدد أسس الإيمان المسيحي، وذلك بهدف الإجهاز على الهرطقة الأريوسية. في الأساس كان النص الصادر عن المجمعين يتحدث عن «روح القدس التي تنبثق من الأب»، غير أن

الإضافة الغربية تقول إن «روح القدس تنبثق من الأب والابن»، مما يؤكد على ألوهية المسيح. هذا النص الذي رفضه حتى البابا نفسه، في بادىء الأمر، أصبح ركناً ثابتاً في العقيدة عند الكنيسة الغربية فيما بعد. لم تقبل الكنيسة الشرقية بهذا الاجتهاد. ففي القرن التاسع شدد علماء اللاهوت الشرقيون على أنه ليس من حق أي كنيسة أن تغير منفردة نصاً عقيدياً أقره مجمع يضم الكنائس جميعها، مع ذلك تمسَّكت الكنيسة الغربية بموفقها، وأصبح النص الجديد «فيليوكه Filioque وهي كلمة لاتينية تعني: «والابن» معتمداً رسمياً في الغرب منذ القرن الحادي عشر.

لعبت عوامل ثقافية وسياسية، إضافة إلى عوامل الاجتهاد الديني، في تعميق الهوة بين الكنيستين. فقد أدت محاولات الغرب إقامة أمبراطورية رومانية مقدسة، بقيادة شارلمان، إلى نشوب الصراع مع بيزنطة في الشرق، وبالتالي مع كنيسة القسطنطينية. تعايشت الكنيستان بسلام بخلافاتهما حتى القرن التاسع، ولكن في عام ٨٦٧ أدى التأكيد على السلطة البابوية إلى الانقسام، فبادر بطريرك القسطنطينية فوتيوس إلى انتقاد نظرية فيليوكه ـ والابن ـ، بعد أن آنس أن هذه النظرية بدأت تشق طريقها بين المسيحيين الشرقيين أيضاً. وفي مبادرة لتطويق هذا الانتشار أُعلن عن مجمع كنسي فرض الحرم على البابا نفسه، ولكن هذا الأمر انتهى بسرعة بعزل البطريرك فوتيوس من منصبه.

وفي عام ١٠٥٤ أدى تباين وجهات النظر حول السلطة البابوية، وحول الممارسات المتباينة للكنائس إلى فرض الحرم على بطريرك روما والقسطنطينية (ولكن في عام ١٩٦٥، وأثناء القمة الروحية بين البابا بولس السادس وبطريرك القسطنطينية الأرثوذكسية أثيناغورس أُلغي هذا القرار). وفي عام ١٢٠٤ اجتاحت قوات الفرنجة ـ التي تعرف باسم القوات الصليبية ـ القسطنطينية، وهي في طريقها إلى القدس، ودنست كنائسها مما أدى إلى الانقسام الكامل بين الكنيستين الشرقية والغربية.

بعد انحسار المد الفرنجي (الصليبي) سقطت القسطنطينية بيد الأتراك المسلمين عام ١٤٥٣، ودالت الأمبراطورية البيزنطية، وغُلَّت يد كنيسة القسطنطينية، الأمر الذي أدى إلى انتقال المرجعية الأرثوذكسية إلى روسيا، منذ ذلك الوقت أصبح ينظر إلى الكنيسة الروسية على أنها الوارث الطبيعي للأرثوذكسية مما جعل بعض علماء اللاهوت الروس يصفون موسكو بأنها روما الثالثة «بعد روما والقسطنطينية».

في ضوء هذه الخلفية تنظر روسيا بقلق كبير إلى حملات التبشير الديني التي تقوم بها الكنيسة الكاثوليكية بدعم من البابا يوحنا بولس الثاني، وتلك التي تقوم بها الكنائس الإنجيلية الأميركية والأوروبية بين الروس الأرثوذكس.

وفي ضوء هذه الخلفية أيضاً يمكن فهم القانون الجديد الذي أقرَّه مجلس النواب الروسي، والذي يفرض قيوداً تعجيزية على عمل بعثات التبشير الديني هذه. فالقانون ينص أولاً على إخضاع كل حركة دينية إلى مراقبة مدتها خمسة عشر عاماً قبل أن يسمح لها بإقامة الصلاة في مكان عام، أو بتوزيع كتب ومنشورات دينية، كما ينص على أن لا تُعطى ترخيصاً بالعمل إلا بعد مرور هذا الوقت، وبعد التأكد من أن عقيدتها التي تدعو لها لا تتناقض مع العقيدة الأرثوذكسية.

ويدعو القانون إلى تشكيل هيئة دينية رسمية من الاختصاصيين لتقييم عقائد وممارسات هذه الحركات، واقتراح ما يلزم بشأنها. ويعطي القانون الجديد النيابة العامة حق التدخل تلقائياً لملاحقة هذه الحركات أمام القضاء إذا ما وُجدت أنها تقوم بأي عمل من شأنه أن يثير التوتر الديني في المجتمع الروسي، أو يؤذي المشاعر الدينية عند الروس، ثم إن القانون يحصر حق منح الإجازات لهذه الحركات بالروس فقط، ويحجب الإجازة عن البعثات الدينية إذا لم يكن القائمون عليها مواطنين روس، والشرط الوحيد للسماح للبعثات الأجنبية بالعمل هو أن تكون مدعوة من قبل السلطة الروسية وحدها.

واجهت الأرثوذكسية الروسية سدَّيْن من الشرق ومن الغرب. في الشرق واجهت سدَّ الإسلام في آسيا الوسطى والسد البوذي في الصين، وفي الغرب واجهت سدَّ الكاثوليكية في معظم دول أوروبة الشرقية. حملت روسيا الأرثوذكسية إلى ألاسكا في عام ١٧٩٤، ونقلتها إلى الولايات المتحدة نفسها، من خلال المهاجرين الذين وفدوا إليها من عدة دول تعتنق الأرثوذكسية، غير أن الكنيسة الروسية عجزت عن استقطاب الكنائس الأرثوذكسية، أولاً بسبب قيام الثورة البلشفية في مطلع القرن الحالي، ثم بسبب سيطرة الشيوعيين على روسيا وإخضاع الكنيسة نفسها للسلطة الحاكمة. وطوال الفترة الممتدة من عام ١٩١٧ (صعود الحركة الشيوعية) حتى عام ١٩٨٩ (هبوط الحركة الشيوعية)، كان يستحيل على الكنائس الأرثوذكسية المنتشرة في العالم أن تقبل بمرجعية كنيسة موسكو الخاضعة، ولو بالإكراه، لسلطة ملحدة، أما الآن، وبعد أن استرجعت كنيسة

موسكو صدقيتها الدينية وعنفوانها الوطني، فإنها بدأت تتصرف على أساس أنها المرجعية: روما الثالثة.

ولعل الترجمة الأولى لهذا التطور تتمثل في موقف البطريرك ألكسي الثاني من شروط اللقاء مع البابا يوحنا بولس الثاني. ذلك أن نتائج اللقاء عندما يتم، وشروط وترتيبات انعقاده لا بد أن تنعكس على العلاقة بين الكنيستين الشرقية والغربية، وبالتالي على الكنائس العربية والشرقية والغربية معاً، والتي حققت خطوات مهمة في تطلعاتها الوحدوية «مؤتمر البلمند» و«الحوار الوحدوي بين الكنيستين الأرثوذكسية والروم الكاثوليك».

في كتابه «الأيقونة الملهمة» «Illuminating Icon» يقول الكاتب الأميركي أنطوني إيقولنيك Anthony Ugolnik: «إن الأرثوذكسية لسيت مجرد اعتقاد ديني مسيحي فقط ولكنها تعبير عن ثقافة وطنية ترفض الإلغاء أو الذوبان». ولأنها فعلاً كذلك فقد صمدت الأرثوذكسية العربية في وجه حملات الفرنجة «الصليبيين»، وفي وجه حملات التتريك، وكذلك في وجه حملات التبشير الغربية والأميركية، وهي تقف اليوم صامدة وطنياً في وجه حملات التهويد.

العنصرية والكنيسة في البلقان

من الصفات المميزة للبلقان أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي تنتج من التاريخ أكثر من قدرتها على الاستهلاك. فالحدود السياسية فيها تجمع بين شعوب ترفض أن تتعايش، وتفرِّق بين شعوب تسعى إلى الوحدة، لذلك فإن خريطة البلقان متحركة وذاكرتها التاريخية ثابتة. ومنذ أن ألحق العثمانيون الهزيمة بالصرب وقتلوا أميرهم لازار في عام ١٣٨٩ في كوسوفا، لم تستقر خريطة المنطقة على حال. أما الذاكرة التاريخية فقد توقفت عند كراهية الصرب للكروات، وكراهية الكروات للصرب، وكراهية الصرب والكروات معاً للمسلمين.

إن إعادة رسم الحدود السياسية يؤدي دائماً إلى سفك الدماء وإلى تشريد الناس (أما انفصال تشيكياً وسلوفاكيا سلماً فكان استثناء)، وما أن تبدأ هذه العملية فإن من الصعب وقفها، ذلك أنه لا يوجد نهاية حاسمة لإعادة رسم الحدود. وهكذا فإن مبادرة الصرب بعد موت الجنرال تيتو إلى إلغاء الحكم الذاتي لكوسوفا في مارس ١٩٨٩، ولكراجينا في مارس ١٩٩١، أدى إلى فتح «صندوق باندورا» الذي بدأت العجائب تتدفق منه بلا انقطاع.

فالمشروع الصربي بتحويل يوغسلافيا إلى دولة الصرب الكبرى أدى، على العكس من ذلك، إلى إعلان استقلال دولتي كرواتيا وسلوفينا في يونيو - يوليو ١٩٩١.

وبعد مرور شهر واحد على ذلك أعلنت كرواتيا الحرب على يوغوسلافيا رداً على عميات التطهير العرقي التي تعرَّض لها الكروات. ولما حذت البوسنة حذو كرواتيا وسلوفينا بإعلان الاستقلال في أكتوبر ١٩٩١ هاجمها الصرب من كل حدب وصوب، وأصبح المسلمون هدفاً لعمليات الإبادة الجماعية طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ حتى التوقيع على اتفاق دايتون ١٩٩٥.

لقد «طهَّر» الكروات مناطقهم بما في ذلك منطقة كراجينا التي كانت أكثرية سكانها من الصرب، وانخفضت نسبة الصرب إلى الكروات من ١٢ إلى ٥ بالمئة فقط، وأدارت سلوفينا ظهرها لصربيا وحققت تقدماً اقتصادياً كبيراً، حتى أن معدل الدخل السنوي للفرد يبلغ الآن ٩٣٠٠ دولاراً، فيما يقل الدخل السنوي للفرد في صربيا عن ١٤٥٠ دولاراً فقط.

أما البوسنة ـ الهرسك فإن اتفاقية دايتون تحتم على المسلمين والكروات والصرب التعايش في ظل نظام اتحادي هش، حتى أنه عندما قصفت طائرات حلف الأطلسي خط سكة الحديد الذي يربط صربيا بكوسوفا عبر البوسنة، اعتبرت بلغراد هذا العمل خرقاً للاتفاق.

مَن هنا فإن الخطر الدائم المحدق بالبلقان لا يعود إلى ظاهرة استخدام العنف فقط بقدر ما يعود إلى وجود نزعة شديدة للانفصال عند الجماعات التي يتألف منها لتمايزها الإثني أو الديني أو الاثنين معاً. فالحقد لم يكن وراء الصدامات الدموية، إنما الخوف من الهيمنة والسيطرة هو الذي يضرم نار حرب بعد أخرى.

ففي صربيا نفسها لا يزال يوجد حتى الآن حوالي ربع مليون مسلم، ويشكل الألبان ثلث سكان مكدونيا، وربع سكان الجبل الأسود، وحوالي نصف سكان السنجق، وهناك أقلية يونانية في جنوب ألبانيا، وأقلية صربية في شرق كرواتيا. ومع غياب أو تغييب ثقافة التسامح والعيش المشترك وقبول الآخر والتكامل معه، فإن عمليات التطهير العرقي وموجات التهجير لم تنته، وإعادة رسم الحدود لن تتوقف.

لعبت الأمبراطورية العثمانية دور الثلاجة للصراعات الإثنية والدينية في البلقان، كما جاء في تقرير البعثة الدولية الصادر في عام ١٩١٤ عن أسباب حربي البلقان، حتى إذا تعطلت هذه الثلاجة، فاحت رائحة الصراعات من جديد. بعد الحرب العالمية الثانية لعبت يوغوسلافيا الاتحادية دور الثلاجة، ولكن بموت تيتو تعطلت الثلاجة الاتحادية لتستأنف الصراعات جولاتها الدموية العنيفة.

فمن الذي سيلعب الآن دور الثلاجة؟.

قد يفرض حلف الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة، على بلغراد تسوية ما لقضية كوسوفا تجمع بين إبقائها جزءاً من صربيا وعودة شعبها المهجر، ولكن هذه

التسوية تحمل في طياتها أسباب فشلها تماماً مثل التسوية التي تقوم عليها اليوم البوسنة. فلولا القوة العسكرية المؤلفة من ٣٥ ألف جندي ، والتي تشارك فيها ٣٦ دولة بقيادة حلف الأطلسي، لما استطاعت هذه التسوية أن تصمد حتى الآن. ذلك أن تعايش المضطرين هو تعايش مؤقت تحميه، بل وتمليه، الحراب العسكرية، وبمجرد رفع هذه الحصانة عنه يصبح أثراً بعد عين. فتحقيق التوازن بين التباينات الإثنية والدينية شيء، وإزالة هذه التباينات شيء آخر. إن قدر البلقان هو أنَّ كل جماعة من الجماعات التي يتألف منها قادرة على أن تشعل فتيل الحرب، ولكن لا توجد جماعة واحد قادرة على فرض السلام.

أثبتت الحرب التي شنَّها حلف شمالي الأطلسي على يوغوسلافيا أن أوروبة، ولأول مرة في تاريخها، تخوض حرباً في صف واحد ضد عدو واحد. ولأول مرة في التاريخ أيضاً، فإن العدو الواحد الذي تجتمع عليه وتقاتله هو نفسه الذي فجَّر سلسلة الحروب التي عصفت بها على مدى القرون الثلاثة الماضية، والتي كانت الحرب العالمية الثانية آخرها.

فالصراعات العنصرية والدينية التي صاغت تاريخ أوروبة وعمَّدته بالدم، كادت تجرها مرة جديدة إلى هذه الدوامة أولاً من خلال البوسنة ـ الهرسك ثم من خلال كوسوفا. وقد بدا الرئيس اليوغسلافي ميلوسوفيتش من خلال قيادته عمليات التطهير العرقي والديني التي جرت في البلقان، أي في قلب أوروبة، وكأنه يجسد استمرار تلك الحقبة السوداء من التاريخ التي دفعت شعوب أوروبة ثمنها الملايين من الضحايا.

وفي الوقت الذي كان فيه شعب كوسوفا يخلي بلاده مضطراً للمحتلِّين الصرب، بموجب عملية التطهير العرقي التي كان يقودها ميلوسوفيتش، كانت عمليات تطهير عرقي ذاتي تجري قسراً أيضاً في مناطق عديدة أخرى من البلقان.

فالمسلمون في إقليم الصنجك الجبلي، الذي يقع إلى الشمال من كوسوفا، أخلوا قراهم، وتخلوا من مزارعهم وعن بيوتهم هرباً من الانتقام الصربي، ولجؤوا إلى البوسنة حيث يعيشون كلاجئين في ضواحي مدينة سرايبفو، كذلك فإن الهنغاريين الذين يعيشون في إقليم فوجفودينا في شمال صربيا وجدوا أنفسهم مضطرين للهرب بجلدهم بعد أن انضمت هنغاريا إلى حلف شمال الأطلسي الأمر الذي اعتبرته يوغسلافيا إجراء عدائياً ضدها، وتالياً ضد كل من ينتمي إلى جلدتها.

وفي مقدونيا، المجاورة لكوسوفا، أدت هجرة الكوسوفيين إليها إلى اضطراب التوازن الديموغرافي الهشّ الذي يقوم عليه المجتمع في هذه الدولة الصغيرة والحديثة العهد. فالمقدونيون يهاجرون الآن من غرب البلاد حيث أكثرية السكان من أصل ألباني إلى شرقها ليشكلوا هناك أكثرية مقدونية مطلقة، وقوات حلف شمال الأطلسي تعمل على إخلاء عدد من مخيمات اللاجئين وتنقلهم إلى ألبانيا المجاورة.

إن معنى هذه الهجرات القسرية والاضطرارية، التي تمت تحت ضغط التهديد بالانتقام، هو أن الأمن في البلقان يكون تحت مظلة الانسجام العنصري أو لا يكون. فيوغسلافيا، التي كانت في عهد الرئيس السابق الجنرال جوزف تيتو، أكثر دولة في العالم تنوعاً دينياً وعنصرياً، تحوّلت إلى جزر دينية ـ وعنصرية نتيجة لسياسة ميلوسوفيتش، التي أراد من خلالها، ومنذ عام ١٩٩٠، أن يفرض الهيمنة الصربية على سائر الجماعات الأخرى. لقد حفرت خنادق الدم بين الشعوب التي كانت تتألف منها يوغوسلافيا الاتحادية، ومن السذاجة الاعتقاد أن قنابل حلف شمال الأطلسي قادرة على توحيدها أو على جمعها من جديد. فهل يمكن لعاقل اليوم، بعد كل الذي جرى ويجري، أن يتصور أي صيغة للتعايش بين الصرب والكوسوفيين، أو بين الكروات والصرب؟.

مع ذلك فإن الإجماع الأوروبي على رفض توجه ميلوسوفيتش وعلى محاربته بسبب هذا التوجه يؤكد ربما للمرة الأولى أن أوروبة تعلّمت من دروس الماضي، وأنها مجمعة على قطع الطريق أمام أي محاولة جديدة تستدرجها إلى التقاتل من جديد على قاعدة الخلافات العرقية أو الدينية. من هنا، ليس للهوية الدينية أو العرقية لشعب كوسوفا أي علاقة بموقف أوروبة الموحَّد، أو الموقف الأميركي ـ الأوروبي ضد سياسة التطهير العرقي التي يمارس ميلوسوفيتش. فالقضية قضية مبدئية، وهي إعادة صناعة تاريخ جديد لأوروبة يكون متحرراً من العنصرية، متعالياً عليها ومعادياً للمتمسكين بها.

وتدرك أوروبة أن ظاهرة ميلوسوفيتش العنصرية ليست نسيج وحدها، فجراثيمها لا تزال حيَّة في المجتمعات الأوروبية الأخرى، وقد كشَّرت عن أنيابها من خلال عمليات العنف ضد الآخر التي جرت في ألمانيا وفي بريطانيا وإلى حدٍّ ما في فرنسا، غير أن هذه الظاهرة إذا كانت مرذولة ومحاصرة في هذه المجتمعات

فإنها تمسك بدفة الحكم في يوغوسلافيا، وتصنع قراراتها السياسية، ولو وجد ميلوسوفيتش حليفاً له في دولة أوروبية كبرى لانقسمت أوروبة على نفسها، ولفجَّرت حرب البلقان حرباً أوروبية على نطاق واسع كما جرى في السابق.

وبذلك خسر ميلوسوفيتش الرهان أمام التفاهم الأميركي ـ الأوروبي عبر مؤسسة حلف الأطلسي، وكانت خسارته تلك البوابة التي سلكها أهل كوسوفا بالعودة إلى بلادهم تحت مظلة الأمم المتحدة وبموجب قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي.

الأمر الثاني، الذي أثبتته حرب الأطلسي ضد ميلوسوفيتش، هو انتهاء صيغة «القرار المستقل» وبداية صيغة «القرار المشترك» في تقرير مصير أوروبة وتحديد علاقاتها مع العالم، وهذا يعني عملياً انتهاء صيغة الدولة ـ الأمة، في أوروبة وانتقال المجموعة الأوروبية من الوحدة الاقتصادية إلى وحدة القرار السياسي والعسكري.

لم تكن عملية اتخاذ القرار الأوروبي الموحد ضد ميلوسوفيتش سهلة، فقد راهن كثيرون على استحالة التوصل إلى مثل هذا القرار في ضوء الانقسامات التي شهدتها المجموعة الأوروبية أثناء أزمة البوسنة. ولكن القرار اتُّخذ ونُفِّذ ليكون، في حد ذاته، إعلاناً بولادة أوروبة جديدة وموحدة.

لقد وجدت أوروبة في العدو المشترك «سياسة التطهير العرقي والديني» حافزاً لها للقفز إلى هذه الوحدة. أليس غريباً أن لا تجد الأمة العربية في العدو المشترك الذي يمارس يومياً سياسة التطهير العرقي والديني في فلسطين ولبنان وسوريا، حافزاً لوحدتها أو، على الأقل، حافزاً للحد الأدنى من التضامن دفاعاً عن قيمها وعن مصيرها المشترك؟..

بين لبنان وكوسوفا

في الثامن والعشرين من حزيران ـ يونيو ـ من كل عام تحيي الكنيسة الأرثوذكسية الصربية الذكرى السنوية لسقوط صربيا بيد الأتراك في معركة كوسوفا التي جرت في عام ١٣٨٩. وقد تميز إحياء الذكرى في العام ١٩٩٩ بموقف لرأس الكنيسة البطريرك بافل، من الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش، ومن مبدأ إقامة دولة صربيا الكبرى.

بالنسبة لميلوسوفيتش قالت الكنيسة: «إن سياسته مسؤولة عن كل ما حل بكوسوفا من مآسٍ وشرور».

وبالنسبة لصربيا قالت الكنيسة: «إذا كانت صربيا الكبرى لا تقوم إلاّ بالجريمة، فالأفضل أن لا تقوم».

يرسم هذا الموقف خطاً فاصلاً بين الكنيسة والدولة، وبين ميلوسوفيتش والصرب. فموقف الكنيسة يدين ميلوسوفيتش ويرفع عنه كل غطاء ديني، ويبرىء الكنيسة من مسؤولية الجرائم التي ارتكبها.

يعني ذلك أن اتِّهام ميلوسوفيتش بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ليس اتهاماً للشعب الصربي المؤمن بكنيسته، والمتعلق بتعاليمها المسيحية وهي تعاليم تتناقض، بما تدعو إليه من محبة، مع الفاشية التي مارسها ميلوسوفيتش وحكومته.

ويعني أيضاً أن الكنيسة الصربية مؤهلة لأداء دورها في مرحلة ما بعدالحرب، والذي بدونه لا يمكن للصرب وللألبان أن يتعايشوا من جديد.

لقد تعرض المسلمون الألبان «والبوسنيون» إلى أبشع الجرائم التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، والمقابر الجماعية العديدة التي تم اكتشافها حتى الآن شاهد على ذلك. لا بد إذن من محاكمة المجرم، ولا بد من معاقبته، ولكن

المجرم ليس شعباً، إنه نظام، والمسؤول عن الجريمة ليس الكنيسة ولكنه ميلوسوفيتش.

ففي الأساس لا يوجد شعب مجرم ولكن يوجد مجرمون في كل شعب. وفي الأساس أيضاً لا يوجد دين يدعو إلى الإجرام لكن يوجد مجرمون في كل الأديان.

من هنا فإن ردَّ الفعل الانتقامي لدى المسلمين الألبان يجب أن يتجنب الوقوع في الخطيئة التي وقعت فيها الفاشية الصربية، فالإدانة الجماعية فاشية أخرى، والانتقام من البريء جريمة أخرى.

إن الخطأ لا يصحح بخطأ، وما ارتكبه صرب ميلوسوفيتش من جرائم بشعة لا تعطي الضوء الأخضر للألبان المسلمين للانتقام بشكل عشوائي، ولاعتبار المختلف عنهم دينياً أو عنصرياً، عدواً يصح أن تنتهك كرامته وأن تستباح أملاكه وأن تزهق روحه، ففي عقيدتنا أنه ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

لقد أدان المجتمع الدولي السلوك الفاشي الذي مارسه نظام ميلوسوفيتش، ومن واجب هذا المجتمع المضي قدماً في محاكمته ومعاقبته، ليس فقط انتقاماً لأرواح آلاف الضحايا الذين سقطوا على يده، وإنما إنقاذاً للإنسانية من شرور هذه المدرسة السياسية العنصرية التي لا مثيل لها اليوم إلا في إسرائيل.

فإذا كانت الفاشية قد نسفت جسور العيش المشترك بين الصرب والمسلمين والألبان في كوسوفا ومن قبل في البوسنة ـ الهرسك، فإن تعاليم ومواقف الكنيسة الأرثوذكسية تشكل جسر العبور نحو إعادة ترميم الحياة المشتركة، وبناء مستقبل مشترك بين الصرب والألبان وبين الصرب والبوسنيين.

قد تبدو هذه الدعوة إلى التسامح دعوة غير واقعية بحجة أنها لا تراعي مشاعر الأرامل والأيتام والثكالى الذين فقدوا أحبائهم بدم بارد، وقد يبدو شعار التعايش شعاراً فارغاً بعد عمليات التطهير العرقي والتهجير الجماعي والقتل على الهوية، ولكن هل من بديل عن التسامح سوى التقاتل؟، وهل من صيغة تحل محل العيش المشترك سوى الإلغاء المشترك؟. فالعيش المشترك مفتوح على المستقبل، والإلغاء المشترك طريق مسدود لا يوصل إلا إلى المقابر.

أمران لا يمكن بدونهما أن تندمل جراح كوسوفا، وبالتالي جراح البلقان:

الأمر **الأول** هو إدانة ومعاقبة المسؤول عن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية،وهو أمر ضروري ليس فقط إشباعاً لغريزة الانتقام، إنما تكريساً لفك الارتباط بين النظام الفاشي والشعب الصربي.

الأمر **الثاني** هو العمل على تحقيق الوفاق الوطني بين الصرب والألبان، ليس فقط على قاعدة المواطنية المتكافئة المترفعة عن التمييز العنصري أو الديني، إنما على قاعدة الاحترام المتبادل بين الإسلام والمسيحية أيضاً.

قد تفرض قوة حلف شمال الأطلسي في كوسوفا الأمن، ولكنها لا يمكن أن تحقق الأمان. فالأمن عمل بوليسي يتحقق بقوة السلطان وهيبته، أما الأمان فإنه شعور داخلي ينبثق من وفاق وطنيٍ ومن إرادة مشتركة للعيش معاً. لا تستطيع القوة الأطلسية أن تبقى إلى الأبد حارساً في كل حي، وأمام كل بيت أو متجر صربي أو ألباني في مدن كوسوفا وقراها، غير أن التربية على المصالحة والتسامح والوفاق قادرة على انتزاع ما في النفوس من غلٍ، وعلى توفير الأمن والأمان معاً.

ليس هذا كلامُ تصوفٍ سياسي، أو تنظير أفلاطوني للمدينة الفاضلة، ولكنه كلام مجبول في واقعيته بالتجربة اللبنانية حلوها ومرها، إيجابياتها وسلبياتها. فقد بدا التباعد بين الأطراف اللبنانية خلال الحرب وكأنه وصل إلى مرحلة اللارجوع حتى بلغت القلوب الحناجر، وعزز التصور باللاوحدة ما ارتكب من جرائم طائفية، أو باسم الطائفية، مما أدى إلى التهجير المتبادل، وإلى تلويث شعار العيش الوطني بوحول المتاريس وبدماء المتقاتلين على خطوط التماس، حتى إذا غُلّت يد التمويل، وخرس لسان التحريض، استعاد اللبنانيون رشدهم الوطني، وسارعوا إلى إعادة بناء حياتهم المشتركة. ومن الواضح اليوم أن مشكلة عودة المهجرين اللبنانيين إلى قراهم وأحيائهم هي مشكلة تمويلية وليست مشكلة أمنية. فالوفاق الوطني وليس القوة العسكرية، ذاتية كانت أو خارجية، هو الذي يوفر غطاء الأمان للعودة ولإعادة بناء الحياة المشتركة.

جاءت إلى لبنان قوات الردع العربية، وجاءت قوات دولية متعددة الأطراف «أوروبية ـ أميركية»، ولكن لم ينفع لبنان سوى الوعي الوطني بحتمية الوفاق والمصالحة والعيش الواحد.

في ضوء هذه التجربة اللبنانية تبدو كوسوفا بحاجة إلى وفاق وطني بين الصرب والألبان أكثر من حاجتها إلى قوات حلف الأطلسي، ولكن هل تسمح سياسة الحلف بذلك؟..

العنصرية والكنيسة في جنوب أفريقيا

خلال زيارتي إلى جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٨ تلقيت دعوة للاشتراك في ندوة نظمتها جامعة جنوب أفريقيا في العاصمة بريتوريا، لمناقشة نص كتاب مفتوح من رؤساء الكنائس يعتذرون فيه عن تقصيرهم في التصدي للحكم العنصري ـ الأبارتيد ـ.

عندما قرأت نص الكتاب الذي يقع في صفحتين فقط أدركت عمق التحول الذي طرأ على جنوب أفريقيا منذ انتهاء الحكم العنصري فيها في عام ١٩٨٩. فالكتاب المفتوح يقول: إن السؤال الذي يقلقنا هو: كيف يعقل أن يكون أولئك الذين ارتكبوا جرائم القتل عن عمد، والذين قاموا بأعمال التخريب ضد مواطنين لهم (السود) كانوا أعضاء في كنائس، وكانوا من الرواد الدائمين للكنائس؟ ألم يكن في مواعظنا، وفي صلاتنا ما يحرك ضمائر هؤلاء الذين تورَّطوا في صورة مباشرة بارتكاب تلك الأعمال الشيطانية؟

ويضيف الكتاب المفتوح: «لذلك فإن ثمة أسباباً كافية تحملنا على الشعور بالذنب الكبير، وبالمسؤولية لأننا لم نستطع أن نجعل من صلاتنا سداً في وجه السياسة التي اتبعتها حكومة الأبارتيد. إننا مذنبون لأننا سمحنا للحكام تنفيذ أيديولوجية التمييز بالقوة بحجة المحافظة على الأمن والنظام، ولأننا، كدعاة عدل وسلام، لم نوفر مقاومة متحدة ضد تلك الأيديولوجية، إننا نقر ونعترف بأننا تعامينا عن سياسة قدمت نفسها على أنها تستمد شرعيتها من الكتاب المقدس».

ويصل الكتاب المفتوح إلى الإعلان: «إننا، وفي ضوء ما تقدم، نريد أن نعترف علناً بأننا، كمبشرين، نشارك في تحمل مسؤولية ما حدث في جنوب

أفريقيا، وأن ذنبنا يجب أن يعتبر أكثر جدية من ذنب أي شخص آخر، أو أي هيئة أخرى، ذلك أننا نحن الذين كان يفترض أن يكونوا ضمير الأمة لم ينجحوا في منع وقوع أشد أنواع العدوان على الضمير الإنساني مما أدى إلى استمرار انتهاك حقوق وكرامة المواطنين وتدمير الحياة الإنسانية لفترة طويلة».

يبلغ عدد رؤساء الكنيسة في جنوب أفريقيا ١٢٠٠ كاهن، غير أن الذين وقَّعوا على الكتاب المفتوح بلغ ٦٠٨ كهنة فقط، ستة من ممثلي الكهنة البيض، الذين وقَّعوا تحدثوا في الندوة التي كان يترأسها رئيس الأساقفة الأسود ديزموند توتو (الذي كان يترأس في الوقت نفسه لجنة الحقيقة والتسامح)، أعلنوا ندمهم على مشاركتهم السلطة السابقة في ارتكاب جرائم التمييز العنصري وتغطيتها دينياً. أما الذين رفضوا التوقيع فقد لخص لي وجهة نظرهم في لقاء خاص الأسقف نيكويوتا، وهو أحد الذين عملوا على جمع التواقيع على العريضة، فقال، «إنهم ليسوا نادمين على ما ارتكبه حكم الأبارتيد»، ولكنهم نادمون على انتهاء حكم الأبارتيد. فهم يعارضون الكتاب المفتوح نصاً وروحاً اعتقاداً منهم بأن الكتاب سيجرهم إلى تقديم المزيد من التنازلات الأمر الذي سيؤدي إلى استقواء السود أكثر فأكثر مما يعرض البيض إلى المزيد من المخاطر، وهم يقولون إن الذين اعتقدوا أنهم بالكتاب المفتوح سوف يستطيعون امتصاص غضب السود سيدركون أنهم ارتكبوا، بحق أنفسهم وبحق البيض، أفدح الأخطاء.

يشكل البيض، الذين يتحدرون من أصول هولندية وإنكليزية، نسبة ١٢ بالمئة فقط من السكان، إذ لا يزيد عددهم على خمسة ملايين شخص، إلا أنهم يسيطرون سيطرة تامة على كل القطاعات الاقتصادية والمالية، ويهيمنون حتى الآن على المؤسسات الإدارية، وعلى الشركات والمصارف. ويزيد عدد السود على ٣٥ مليوناً، أي أنهم يشكلون نسبة ٨٨ بالمئة من السكان، ولكنهم لا يملكون سوى ٣٩ بالمئة من الدخل القومي، ويتبوأون بعض المراكز الرئيسية في الدولة. وفيما لا يزيد دخل المواطن الأسود على ثلاثة آلاف دولار في العام، فإن دخل المواطن الأبيض يزيد على عشرة أضعاف هذا المبلغ، ويتجاوز الثلاثين ألف دولار في العام.

لقد كان الإنفاق على الرعاية الصحية، خلال الحكم العنصري، يصل إلى ثمانية بالمئة من الدخل القومي، غير أن ثلثي هذا المبلغ الضخم كان ينفق على

البيض وحدهم الذين يشكلون نسبة خمس السكان، لذلك كانت نسبة الوفيات بين الأطفال السود أعلى مما هي عليه في الدول الأفريقية الأخرى المجاورة لجنوب أفريقيا، وكان ربع الأطفال السود يعانون من سوء التغذية ومن الأمراض الناتجة عنها.

كذلك فإن خُمس السود الأفارقة كانوا يتمتعون بمياه جارية عبر الأنابيب في منازلهم، بينما تصل النسبة لدى البيض إلى ٩٩,٩ بالمئة.

أدى هذا الوضع إلى انتشار الأمراض والأوبئة بين السود، فيما كانت تنفق الأموال الطائلة على التجارب الطبية التي يقوم بها العلماء البيض في المختبرات، حيث أن أول عملية في التاريخ لزراعة القلب تمت في جنوب أفريقيا على يد الدكتور برنار.

ولقد أوقفت الحكومة الجديدة الإنفاق على تجارب زرع الأعضاء، وحوَّلت الأموال لمعالجة الفقراء السود، فأقامت خمسماية مستوصف طبي في الأرياف، ويمتنع الأطباء البيض عن العمل في هذه المناطق. ونظراً لضآلة عدد الأطباء السود، فقد عمدت الحكومة إلى التعاقد مع أطباء من دول مختلفة، وخاصة من كوبا، لملء الفراغ. ولعل أبرز مظهر من مظاهر المشكلة الطبيَّة التي ورثها الحكم الوطني عن الحكم العنصري تتمثل في وجود حوالي ثلاثة ملايين مصاب بمرض نقص المناعة ـ الإيدز ـ تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة عشر والأربعين، أي في سن الإنتاج والشباب.

هذا التباين الكبير في توزيع الثروة المستمر، حتى بعد انتقال السلطة رسمياً في عام ١٩٩٤ من البيض إلى السود، يدفع الوضع في جنوب أفريقيا نحو المزيد من الاحتقان، ويعبِّر هذا الاحتقان عن نفسه بارتفاع نسبة جرائم القتل التي يذهب ضحيتها في معظم الحالات مواطنون من البيض. فبين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ ارتفعت نسبة الجريمة ٢٩ بالمئة.

تفسر هذه الوقائع الأسباب الحقيقية لهجرة البيض المتصاعدة إلى أستراليا وكندا بصورة خاصة. فخلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، سجلت الدوائر الرسمية هجرة ٣٠ ألف مواطن، وأعلى نسبة من المهاجرين هم اليهود. فقد كان عددهم، أثناء حكم الأبارتيد، يبلغ ٢٠٠ ألف نسمة، وكانوا يسيطرون على قطاع المال والذهب والإعلام، كما كان تأثيرهم شديداً في عملية اتخاذ القرار السياسي الأمر الذي أدى

إلى قيام أوثق العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا في كافة الميادين النووية، والتجارية والمالية والسياسية، أما في عام ١٩٩٩ فقد هبط عدد اليهود في جنوب أفريقيا إلى ٥٠ ألف نسمة فقط.

وقد تسربت أنباء صحفية تؤكد أن حكم الأبارتيد عمل على نقل المفاعلات النووية الأربعة من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل قبل وقت قصير من تسليم السلطة إلى السود برئاسة مانديلا، كما تسربت أنباء أخرى تؤكد أنه، خلال هذه الفترة بالذات، نقلت إلى إسرائيل كميات من الذهب تقدر قيمتها بحوالي عشرة مليارات دولار، وأودعت في المصرف المركزي الإسرائيلي كودائع لليهود وأصدقائهم البيض.

كان الاعتقاد السائد، حتى مايو ـ أيار من عام ١٩٩٤، أن مصير جنوب أفريقيا لن يختلف عن مصير روديسيا التي أصبحت الآن زيمبابوي، فكانت عمليات التهريب والهروب، إلا أن عملية انتقال السلطة في جنوب أفريقيا تمت دون سفك دماء، ومن دون أن يشعر المواطن الأفريقي الأسود بمردوداتها على أسرته وعلى مجتمعه، الأمر الذي يكتنز في طياته بذور انتقام لا يمكن التهكن بموعد تفجره.

وتشكل مبادرة عدد من الأساقفة البيض بجمع التواقيع على الكتاب المفتوح، محاولة لتبرئة الكنيسة المحلية من الجرائم العنصرية التي ارتكبت في العهد الماضي، وبالتالي للمحافظة على سلامة الكنيسة واستمرارها إذا ما اضطر البيض إلى الاعتراف بالهزيمة، ومن ثم إلى الانكفاء والهجرة. تقول الكنيسة في جنوب أفريقيا إن نسبة المسيحيين في البلاد ـ من السود والبيض معاً ـ تصل إلى ٨٠ بالمئة، غير أن أكثر من نصفهم يمارسون في الوقت نفسه تقاليد وعادات دينية ـ أفريقية. فرجل الدين في التقاليد الأفريقية يستمد صدقيته من ممارسته لمهنة الطب، ذلك أن من لا يستطيع شفاء الأبدان يستحيل عليه شفاء النفوس والأرواح!!

البيض في جنوب أفريقيا جميعهم مسيحيون، وينتمون إلى كنائس متعددة، كاثوليكية وأنكليكانية وبروتستنتية، ولذلك ألقي على الكنيسة المسؤولية المعنوية في تغطية نظام التمييز العنصري ـ الأبارتيد ـ، وقد عكس الكتاب المفتوح هذا الأمر عندما نص على الاعتراف «بأن معظم كهنة الكنائس وقساوستها، وخاصة في مجتمع البيض، كانوا ينعمون بحياة رغيدة في ظل حكم الحزب الوطني (وهو

الحزب العنصري الذي حكم البلاد)، ولذلك فإن الكثيرين منا لم يستطيعوا، ولم يتمكنوا من رؤية أعمال القمع والاضطهاد التي كان يتعرض لها الملايين في بلادنا، أو أن يسمعوا صيحاتهم المطالبة بالعدالة، مما حال دون قيامهم بأي عمل إزاء ذلك الوضع؟».

ولا يزال من السابق لأوانه التأكد مما إذا كان هذا الاعتذار الصادر عن المراجع الكنسية، والذي يشكل سابقة في التاريخ، كافٍ لإنقاذ الكنيسة، ولإنقاذ علاقات الشراكة الوطنية بين البيض والسود في جنوب أفريقيا.

أما اليهود، الذين كانوا حلفاء للبيض طوال حكم التمييز العنصري، فقد كانوا شركاء السياسيين في وضع أسس سياسة التمييز (التي يمارسونها بامتياز في إسرائيل ضد العرب والمسلمين والمسيحيين)، وفي جني ثمارها اقتصادياً ومالياً في جنوب أفريقيا، ولذلك كانت الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وكان تهريب الثروات إلى إسرائيل من الخطوات الاحترازية الأولى التي قام بها اليهود تحسباً من انتقام الأفارقة السود، غير أنه، بعد الهدوء الذي ساد البلاد، خلافاً لما كان متوقعاً بعد انتقال السلطة السياسية إلى الأفارقة، بدأ اليهود تحركاً من نوع آخر. فالسفارة الإسرائيلية في بريتوريا، وقنصلياتها في كيب تاون وجوهانسبورغ، تعمل جاهدة على توجيه الدعوات إلى شخصيات أفريقية من مختلف الأحزاب، ومن مختلف الأندية والبلديات لزيارة إسرائيل بهدف إقامة علاقات مع المؤسسات الإسرائيلية المماثلة، كما أن منحاً سخية تقدم إلى الطلاب للدراسة، ومنحاً مغرية أخرى تقدم للعاملين في الشؤون العامة لإجراء دورات تدريبية وتأهيلية في إسرائيل، مما يشكل جسراً جديداً لعلاقات مستقبلية متحررة من وصمة التعاون مع العنصرية.

والغريب أن العالم العربي، الذي كانت له مواقف مشهودة في مقاومة ومقاطعة النظام العنصري، وفي تقديم الدعم المعنوي والمادي للأفارقة في حركة التحرر التي قاموا بها، يقف اليوم مكتوب الأيدي أمام التطورات المستجدة التي تعيد صناعة مستقبل ودور جنوب أفريقيا.

أميركا والحريّات الدينية في العالم

نشرت الإدارة الأميركية، في شهر آب ـ أغسطس ١٩٩٩، تقريراً حول حالة «الحرية الدينية في كل دولة من دول العالم». وقد تضمن التقرير انتقادات متفاوتة لعدد كبير من الدول بينها دول عربية وإسلامية، كالسعودية ومصر والسودان والعراق وإيران والباكستان، إضافة إلى دول أخرى، كالهند والصين. ورافق نشر التقرير جولة استطلاع على بعض الدول المعنية قام بها دبلوماسي أميركي برتبة سفير كلف رسمياً بمراجعة حكومات هذه الدول «لإقناعها بضرورة تصحيح سياساتها»، والامتناع عن الاضطهاد الديني وخاصة ضد المسيحيين(؟). والواقع أنه، منذ العام ١٩٩٧، أصبح لزاماً على كل سفارة أميركية أن تقدم تقارير مفصلة للخارجية الأميركية عن أي انتهاك للحرية الدينية في الدولة المعتمدة لديها، ويشكل التقرير السنوي، الذي تذيعه الإدارة الأميركية، حصيلة لهذه التقارير الدبلوماسية.

كانت الإدارة الأميركية قد دأبت على إصدار تقرير سنوي عن «حالة حقوق الإنسان» في العالم، وبموجب هذا التقرير تدين الإدارة الأميركية أو تبرِّىء كل دولة من دول العالم بانتهاك أو باحترام حقوق الإنسان. ومنذ عام ١٩٩٩ بدأت بإصدار التقرير السنوي عن حالة الحريات الدينية، بحيث أنها جعلت من نفسها قيّماً على الحريات الإنسانية والدينية معاً.

بدأت القصة في عام ١٩٩٦ عندما أطلق محامٍ يهودي، يدعى مايكل هوروفيتز ـ كان يشغل منصباً في وزارة المال في إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان ـ حملة إعلامية ـ سياسية واسعة النطاق تضمنت الأمور الثلاثة الآتية:

أولاً: الادعاء بأن المسيحيين في الدول العربية والإسلامية يتعرَّضون للاضطهاد، وأنهم يمنعون من ممارسة شعائرهم الدينية، ويحظر عليهم بناء

الكنائس وطبع الأناجيل إو الكتب الدينية الأخرى، وأنهم، بسبب ذلك، يهاجرون من هذه الدول هرباً بدينهم وبمعتقداتهم.

ثانياً: أن الكنيسة (في أوروبة وفي الولايات المتحدة) تتجاهل مأساة «إخوة الإيمان بالمسيح»، وتقصر في الدفاع عنهم وعن حقوقهم الدينية، وأن حكومات الدول الغربية معنية بمصالحها فقط، وبسلامة الأنظمة التي تحفظ لها هذه المصالح، حتى ولو كان ذلك على حساب حقوق المسيحيين في ممارسة شعائرهم الدينية.

ثالثاً: أن على الكنيسة الغربية، وعلى حكومات الدول الغربية أن تتحرك لإنقاذ المسيحيين قبل فوات الأوان، وذلك من خلال فرض عقوبات على الدول التي تمارس الاضطهاد الديني، بصرف النظر عن تحالفها مع هذه الدولة الغربية أو تلك، فالأولوية، في العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي، يجب أن تقوم على احترام حق المسيحيين في ممارسة شعائرهم بحرية مطلقة.

ومن أجل إطلاق هذه الحملة أقام هوروفيتز مؤسسة في واشنطن العاصمة باسم:«بيت الحرية». مهمة هذه المؤسسة تجميع المعلومات والوثائق عن اضطهاد المسيحيين في الدول الإسلامية، وإعداد المنشورات الإعلامية لإدانة هذه الدول. وبالفعل فقد بدأت المؤسسة، منذ ذلك الوقت، توزيع منشورات تتهم دولاً، مثل السعودية وأندونيسيا ومصر والسودان بممارسة الاضطهاد بأشكال مختلفة، وبدأ عدد من الكتَّاب بناء تعليقاتهم ومقالاتهم السياسية استناداً إلى «المعلومات» التي تتضمنها هذه المنشورات.

توجهت الخطوة التالية، في هذه الحملة، نحو الكنائس الأميركية بهدف إثارة حميتها الدينية. وبالفعل استجاب عدد من الكنائس لدعوة هوروفيتز التحريضية،وأصدرت بياناً مشتركاً بعنوان «بيان ضميري» دعت فيه الإدارة الأميركية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاضطهاد الديني الذي لا يمكن تحمله، والذي يستهدف «إخوة الإيمان».

ثم كانت الخطوة الثالثة عندما نظم هوروفيتز لقاءً تحت عنوان «اليوم العالمي للتضامن مع الكنيسة المضطهدة» اشتركت فيه، استناداً إلى مجلة جيروزالم ريبورت «عدد كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٧» ٤٠ ألف كنيسة.

ومن بوابة التحريض والتهييج الإعلامي والديني، أُدخلت هذه القضية إلى

الكونغرس، فتشكلت لجنة خاصة استدعت عدداً من «الشهود» للاستماع إلى إفادتهم حول الاضطهاد الديني ضد المسيحيين في الدول الإسلامية، فإذا بهؤلاء الشهود في أكثريتهم الساحقة من اليهود أمثال هوروفيتز نفسه، ومنهم: الكاتبة الصهيونية نيناشيا، صاحبة كتاب «في عرين الأسد»، «In the Lion's Den», والكاتب الصهيوني بات يؤول، صاحب كتاب «انقراض المسيحيين الشرقيين في ظل الحكم الإسلامي»، والكاتب المتصهين ستيفن أمرسون، صاحب كتاب «الأسلمة وأثرها على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان»، والكاتب المتصهين بول مارشال صاحب كتاب «دمهم يصرخ» «Their Blood Cries Out»، ولعل أسوأ هؤلاء جميعاً الكاتب الصهيوني أ.م. روزنتال، صاحب مقالة دورية في صحيفة نيويورك تايمز الذي يركز في العديد من مقالاته على ما يمسيه اضطهاد المسيحيين الأقباط في مصر.

من خلال الحملة في الكنائس، وفي أجهزة الإعلام وفي الكونغرس أصبحت هناك قضية أمام وزارة الخارجية الأميركية تدعى «قضية اضطهاد المسيحيين في الدول العربية والإسلامية»، وبات على الوزارة، تحت هذا الضغط المعنوي المتزايد، التحرك «لوقف هذا الاضطهاد (؟) ولو اضطرت، من أجل ذلك، إلى وقف المساعدات إلى الدول التي تضطهد المسيحيين، أو إلى فرض حظر عليها ومقاطعتها تجارياً، كما جرى مع الاتحاد السوفياتي ـ السابق ـ في عام ١٩٨٠ عندما اتهمه اللوبي الصهيوني باضطهاد اليهود ومنعهم من الهجرة إلى إسرائيل. فقد فرضت الولايات المتحدة عليه، في ذلك الوقت، عقوبات المقاطعة، وأوقفت تصدير القمح والمعدات الألكترونية إليه مما حمله على التراجع وفتح أبواب الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. وهدف الحملة الحالية هو أن تصبح قضية الاضطهاد المختلقة ركناً جديداً من الأركان التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأميركية مع العالم الإسلامي.

لقد وجه هوروفيتز، في حملاته الإعلامية والسياسية، الاتهامات إلى الإدارة الأميركية بأنها تغمض عينها عن اضطهاد المسيحيين حتى لا تسيء إلى علاقاتها مع الدول الإسلامية، ووصف هذا الموقف بأنه موقف منافٍ للدين وللقيم الإنسانية، مما يتحتم تصحيحه فوراً باتخاذ مواقف رادعة ضد هذه الدول. وبالفعل شكل وزير الخارجية الأسبق وارن كريستوفر، في تشرين الثاني ـ نوفمبر من عام

١٩٩٦، لجنة استشارية حول الحرية الدينية في العالم أطلق عيها اسم «الجنة الشريط الأزرق»، مهمتها إجراء تحقيق حول موضوع الاضطهاد الديني، وترأسها جون شاتوك، مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد عقدت اللجنة أول اجتماع عام لها في مقر وزارة الخارجية، بتاريخ ١٣ شباط ـ فبراير ١٩٩٧، وقد تم اجتماعها العام الثاني في حزيران ـ يونيو من العام نفسه، وبوتيرة اجتماع كل ستة أشهر.

وتتألف اللجنة من ٢١ عضواً ـ إضافة إلى الرئيس شاتوك ـ موزعين حسب انتماءاتهم الدينية كما يلي:

11 مسيحي	2 أكاديميين	1 هندوسي
2 يهود	1 بهائي	
2 مسلمين	1 بوذي	

وكلفت اللجنة القيام:

أولاً: بجمع المعلومات من خلال السفارات الأميركية في العالم، وبأي وسيلة متاحة أخرى.

ثانياً: تقديم الاقتراحات إلى وزير الخارجية في ضوء المعلومات المجمعة.

ثالثاً: إعداد تقرير، كل ستة أشهر، يرفع إلى الرئيس كلنتون مباشرة حول ما تتوصل إليه من معلومات وتصورات.

وهكذا تجمعت كل العناصر اللازمة لتشكل قضية اتهامية بحق بعض دول العالم الإسلامي في الولايات المتحدة الأميركية، وأصبحت هذه القضية مفتوحة على نطاق واسع في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية، وكذلك في الكونغرس، الذي أقر بمجلسيه الشيوخ والنواب قانوناً أعده السيناتور ألن سبكتر Alen Specter (وهو يهودي يمثل ولاية بنسلفانيا) والسيناتور فرانك وولف Frank Wolf (وهو من الكنيسة المشيخية يمثل ولاية فرجينيا) ربط السياسة الخارجية الأميركية بقضية الحريات الدينية، ونص على معاقبة الدولة ـ أياً كانت ـ التي تمارس الاضطهاد «وخاصة ضد المسيحيين».

ومن أجل تأمين قوة دفع مستمرة لهذه القضية، كان لا بد من إغراق السوق

بالكتب والمقالات والتحقيقات التلفزيونية والصحفية الأخرى، حتى أنه يكاد لا تمر مناسبة إلاّ وتصدم المشاعر الدينية للمواطنين الأميركيين قصة ما عن اضطهاد المسيحيين في دولة أو أكثر من دول العالم الإسلامي. وفي الواقع فإن المجتمع الأميركي ـ خلافاً لما هو عليه الوضع في أوروبة الغربية ـ هو مجتمع يميل بشدة نحو التدين. ففي أوروبة فإن عدد الذين يعلنون أنهم مؤمنون ويحضرون قداساً دينياً في الكنيسة لا يزيد على عشرة بالمئة، استناداً إلى دراسة لمجلس الكنائس الأوروبي نفسه. أما في الولايات المتحدة فإن النسبة تصل إلى ٦٨ بالمئة، منهم ٤٠ بالمئة يتوجهون إلى الكنيسة مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. كان طبيعياً أن يتأثر الرأي العام الأميركي بالحملة المتعددة الجوانب التي تصوِّر المسيحيين في بعض العالم الإسلامي بأنهم يتعرضون للتنكيل وللاضطهاد على أيدي المسلمين. وبما أن الانتماءات الدينية تلعب دوراً أساسياً في الانتخابات الرئاسية الأميركية، وفي انتخابات مجلس الكونغرس (الشيوخ والنواب)، فإن استرضاء الرأي العام بإجراءات معادية لمن يضطهد المسيحيين، أي لدول إسلامية، قد يصبح هدفاً في حد ذاته في سياسة البيت الأبيض والكونغرس على حد سواء،والتقرير الذي نشر في صيف عام ١٩٩٩ كان أول الغيث!.

في الأساس، فإن صورة المسلم، في العقل الأميركي، هي صورة مشوهة إلى حد بعيد، حتى أن الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون يحدد هذه الصورة في كتابه «اقتناص اللحظة» «Zeize The Moment» (صفحة ١٩٥) بقوله: «إن الأميركيين ينظرون إلى المسلمين على أنهم غير متحضرين، برابرة، مزاجيون، لا يستقطبون الانتباه إلا لأن بعض قادتهم يحكمون مناطق تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف من النفط. والأميركيون يذكرون الحروب الثلاثة التي شنها العرب للقضاء على إسرائيل، (اتُّهم نيكسون، خلال فضيحة وترغيت، باللاَّسامية بسبب الشتائم المسجَّلة بصوته ضد اليهود)، ويذكرون الرهائن الأميركيين الذين اعتقلهم الخمينيون المتعصبون، ويذكرون عملية الهجوم الإرهابي على أولمبياد ميونيخ التي قام بها فلسطينيون من منظمة أيلول الأسود، ويذكرون مذابح الميليشيات الإسلامية في لبنان (؟)، وتفجير الطائرات المدنية بواسطة سوريا وليبيا (؟)، ومحاولة صدام حسين ضم الكويت على الطريقة الهتلرية». ويلخص نيكسون هذه الصورة بقوله: «ليس لأي أمة في العالم، ولا حتى للصين صورة سلبية في الضمير الأميركي مثل صورة العالم الإسلامي».

مع هذه الصورة عن الإسلام، وعن مزاعم الاضطهاد الإسلامي للمسيحيين في العالم الإسلامي يفرض السؤال التالي نفسه فرضاً: «أين مصلحة إسرائيل من وراء ذلك؟».

خلال الحرب الباردة كان لإسرائيل دور أساسي في الستراتيجية الأميركية خاصة، وفي الستراتيجية الغربية عامة، وهو دور الخندق الأمامي للدفاع عن المصالح الغربية المشتركة في مواجهة مشاريع توسيع النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، ولكن بعد الحرب الباردة لم يعد لهذا الدور أي مبرر، (كذلك خسرت تركيا دورها المماثل)، وأصبحت إسرائيل بحاجة إلى دور جديد يحفظ لها موقعها المميز في الستراتيجية الأميركية والغربية. وهكذا بدأت عملية صناعة العدو الإسلامي للغرب بديلاً عن العدو الشيوعي، وبدأ تصوير الإسلام ديناً إرهابياً يتربص بالمصالح الغربية، وبكل ما يمت إلى المسيحية بصلة، وبدأ تصوير إسرائيل على أنها هي الامتداد الليبرالي والديمقراطي للمجتمع الغربي وأنها بالتالي المدافع عن حقوق الإنسان عامة وعن المسيحيين في الشرق الأوسط خاصة. ومن خلال هذا الدور الجديد تحاول إسرائيل استعادة الاهتمام الغربي بها وبدورها، ومن ثم استعادة موقعها في الستراتيجية الغربية.

كان لا بد بعد الحرب الباردة مباشرة من صناعة عدو جديد للغرب يكون حافزاً له على التوحد، فصنعوا من الإسلام ذلك العدو، وكان لا بد من تغذية شعور الاستعداء في الثقافات الشعبية من خلال المسرح والسينما والإذاعة والتلفزة والصحف والمجلات والكتب.. وحتى الأنترنت، وكان لا بد، مع عملية تقطيع الجسور بين الإسلام والغرب، من بناء جسور جديدة بين إسرائيل والغرب تستجيب لمتطلبات الدور الجديد.

حدث ذلك كله خلال العقد الماضي ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ دون أن يعي العالم العربي والإسلامي أبعاد هذه العملية حتى كادت تصل إلى نهاياتها الدرامية. **من هنا ترتفع علامات الاستفهام الكبيرة، ليس فقط حول التقصير العربي في التصدي لهذه العملية وهي في بداياتها الأولى، ولكن علامات الاستفهام هذه ترتفع حول القوى الحقيقية التي تقف وراء الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد مسيحيين في الجزائر (قتل رهبان وراهبات)، وفي مصر (الاعتداء على أقباط في عمليات مشبوهة، والاعتداء على سياح أجانب في القاهرة والأقصر)، كما أن علامات**

الاستفهام ترتفع حول بعض الحركات الدينية التي تطرح شعارات الذِّميَّة والجزية، وعدم المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الوطن الواحد، بصورة مبشوهة واستفزازية ومناقضة حتى للاجتهادات الفقهية التي تصدر عن أعلى المرجعيات الإسلامية.

والغريب أنه في الوقت الذي يتكرس، يوماً بعد يوم، استعداء الإسلام في الثقافة الشعبية، وفي السلوك السياسي في الغرب، تمضي إسرائيل قدماً في عملية تهويد القدس على حساب المسلمين والمسيحيين معاً، حتى أن عدد المسيحيين في المدينة المقدسة انخفض من ٣٠ ألفاً في عام ١٩٤٨ إلى ١٥ ألفاً في عام ١٩٦٧، إلى ٨ آلاف في الوقت الحاضر.

والغريب كذلك أن المواقف الإسلامية التي تصدر عن المرجعيات الدينية، مثل إمام الأزهر ومجلس العلماء وعن المفتين الرسميين المعتمدين، تتعرَّض لكل أنواع التجاهل والإهمال، فيما يتسلط الضوء على المواقف المتطرفة التي تصدر عن جهات مشكوك في صحة اجتهادها وفي سلامة نواياها، ويجد هوروفيتز وروزنتال وبات يؤور وغيرهم في هذه المواقف المواد الأولية اللازمة لتبرير الحملة المغرضة على الإسلام وعلى المسلمين.

من أجل ذلك لا بدَّ من مبادرة إسلامية ـ مسيحية تتصدى لهذه العملية قبل فوات الأوان، وتتطلب المبادرة ما يلي :

أولاً: كشف الخلفيات المشبوهة للقوى التي تقوم بالاعتداء على المسيحيين في بعض الدول العربية، وفك الارتباط بين الممارسات التخريبية لهذه القوى وما تقول به الشريعة الإسلامية بحق أهل الكتاب.

ثانياً: تسفيه الأدبيات التحريضية ضد المسيحيين، والتي تصدر عن بعض الحركات الإسلامية المتطرفة، والتي تغذيها وتحرض عليها بعض البرامج الدينية التي تقدمها محطات تلفزيونية فضائية.

ثالثاً: تعزيز أواصر التفاهم الإسلامي ـ المسيحي في كل دولة عربية يعيش فيها مسلمون ومسيحيون، على قاعدة المساواة في المواطنية.

رابعاً: مد جسور للتعاون مع المراجع الدينية المسيحية العالمية، كالفاتيكان ومجلس كنائس الشرق الأوسط ومجس الكنائس العالمي، والاتحاد الوطني للكنائس الأميركية واتحاد الكنائس الأوروبية، والكنيسة الأرثوذكسية. ولا شك أنه

باستطاعة الكنائس العربية أن تلعب دوراً رائداً وأساسياً في هذا الموضوع، دفاعاً عن الحضور المسيحي وعن وحدة المصير بين المسلمين والمسيحيين العرب.

خامساً: التحرك باتجاه الحكومات والمنظمات الدولية للكشف عن الأبعاد السياسية والعقائدية للحملة التي تتهم المسلمين، حكومات أو جمعيات أو أفراداً، باضطهاد المسيحيين، خدمة لأهداف لا تمت إلى المسيحيين بصلة، ولا تخدم أياً من قضاياهم الدينية أو الوطنية.

سادساً: استخدام الإعلام الغربي نفسه، وبصورة أساسية، للرد على الحملة التي ينظمها «بيت الحرية» في واشنطن من خلال هوروفيتز ومجموعته.

إن وقوف مسلمي ومسيحيي العالم العربي والإسلامي مكتوفي الأيدي أمام مثل هذه الحملة المغرضة التي يشتد أوارها يوماً بعد يوم، يسيء إلى القضية المسيحية حضوراً ومستقبلاً، ويحولها إلى سلعة للمساومة السياسية، كما أنه يسيء إلى الإسلام سمعة وصورة، ويجعل منه عدواً للحضارة ولمستقبل الإنسانية، ويسيء كذلك إلى العلاقات الإسلامية ـ المسيحية ويلحق بها أفدح الأضرار وأخطرها.

لقد تأخر المسلمون والمسيحيون، حكومات ومنظمات أهلية وكنائس، عن التحرك، إما جهلاً بالحملة التي انطلقات من «بيت الحرية» حتى وصلت إلى «الشريط الأزرق»، فالقانون الذي أقره الكونغرس، وإما استخفافاً بها. أما الآن وقد وصلنا إلى ما نحن عليه، فإن التحرك المشترك والمنسَّق بات واجب ومسؤولية الجميع قبل فوات الأوان.

الأصولية وسياسة العودة إلى الله

لا تقتصر الأصولية على دين خاص، وهي لا تقتصر على الدين بشكل عام. هناك أصولية شيوعية (تتمثل في تعاليم ماركس ـ لينين)، فهي وإن كانت تمرُّ الآن في حالة انحلال وتمزق، إلاّ أنها هيمنت على مناطق واسعة من العالم لمدة تزيد على نصف قرن، كانت كتابات فلاديمير لينين وكارل ماركس بمثابة الكتاب المقدس لهذه الأصولية، فقد بقيت كتاباتهما الأكثر ترجمةً والأوسع انتشاراً طوال سبعين عاماً، ومنها كتاب ماركس «الرأسمال»، وكتابه المانيفستو الشيوعي، ومنها كتاب لينين «ما العمل»؟.

حكمت الأصولية الشيوعية على الله بالموت، أقفلت المساجد والكنائس وحوَّلت معظمها إلى أندية للرقص ومراتب لتصليح السيارات، ولكن الشيوعية سقطت، وعاد جرس الكنيسة يدعو المؤمنين إلى الصلاة، وارتفع صوت المؤذن داعياً إلى الله من جديد.

وهناك الأصولية الرأسمالية حيث الإيمان المطلق بقوى السوق كحل لكل المشاكل الإنسانية. قامت مؤسسات كبيرة ذات نفوذ وقوة ضغط مثل Heritage Foundation في الولايات المتحدة، وAdam Smith Institute في بريطانيا، وKiel Economic Institute في ألمانيا، وFraser Institute في كندا. استطاعت هذه المؤسسات وغيرها من قوى الأصولية الرأسمالية أن ترسم استراتيجية عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأن تؤثر على قراراتهما بشأن اقتصاديات دول العالم الثالث، وإخضاعها لمعطيات الازدهار في دول العالم الأول.

أما على الصعيد الديني فلا بدَّ من الإشارة إلى المظاهر الآتية:

١ ـ هناك حركة أصولية مسيحية أرثوذكسية توصَّلت إلى الاعتصام في أحد المناطق الجبلية في شمال اليونان وأعلنتها صومعة مغلقة حتى على الدولة،

وتدعو هذه الحركة إلى حكم الكنيسة كما تدعو إلى معاداة الإسلام، وقد أطلق أتباعها على البطريرك السابق بارثانيوس، الذي كان يبشر بحب الإسلام ويدعو الى التعاون معه، لقب «محمد بارثانيوس».

٢ - لا يمكن إسقاط الطابع الأصولي عن الأدوار السياسية التي تقوم بها الكنيسة الكاثوليكية بدءاً من دورها المباشر في عملية إسقاط نظام الحكم الشيوعي في بولندة، مما أدى إلى سلسلة من التداعيات التي تُوِّجت بسقوط الشيوعية، ومعها الاتحاد السوفياتي.

٣ - تصاعد الحركة الأصولية الهندوسية بقيادة الحزب الهندوسي .B.J.P. فقد قامت هذه الحركة في تشرين الثاني عام ١٩٩٠ بتدمير المسجد التاريخي بابري في مدينة أيودها لإقامة معبد للإله الهندوسي راما في مكانه ومن حجارته، وهي تهدد بتدمير ثلاثة آلاف مسجد آخر في الهند لإقامة معابد مكانها، وقد ألقى رئيس الحزب أتال بيهاري فاجياري خطاباً، وهو يقف فوق أطلال مسجد بابري، قال فيه: «لا تستطيع أي حكومة أن تحكم في الهند ما لم تكن تحترم الإله (رام)، سوف نغير تاريخ الهند ونفتح صفحة جديدة ابتداء من الآن». وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في عام ١٩٩٩ فاز الحزب الهندوسي بالأكثرية المطلقة التي مكنته من تسلم مقاليد السلطة.

توجد في الهند أكبر أقلية إسلامية في العالم، ويقدَّر عددها بحوالي ١٣٠ مليون شخص، أي: ما يعادل نصف عدد سكان العالم العربي تقريباً من المحيط إلى الخليج. الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في الهند أدت إلى تقدُّم الحزب الهندوسي المتطرِّف على حساب حزب المؤتمر الذي حكم الهند ديمقراطياً طوال ٤٤ سنة، وكان من أبرز قادته لال نهرو، وغاندي وشاستري.

وفي البرنامج السياسي لهذا الحزب ما يرسم علامات استفهام كبيرة حول مستقبل المسلمين في الهند، فهو يدعو إلى:

١ - ضمّ ولاية كشمير الإسلامية إلى الهند، وإلغاء الحكم الذاتي الذي تتمتع به الولاية، منذ انقسام شبه القارة الهندية في عام ١٩٤٧ إلى دولتين هما الهند والباكستان.

٢ ـ إلغاء قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية المطبقة على المسلمين، وفرض القوانين المدنية عليهم كسائر مواطني الهند.

٣ ـ بناء المعبد الهندوسي على أنقاض المسجد المدمَّر في أيودها.

٤ ـ المضيُّ قدماً في إنتاج الأسلحة النووية، علماً بأن الهند أجرت أول تجربة نووية ناجحة في عام ١٩٧٤.

ويتضمن برنامج الحزب الهندوسي قضايا أخرى ذات دلالة هامة، منها، وقف أعمال المؤسسات الأجنبية التي تنتج مأكولات (مثل البيتزا والهمبرغر) ومشروبات (مثل الكولا وغيرها)؛ لأنها تشكل خطراً على الثقافة وعلى التقاليد الهندية؛ ومنها أيضاً الانسحاب من منظمة التجارة العالمية، ورفض الاستثمارات الخارجية إلاّ في مشاريع البنية التحتية حتى لا يكون الاقتصاد الهندي رهينة هذه الاستثمارات، ومنها كذلك رفع قيمة الروبية الهندية بالنسبة للدولار بحيث تصبح هذه القيمة ١٧ روبية للدولار الواحد بدل ٤٠ روبية.

ينبثق هذا الحزب عن حركة هندوسية وطنية تشكلت في عام ١٩٢٥ تقليداً للحركة النازية الألمانية وهي تدعى «راشتريا سواياماسفك سانغ»، وقد تمكّنت هذه الحركة من توليد عدة أحزاب هندوسية في مختلف مناطق الهند، إلاّ أن حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي هو أكبرها وأهمها على الإطلاق.

وخلال العملية الانتخابية، التي شهدت أعمال عنف ذهب ضحيتها أكثر من ١٥٠ شخصاً، اتهم الحزب جماعة «الاتحاد الإسلامي» في دلهي العاصمة بإلقاء عدد من القنابل على التجمُّعات الحزبية الهندوسية، غير أن الاتحاد أكد في بيان له براءته من التهمة، مؤكداً على أن الحزب نفسه هو الذي ألقى المتفجرات تقليداً لما فعله النازيون في عام ١٩٣٣ عندما أحرقوا البرلمان الرايخستاغ في برلين، واتهموا الشيوعيين، بهدف إثارة الرأي العام ضدهم مما مكّن النازيين من الوصول إلى السلطة بزعامة أدولف هتلر.

وبالفعل فقد استطاع الحزب الهندوسي أن يعمم ثقافة الكراهية ضدَّ المسلم واستعدائه، الأمر الذي يفسِّر سلسلة حوادث الاعتداء على بيوت المسلمين ومحلاتهم التجارية، خاصة في مدينة بومباي ودلهي وأكرا وحيدر أباد وغيرها من الحواضر الهندية.

من الواضح أن هدف الحزب هو تحويل الهند من دولة ديمقراطية تعددية إلى دولة هندوسية بامتياز.

ويشكل الحزب الهندوسي خطراً على مستقبل الأقلية المسيحية الهندية، ذلك أنه، خلال الحملة الانتخابية، شنَّ الحزب حملات تحريض دينية ضد السيدة غاندي أرملة الرئيس السابق راجيف غاندي، الذي اغتاله متعصب من السيخ، بحجة أنها مسيحية كاثوليكية وأنها لا تمتُّ إلى الهندوس وإلى الثقافة الهندوسية بصلة، وأن الفاتيكان أوفدها إلى الهند لتخترق المجتمع الهندي وتضربه في الصميم.

ويشكل المسيحيون في الهند أقلية صغيرة إلاّ أنها تتعرَّض دائماً للاضطهاد بحجة أنها امتداد للمستعمر الأوروبي.

ولا ينجو من تعصُّب الحزب الهندوسي الأقلية البوذية أيضاً، الأمر الذي يقف وراء حركة التمرُّد في ولاية أسام في شمال شرق الهند، ولقد قام السيخ في مقاطعة البنجاب في غرب الهند بحركة مماثلة بسبب تصاعد العداء الهندوسي ضدهم، وقد ذهب راجيف غاندي ضحية ردِّ الفعل الذي قام به السيخ بعد إحراق معبدهم المقدس في أمستار.

إن الدستور الهندي يعترف رسمياً بسبعة عشر لغة رسمية بينها الهندوسية، غير أن ثمة ٣٥ لغة أخرى في الهند متداولة بين جماعات يزيد عدد كل جماعة على المليون شخص.

ورغم انتشار اللغة الهندية فإنها ليست لغة الأكثرية، وتصل نسبة المؤمنين بالديانة الهندوسية إلى ٨٢ بالمائة، أما الذين يتكلمون اللغة الهندية فهم أقل من ٥٠ بالمائة، الأمر الذي يشير إلى تعقيدات المجتمع الهندي وتعدديته.

فالهندوسي البنغالي غير الهندوسي البنجابي، والمؤمن بديانة الجين أو البراهمية، لا يلتقي مع المؤمن بالهندوسية لا في الإيمان ولا في التقاليد.

ورغم أن عدد سكان الهند يزيد سنوياً بحوالي ٢٠ مليون شخص، ورغم أن هناك ٣٠٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، فإن الحزب الهندوسي يعارض تحديد النسل في الهند، ويقف ضد المخطط الذي تقوم به ـ من أجل هذا الهدف ـ حكومة حزب المؤتمر بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف.

في ضوء هذه المعطيات فإن سيطرة حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي على الهند يعني نهاية الديمقراطية الهندية، مما يهدِّد بالتالي وحدة الهند. فالبنجاب والبنغال وأسام وكشمير قد تكون الولايات الانفصالية الأولى، وعندما يحدث ذلك فإن حبات سبحة الأقليات الدينية والعنصرية واللغوية الأخرى لا بد أن تنفرط الواحدة تلو الأخرى، ذلك أن سيطرة حزب ديني متعصب على مجتمع متعدد الأديان سيؤدي إلى نوع من الديكتاتورية الدينية التي يستحيل معها المحافظة على أي شكل من أشكال الوحدة الوطنية. أدرك هذا الأمر الآباء المؤسسون للدولة، أمثال غاندي وجواهر لال نهرو، فأسسوا نظاماً يلتزم نهج الحرية والتسامح والديمقراطية، غير أن هذا النظام يتداعى الآن تحت مطرقة الحزب الهندوسي.

إن ما قامت به الحركة الأصولية الهندوسية في «أيودها» تتطلع حركات أصولية يهودية للقيام به في القدس بتدمير المسجد الأقصى لبناء هيكل سليمان مكانه ومن حجارته أيضاً. لقد تم جمع المال اللازم للمشروع ووضع في حساب خاص بانتظار ساعة الصفر، ويتولى معهد ديني في القدس تدريب رجال الدين على كيفية إدارة الهيكل وممارسة الطقوس الخاصة به، وحتى إعداد الملابس الكهنوتية اللازمة.

يحاول الإعلام الغربي، منذ مطلع التسعينات، تصنيف المسلمين على أنهم أبناء ثقافة الجريمة والإرهاب، كذلك يحاول الإعلام الغربي أن يجعل من الأصولية مرادفاً للإسلام، وأن يجعل من الإسلام مرادفاً لكل ما هو بشع: التعصب العنف والتطرف الديني، كما يحاول أن يجعل من عبارة الأصولية مفتاحاً أو شيفرة لفهم الإسلام. يكفي أن يعلن شخص ما في الغرب عن نفسه بأنه مسلم حتى يصنَّف على الفور بأنه أصولي، وبالتالي إرهابي غليظ القلب.

دخل العالم الإسلامي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من بوابة مختلفة عن تلك التي دخل منها العالم الغربي. ففي الغرب عززت النخبة الثقافية مشاعر الثقة بالنفس والاستقرار المجتمعي، ونفخت روحاً جديدة في أدبيات الحداثة والعصرنة. أما في العالم الإسلامي فإن المشاعر التي ولَّدتها الكوارث السياسية والعسكرية، بعد التحرر من الاستعمار، تركت بصماتها عميقة في بنية المجتمعات العربية ـ الإسلامية: من الهزيمة العربية في فلسطين ١٩٤٨ إلى هزيمة حزيران ١٩٦٧ على يد إسرائيل، حتى الهزيمة الباكستانية في عام ١٩٧١ على يد الهند.

جرى التعامل مع سلسلة النكسات والنكبات العربية والإسلامية، بما خلَّفته من مشاعر بالمهانة والدونية، على أنها دليل عملي على إفلاس الأنظمة المدنية الحديثة. فقد شهد العالم الإسلامي سلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية والديكتاتوريات الأوتوقراطية، كما شهد نماذج محزنة من الفساد الإداري والمراهقة السياسية، إضافة إلى ذلك أدى سوء توزيع الثروة، وفشل مشاريع التعاون والتنسيق إلى تمكن الشركات المتعددة الجنسيات من الهيمنة على مقدرات دول العالم الإسلامي وإمكاناتها، فكان من نتيجة ذلك حدوث تراجع اقتصادي واسع النطاق أدى بدوره إلى هجرة واسعة من الريف إلى المدينة، ومن المدينة إلى أي مكان في العالم بحثاً عن مورد رزق.

إن من طبيعة الأشياء أن تؤدي هذه التداعيات إلى الحالة الأخطر المتمثلة في الانحدار الثقافي والتربوي والتعليمي.

تزامن عاملان أساسيان في توجيه الضربة التي دفعت بالمجتمعات العربية ـ الإسلامية إلى حالة الترنح: العامل الأول هو فشل الأنظمة في بناء مؤسسات الدولة العصرية، أما العامل الثاني فهو تكريس الحداثة والعصرنة بطابع غربي، وبالتالي ربط التحديث بالتغريب.

كان طبيعياً أن يتساءل مفكرون وناشطون مسلمون: هل تخلَّى الله عنا؟ أم أننا نحن الذي تخلَّينا عن الله؟ ..إذا كان الله هو الذي تخلَّى عنا، فلا بد أن نكون ارتكبنا خطيئة كبيرة، لذلك لا بد من تصحيح هذه الخطيئة حتى يشملنا الله برحمته ورعايته ونصره، والطريق إلى ذلك لا تكون إلاّ بالعودة إلى الله. أما إذا كنا نحن الذين تخلينا عن الله، فإن الطريق الوحيد أمامنا هو بالتراجع عن هذا التخلي وبالعودة إلى الله عبر الالتزام بأحكامه وشريعته.

هذه الحركة، حركة العودة، ربما تكون انطلقت في السبعينات: من حرب رمضان ١٩٧٣(لاحظ الاسم: حرب رمضان) إلى فرض الحظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وأوروبة بقرار موحد، إلى اعتلاء الجنرال ضياء الحق الحكم في الباكستان في عام ١٩٧٧ حيث حاول تطبيق برنامج الأسلمة على نطاق واسع (التعليم ـ التربية ـ القضاء ..الخ)، إلى قيام حركة الجهاد ضد الاحتلال الروسي لأفغانستان في عام ١٩٧٩، إلى نجاح الثورة الإسلامية في إيران. لقد ارتفعت رايات الحركات الإسلامية من أندونيسيا حتى نيجيريا ومن مصر حتى المغرب.

عمدت الديانات المتعددة إلى تكييف مناسكها مع معطيات الحياة المعاصرة. بدأت المسيحية في الستينات بإدخال الموسيقى ـ موسيقى الروك ـ في الترانيم الدينية، والآن ترتفع أصوات في بعض الكنائس الغربية (وفي أوروبة والولايات المتحدة) تطالب بشرعية الشذوذ الجنسي وحرية ممارسة الجنس والإنجاب خارج إطار العائلة (مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة ومؤتمر المرأة في بيكين). بقي الإسلام متماسكاً وصامداً، وكما يقول Ernest Gellner فإن المؤمنين بالإسلام يجدون أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يكونوا مسلمين، أو أن يكونوا لا شيء. ذلك أن الإسلام هو دين التوازن، وأهم توازن هو بين الدين والدنيا؛ التوازن وليس الفصل بينهما. يعيش المسلم في الآن، ولكن الدين يحدد له إطاراً عاماً لا يخرج عنه، وهذا الإطار هو ربط الحياة اليومية بالحياة الآخرة؛ فأياً كانت اهتمامات المسلم وهمومُه في الآن، فإنه لا يسقط من حسابه القوانين الأخلاقية التي يفرضها الإسلام قاعدة لسلوكه.

المسيحية العربية والأصولية الإسلامية

لا بد، أولاً، من ملاحظة أساسية، وهي أن استخدام عبارة «الأصولية الإسلامية» هنا هو استخدام سياسي وليس استخداماً دينياً، بمعنى اعتبار الأصولية حركة سياسية تعمل تحت مظلة إسلامية، وليس بمعنى العودة إلى أصول الدين.

هناك ثلاث دوائر تجد فيها الأصولية ميداناً واسعاً لتحركها. الدائرة **الأولى**: دولية، وذلك من خلال ما تتعرض له الأقليات الإسلامية في العالم من اضطهاد وقمع، في يوغسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة ـ الهرسك وكوسوفو، وفي الاتحاد السوفياتي السابق، وخاصة في الشيشان وطاجكستان وداغستان وقبل ذلك في أذربيجان، وفي الهند، وخاصة في كشمير، وفي أوروبة الغربية حيث ارتفعت وتيرة الحركات العنصرية المعادية للمهاجرين المسلمين من تركيا وشمال أفريقيا.

والدائرة **الثانية**: إقليمية وهي تتخذ عدة أوجه، منها فرض أحكام دولية بالعقاب الجماعي الذي يلحق ضرراً جسيماً بحياة الناس وينتهك حقوقهم، كما يجري في العراق وليبيا تحديداً، وذلك بحجة معاقبة أنظمة سياسية سيئة، ومنها استعمال سياسة ازدواجية المنطقين المتناقضين بين العرب وإسرائيل، ولعل آخر تجلّيات ذلك يتمثل في الضغط على الدول العربية لتجديد التزامها بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، في الوقت الذي تأكدت دولياً صحة المعلومات عن امتلاك إسرائيل ترسانة نووية ربما يزيد حجمها على ١٥٠ قنبلة من مقاييس متعددة، ومنها كذلك، بل لعل في مقدمتها، أن التسوية السياسية التي يجري إقرارها لم تأتِ استجابة لمبادرة عربية، بل إن الدول العربية وجدت نفسها في وضع المضطر للتجاوب تحت ضغوط معادلات ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي فإن التسوية في مضمونها لا تعكس شعارات العنفوان العربي بقدر ما تعكس الاضطرار العربي للخضوع للأمر الواقع الجديد خوفاً من الأسوأ، ولا شك في أن

تسوية من هذا النوع لا تخلق حالة من الاطمئنان إلى المستقبل بل تولد شعوراً بالقهر لا بد أن يعرب عن نفسه بطريقة أو بأخرى.

أما الدائرة **الثالثة**: فداخلية، وتتمثل في الصراع على السلطة في بعض الدول العربية، أو بالصراع معها، وبالتالي فإن استهداف رموز السلطة بالاعتداء على النحو الذي يجري في الجزائر على نطاق واسع حيث تتوالى عمليات اغتيال رموز الدولة من رجال أمن وموظفين وحتى صحفيين وكتّاب ورياضيين، كما يجري الاعتداء على ممتلكات الدولة من مبانٍ وجسور وطرق ومنشآت عامة لتوليد الطاقة الكهربائية أو ضخ المياه، رغم ما يلحقه ذلك من أضرار بمصالح الناس الذين هم المالكون الحقيقيون لهذه المنشآت.

إذا كان ضحايا الصراع في هذه الدائرة الثالثة هم أهل النخبة فإن ضحايا الصراع في الدائرة الأولى هم من المسيحيين العرب والأجانب.

يتمحور الصراع هنا حول مغالطتين كبيرتين:

المغالطة الأولى: هي اعتبار المسيحية العربية امتداداً للغرب المسيحي. وفي الواقع فلا الغرب مسيحي بالمعنى الديني والعقدي، ولا المسيحية العربية هي امتداد له.

والمغالطة الثانية: هي اعتبار المسيحيين العرب أداة أو حليفاً للسلطة الداخلية عندما تكون هذه السلطة في حالة صدام مع الحركة الأصولية الإسلامية. وفي الواقع فإن للمسيحية العربية من المواقف الوطنية ما يتجاوز العلاقة مع السلطة على النحو الذي يبرز بشكل واضح وجلي في لبنان أو في مصر.

إن المبالغة في تبسيط معادلات الصراع من خلال الاستعداء المطلق لسلطة ما، ومن خلال تصنيف المسيحية العربية بأنها وجه آخر للحضور الغربي المعادي، وأداة بيد السلطة القمعية، هذا التبسيط أدى ويؤدي إلى كوارث وطنية على النحو الذي توالت وقائعه في الجزائر على نطاق واسع، وفي صعيد مصر على نطاق محدود حتى الآن.

من حيث الشكل، تنظم دول العالم المتقدم نفسها من خلال الأحزاب السياسية، ومن خلال مؤسسات ديمقراطية تمثيلية يكون الحكم بموجبها للأكثرية، فيما تتمتع الأقلية بحق المعارضة. أما في دول العالم المتخلف فإن التنظيم السياسي المجتمعي يتم غالباً بإحدى وسيلتين: إما بالفرض العسكري أو

بالاستقطاب الديني. إذا كانت الصيغة الأولى تقود إلى دوامة الانقلابات والانقلابات المضادة (سوريا والعراق في الخمسينات) فإن الصيغة الثانية تؤدي إلى الأصولية. إنَّ الأصولية، كحركة سياسية في تطلعها إلى السلطة، تستخدم الدين أداة لتحقيق أهداف سياسية سلطوية (ولا نقول تسلطية)، وهي لا تستخدم السلطة للتبشير بالدين ونشر تعاليمه، وبالتالي فإن الأصولية ليست موجهة ضد المسيحيين العرب إلاّ بمقدار ما يخدم هذا التوجه أهدافاً سياسية في الصراع مع السلطة الداخلية، وبقدر ما تتعاطف دول أجنبية مع هذه السلطة يصبح رعايا هذه الدول أهدافاً للاعتداء، ليس لأن دينهم مختلف، بل لأن الاعتداء عليهم يشكل أداة ضغط على حكومات دولهم. وفي الحالتين قد تحقق الحركة السياسية الأصولية هدفاً تكتيكياً مرحلياً، ولكنها تخسر الهدف الأسمى والأبعد بما تلحقه بالإسلام وبسمعته من ضرر، وبما تتسبب به من ردود فعل معادية للأقليات الإسلامية في المجتمعات غير الإسلامية.

مع ذلك فإن الخطأ أن ينطلق رد فعل المسيحية العربية من الشعور بالأقلية، ذلك أن قاعدة هذا الشعور هي الخوف، والخوف يقود إلى واحدة من ثلاث حالات، أو إلى الحالات الثلاث معاً: **الحالة الأولى**: هي التقوقع والانعزال الذاتي مما يعطل دور المسيحية العربية في المجتمع العربي. **والحالة الثانية**: هي الهجرة إلى الخارج، وفي الهجرة ضياع وتخلٍّ عن فعل الشهادة. **أما الحالة الثالثة**: فهي احتمال الوقوع بين رحى المواجهة بين الغرب والإسلام والتي يُفلسَف لها منذ بدايات نهاية الحرب الباردة، ومن أبرز فلاسفتها صموئيل هاتنغتون في دراسته عن «صراع الحضارات».

من المفيد، بل ومن الضروري، أن ينطلق رد فعل المسيحية العربية من تفهم بسيكولوجية الأصولية الإسلامية كحركة سياسية تعمل، أولاً، على توظيف العواطف الدينية البريئة من أجل تحقيق أهداف سياسية، وتعمل، ثانياً، على استثمار المشاكل الاجتماعية وخيبات الأمل الوطنية بهدف توسيع قاعدتها الشعبية، وتعمل، ثالثاً، على الإيحاء بأنها توصَّلت إلى حل نهائي إلَهي - ديني - لكل ما يعاني منه الناس. وبالتالي فإن المهم جداً أن تدرك المسيحية العربية أن هذا الأسلوب من العمل السياسي يضع الحركة الأصولية الإسلامية حكماً في حالة تماس مع غير المسلمين، الذين لمجرد أنهم غير مسلمين، فهم يرفضون بنظرها

الحل الإلّهي (؟) ويعصون بالتالي إرادة الله مما يبيح الاعتداء عليهم؟!.. ويشمل هذا الموقف المسلمين الرافضين لهذه المدرسة، والذين يتهمون بالخيانة أحياناً وبالكفر أحياناً أخرى.

رد فعل المسيحية العربية يجب أن يكون جزءاً من رد فعل عربي إسلامي - مسيحي مشترك، ينطلق من ثقافة المعاناة الواحدة، سواء من جراء الصعوبات الاقتصادية أو التردي الاجتماعي، أو من جراء خيبات الأمل الوطنية، أو من السلوك العدائي للغرب من حيث أنه سلوك استعلائي ليس موجهاً ضد المسلمين وحدهم بل ضد المسلمين والمسيحيين معاً كعرب وكشرقيين، وأن العدو الإسرائيلي لا يفرق، في نهجه العدواني، بين مصري مسلم ومصري قبطي، ولا بين لبناني مسلم ولبناني مسيحي، وبذلك يمكن إعادة الكرة إلى ملعب الأصولية كحركة سياسية محددة، بمعنى وضعها وجهاً لوجه أمام السلطة، وأمام المجتمع من دون أن يُسمح لها باستخدام أدوات غير شرعية في صراعها، فإما أن تسقط السلطة ديمقراطياً وليس بالإرهاب والعنف، وإما أن يسقطها المجتمع الأهلي ديمقراطياً وليس بالإرهاب والعنف كذلك.

ولكن حتى يمكن الارتفاع برد فعل المسيحية العربية إلى هذا المستوى من المسؤولية الوطنية القومية، لا بد من رد فعل إسلامي يلتزم بصورة خاصة بالمهام الأساسية الآتية:

المهمة الأولى هي رسم خط فاصل بين الإسلام كدين والحركة الأصولية كحركة سياسية، أي بين العقيدة الدينية والاستغلال السياسي لها.

المهمة الثانية هي رسم خط فاصل ثانٍ بين الإسلام كدين والأنظمة السياسية التي لا تحترم المبادىء الشرعية أو الأخلاقية للشريعة الإسلامية، أي بين سماحة الإسلام وسوء سلوك السلطة. فكما أنه لا يجوز أن تنسحب مساوىء الأصولية على الإسلام، كذلك يجب أن لا تنسحب مساوىء بعض الأنظمة السياسية على الإسلام. فلا الصراع ضد الحركة الأصولية هو صراع ضد الإسلام، ولا الدفاع عن مثل هذه الأنظمة هو دفاع عن الإسلام.

المهمة الثالثة هي رسم خط فاصل ثالث بين المسيحية العربية من جهة وعملية الصراع على السلطة القائمة بين الحركة الأصولية والأنظمة السياسية من جهة ثانية. فالوقوف مع السلطة ليس وقوفاً ضد الإسلام؛ لأنه ضد الحركة

الأصولية، والوقوف ضد السلطة ليس تحالفاً مع الأصولية ضد إسلام السلطة. فليس كل من يقف ضد السلطة هو معاد للإسلام، وليس كل من يقف معها معاد للأصولية. إن اختصار العمل السياسي الوطني بهذا الأفق الضيق والمتزمت يلحق أكبر الضرر بالسمعة الإسلامية، وبالقضية العربية، وبمعادلات السلم الأهلي في كل دولة عربية.

ليس بزيت القمع تُخمد نار الحركة الأصولية. إن المعالجة تتطلب وعياً أعمق، ورؤية أشمل، وهما أمران يحتمان المزيد من التوعية الدينية لوضع حد للتناقض بين التحديث والموروث الديني، ولتحقيق المزيد من الانفتاح الاجتماعي والتنمية الاجتماعية؛ ولفتح المزيد من الآفاق أمام حرية التعبير والديمقراطية السياسية، وتأصيل ثقافة الحوار الإسلامي ـ المسيحي العربي، ويحتمان فوق ذلك كله كبح جماح الهجمة الغربية الاستعدائية ضد الإسلام في عالم ما بعد الحرب الباردة.

يفتقر العالم العربي إلى «ثقافة حوارية»، أولاً: بين السلطة والقوى المعارضة لها، كالحركة الأصولية مثلاً، وثانياً: بين المسلمين والمسيحيين. فثقافة الحوار تنطلق من محاولة البحث عن الحقيقة في وجهة نظر الآخر، بمعنى أن هذه الثقافة تتطلب الإقرار الواقعي بأن الحقيقة ليست ملكاً مطلقاً لأي طرف، وأن الاعتقاد بصوابية أي طرف لا يعني بالضرورة أن الآخر على ضلال. فالحوار يجب أن ينفتح على وجهات النظر الأخرى وأن يحترمها وإن اختلف معها، وأن يتقبلها بدون أن يعني بالضرورة الالتزام بها إلاّ بمقدار الاقتناع بصوابيتها.

أما تصرف السلطة، أو الحركة الأصولية على أساس احتكار الحقيقة الكاملة والمطلقة، وإهمال وجهات نظر الآخرين أياً تكن، فإنه يؤدي إلى احتقان في المجتمع يعبر عن نفسه بوسائل عديدة، أبسطها النكتة، واسوأها الهروب إلى المخدرات، وبينهما الاحتماء بالأصولية كأداة لتوظيف الدين، في إضفاء هالة من الاحترام على وجهات نظر مرذولة ومواقف سياسية منبوذة.

المهم أن تعيد الدول المعنية النظر في مقارباتها للعمل العام بحيث تمكِّن الحركة الأصولية من الخروج من ردائها الديني لتمارس حقها كحركة سياسية في مجتمع حر منفتح، إلى جانب حركات سياسية أخرى، وبحيث يحفظ المجتمع الإسلامي والعربي، سواء كان يتمتع بتعدد ديني أو مذهبي أو إثني، وحدته وأمنه واستقراره.

الإسلام والمسيحية والغرب

لا بدَّ، بداية، من محاولة سريعة لتصحيح بعض الأخطاء الشائعة التي تغذي ذاكرتنا التاريخية بتصورات مربكة ترسم في أذهاننا إطاراً مشوشاً للعلاقات بين الإسلام والغرب.

الخطأ الشائع الأول هو الاعتقاد بأن الغرب يعني المسيحية الغربية. إن الواقع هو أن المسيحية تشعر بالغربة في المجتمعات الغربية، حتى أن نسبة الذين يواظبون على حضور الشعائر الدينية في بعض الدول الأوروبية الغربية لا تتجاوز العشرة بالمئة.. كما أن أعداداً متنامية من الشباب تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والرابعة عشرة يعلنون في استطلاعات الرأي انهم بلا دين[1]. وفي أوروبة الشرقية «هناك ضعف مماثل في الكنائس على الصعيد المؤسسي بسبب فرض أيديولوجية ملحدة لأكثر من نصف قرن .. وهكذا فإن التساؤل حول بقاء دولة أوروبية يمكن أن نسميها حقاً دولة مسيحية هو سؤال معقد ويتطلب إجابات على صعد مختلفة»[2].

في ثقافتنا الإسلامية أن السيد المسيح هو كلمة الله، وأنه وُلد من أم عذراء فكان مثالاً للطهارة. وفي ثقافتنا الإسلامية أيضاً أن المسيح كان يشفي المرضى ويحيي الموتى بإذن الله. وفي ثقافتنا المسيحية كذلك أنه بوداعته كان يردد عبارته الشهيرة «من ضربك على خدِّك الأيمن فأدر له الخد الأيسر»، كما كان يدعو

(١) ورقة لجنة الإسلام في أوروبة، الصادرة عن مجلس الكنائس الأوربية ومجلس الأساقفة الكاثوليك الأورروبيين حول موضوع المعاملة بالمثل. جنيف ٨ ـ ١٠ ـ ١٩٩٤.

(٢) المصدر السابق.

المؤمنين إلى أن «يحبُّوا أعداءهم»، ولكن الثقافة الغربية استبدلت المسيح وثقافة المحبة عند المسيح بثقافة القتل عند «رامبو»، ذلك القاتل الذي يستمد بطولته الأسطورية من وحشية الفتك بضحاياه.

وفي ثقافتنا الإسلامية أنَّ النبيّ محمد عليه السلام هو رسول الله الصادق الأمين، تحمل صورته من التضحية والإيثار ما ينوء تحته أي إنسان آخر، غير أن الثقافة الغربية تصرُّ على أن تقدِّم لنا هذا النبي الذي أرسله الله ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ومن الضلالة إلى الهدى، على الصورة المشوَّهة التي رسمها «سلمان رشدي» في آياته الشيطانية، ذلك الكتاب الذي أصبح أحد مصادر الثقافة الغربية المشوَّهة عن الإسلام.

ثم إنَّ في ثقافتنا الإسلامية أن مريم العذراء تربَّت في كنف الله وحفظه، فكانت مختارة ومفضَّلة عند الله على نساء العالمين، وكانت مثالاً للعفة والسمو والطهارة، لم يمسسها بشر ولم تكن بغياً، غير أنَّ مريم العذراء لم تعد رمزاً في الثقافة الغربية، أصبحت «مادونا»، بما تمثله من فحش وفجور ورذيلة، الرمز البديل.

ولذلك فإن الخلاف الذي نشب في مدينة الناصرة داخل أرض فلسطين المحتلة بين أهل المدينة من المسلمين والمسيحيين حول بناء مسجد مجاور لكنيسة البشارة كان يمكن تجنبه في ضوء هذا التلاقي حول قدسية السيدة مريم وموقعها السامي في القرآن الكريم وفي العقيدة المسيحية ولكن من المؤسف أن اليد الاسرائيلية كانت أقدر في إشعال الفتنة.

كذلك فإن في ثقافتنا الإسلامية أن المسيح هو رمز للسلام والمحبة والتسامح، وأن يوم ولادته هو يوم سلام، ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾، ولكن الثقافة الغربية أخضعت هذه الذكرى إلى مقاييس السوق، فاستبدلت ثقافة المسيح بثقافة «بابا نويل»، تلك الشخصية التي اخترعها في عام ١٨٢٢ الشاعر الأميركي (ابن أحد قساوسة نيويورك الفاحش الثراء) كليمنت كلارك مور، في قصيدته الشهيرة «زيارة من سان نيكولاس »، وبدلاً من استلهام روحانية الذكرى واستحضار تعاليمها الإلَهية السامية، حوَّلتها الثقافة الغربية إلى مناسبة للتسويق وتحريك السوق، مثل عيد فالنتين.

الخطأ الشائع الثاني هو الاعتقاد بأن الإسلام يعني العرب. إنَّ الإسلام أكبر

من العرب. إنه يمتد على طول عشرة آلاف ميل من أندونيسيا حتى المغرب. يضم العالم الإسلامي حوالي المليار إنسان، أي: ما يعادل سدس البشرية، يعيشون في حوالي ٤٠ دولة، وينقسمون إلى ١٩٠ إثنية، ويتكلمون مئات اللغات واللهجات، وللغرب علاقات مع دول إسلامية في أفريقيا، وفي آسيا. ومن قصر النظر اعتبار علاقة الغرب مع الأمة العربية مثالاً وحيداً، أو نموذجاً عاماً، لعلاقاته مع بقية دول العالم الإسلامي.

الخطأ الشائع الثالث هو أننا عندما نقيِّم علاقاتنا مع الغرب، أو عندما يقيِّم الغرب علاقاته معنا، نقفز نحن، ويقفز هو، من فوق المسيحيين العرب، ونتجاهل ـ نحن والغرب ـ الدور الذي قاموا به في السابق، والذي يمكن أن يقوموا به في المستقبل، كجسر اتصال وتواصل، وليس مجرد كمٍّ مهمل منا ومن الغرب. لعل أسوأ ما في هذا الخطأ الشائع هو أننا ـ نحن والغرب ـ عندما نقفز من فوق الحضور المسيحي العربي نرتكب جريمة أخلاقية وعلمية في سوء توصيفنا لحقيقة كون المسيحيين جزءاً أصيلاً وعضوياً من جسد الأمة. فنحن، أو بعضنا على الأقل، يعتبر المسيحيين العرب طابوراً خامساً للغرب، ورأس جسر له في قلب الأمة تكريساً لإدانة جماعية تختصرها العبارة التبسيطية التي تقول: «أمة الكفر واحدة». أما الغرب، فهو عندما يقفز من فوق المسيحيين العرب فإنه يرتكب جريمة سوء استغلال مسيحيتهم، إذ يحاول أن يجعل منهم أقلية ـ وهم جزء من الأكثرية العربية ـ وأن يجعل من نفسه حامياً للأقليات، وتالياً حامياً لهم، مما يعطيه شرعية التدخل باسمهم دون موافقتهم، وحتى رغماً عنهم.

من هنا أهمية ربط الحوار والتفاهم الإسلامي ـ المسيحي في لبنان بالحوار والتفاهم الإسلامي ـ المسيحي العربي، كما ورد في صيغة الإرشاد الرسولي، الذي وقَّعه البابا يوحنا بولس الثاني أثناء زيارته إلى لبنان في مايو ـ أيار ١٩٩٦. فالتشديد على الروابط، وعلى الجذور الأصيلة للمسيحية العربية في الأمة العربية، يشكل علامة صحة وعافية في وجه التحريف الذي يأتي من هنا والانحراف الذي يأتي من هناك.

مرَّ حوالي الألف عام من الصراعات بين الإسلام والغرب، تركت هذه الصراعات آثاراً عميقة في الذاكرة التاريخية لكل منهما، يغذيها باستمرار التراث الثقافي المكتنز بصور الاستعداء ومشاعر الكراهية. إنَّ دول الغرب المطلة على

البحر المتوسط، والتي دخلها المسلمون كلياً أو جزئياً (اليونان، البرتغال، أسبانيا، إيطاليا) لا تزال حتى اليوم تقيم احتفالات سنوية في ذكرى انتصارها على الإسلام، أما بقية الدول الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) فإنها تستخدم الجاليات الإسلامية المهاجرة إليها من الدول العربية والهند والباكستان وأفريقيا وتركيا للتعبير عن مشاعرها الموروثة.

في الأساس، فإن الثقافة الغربية هي ثقافة إلغائية للآخر، تفرض مقاييس للعصرنة وللحداثة من الملبس والمأكل والمشرب إلى السلوك الاجتماعي والنظام السياسي، تتوافق مع ذوقها ومع تجربتها ومع معطياتها ومع خياراتها ومصالحها، دون أي مراعاة لأذواق الآخرين وتجاربهم التاريخية ومعطياتهم الاجتماعية وخياراتهم الإنسانية ومصالحهم الخاصة. ولأن خلفية الإلغاء تكمن في ضمير هذه الثقافة، فإنه من الطبيعي أن تتحسب لرد فعل سلبي رافض من الآخر الذي تعمل على إلغائه، وأن تتحسَّب تالياً إلى حتمية الاصطدام به؛ إن نظرية «صراع الحضارات» التي طلع بها صموئيل هنتغتون ليست أكثر من وجه عصري لنظرية بنجامين كيد Benjamin Kidd، التي يدعو فيها إلى هيمنة العنصر الأنكلوسكسوني على العالم؛ لأنه، كما يدَّعي، «العنصر الأقوى والأفضل، ولأنه رائد التحديث والتطوير الإنسانيين». ذهب ألبرت بايت Albert Bayet إلى حد اعتبار الاستعمار إثراء للشعوب المستعمرة فكرياً وعلمياً وحضارياً مما يجعل منه ـ أي من الاستعمار ـ واجباً على الشعوب المتقدمة وحقاً للشعوب المتأخرة.

لعل أول خطوة عملية ربطت بين التحديث والتغريب تلك التي قام بها في القرن الماضي في الهند «السير» سيد أحمد خان.

أقام سيد أحمد في مدينة «أغرا» قرب دلهي ـ التي يوجد فيها ضريح تاج محل ـ في عام ١٨٧٥ معهداً باسم الكلية المحمدية الشرقية ـ الإنكليزية (Muhammadan Anglo-Oriental College)، غرست هذه الكلية البذور الأولى لهوية إسلامية قامت عليها الحركة السياسية الإسلامية في الهند.

تخرَّجت من تلك الكلية، التي تحولت إلى جامعة، شخصيات تؤمن بالعصرنة والتحديث. نجح قادة، أمثال محمد علي جناح ومحمد إقبال، في توظيف هذه الشخصيات في الحركة التي ولدت على يديها الدولة الباكستانية الجديدة في عام ١٩٤٨. تخرَّج جناح من لندن، وكان يتطلع إليها دائماً لاستلهام

أفكاره السياسية، كذلك فإن إقبال، الذي تخرَّج من جامعة كمبريدج، غالباً ما كان يستشهد في كتاباته بآراء المحدثين الأوروبيين. كان جناح بلباسه وسلوكه الاجتماعي ولكنته الإنكليزية يقدم نفسه مثالاً للمسلم العصري، أما في العالم العربي فقد تأثر رائدا حركة التجديد الشيخ محمد عبده (شيخ الأزهر) والشيخ رشيد رضا بجمال الدين الأفغاني الذي تأثر هو نفسه أيضاً بالثقافة الغربية، ثم إن الحركات السياسية التي شهدتها مناطق متعددة من العالم الإسلامي، مطلع القرن الحالي، حملت مساعيها التجديدية بصمات غربية عميقة، من الشاه ـ الأب والابن ـ في إيران إلى أتاتورك في تركيا، إلى جناح في الباكستان. كان هؤلاء القادة يستلهمون من الفكر الغربي، ومن التجارب الغربية الآراء والتصورات لصياغة مجتمعاتهم، وتكوينها وفق قواعد المنطق الغربي ومقاييسه.

وهكذا، فإن العصرنة أصبحت مرادفة للثقافة وللتقنية وللصناعة الغربية، وشمل ذلك أيضاً أنظمة الحكم الديمقراطية والتمثيل الشعبي، وأنظمة العمل السياسي الحزبي والنقابي.

رداً على هذا التوجه، وفي ضوء انعكاساته السلبية على قيم المجتمعات الإسلامية، قامت مؤخراً حركة معاكسة استهدفت «أسلمة المعرفة»، كان إسماعيل الفاروقي أحد رواد هذه الحركة منذ عام ١٩٨٢، وبعد اغتيال الفاروقي في الولايات المتحدة تابع المسيرة علماء كبار في كافة حقول المعرفة، نذكر منهم على سبيل المثال:

- علي أشرف، في الثقافة الإسلامية (١٩٨٥)
- خورشيد أحمد، في الاقتصاد الإسلامي (١٩٨١)
- كليم الصديقي، في البنك الإسلامي (١٩٨٣)
- بايونس، في الاجتماع الإسلامي (١٩٨٥)
- عزيز أحمد، في الأنتربولوجيا (علم الإنسان) (١٩٨٨)

يرسم مونتغمري وات (أحد المستشرقين الأعلام) صورة للإسلام كما يراها في الفكر الغربي. تحدد معالم هذه الصورة المعتقدات التالية:

١ ـ أن الإسلام دين مزوَّر، وأنه تحوير متعمد عن الحقيقة الدينية كما جاءت بها المسيحية.

٢ ـ أن انتشار الإسلام جرى بحدِّ السيف.

٣ ـ أن الإسلام هو دين الدفاع عن الشهوانية.

٤ ـ أن محمداً ﷺ هو عدوُّ المسيح.

وبصيغة المفكر السياسي لا المستشرق، يرسم الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه «اقتناص اللحظة» صورة الإسلام كما يراها في الذهن الأميركي فيقول (ص ١٩٥)(١): «إنَّ الأميركيين ينظرون إلى المسلمين على أنهم غير متحضرين، برابرة، مزاجيون، لا يستقطبون الانتباه، إلاّ لأنَّ بعض قادتهم يحكمون مناطق تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف من النفط (ص ١٩٤). والأميركيون يذكرون الحروب الثلاثة التي شنها العرب للقضاء على إسرائيل، (اتهم نيكسون، خلال فضيحة وترغيت، باللاسامية بسبب الشتائم المسجلة بصوته ضد اليهود)، ويذكرون الرهائن الأميركيين الذين اعتقلهم الخمينيون المتعصبون، ويذكرون عملية الهجوم الإرهابي على أولمبياد ميونيخ، التي قام بها فلسطينيون من منظمة أيلول الأسود، ويذكرون مذابح الميليشيات الإسلامية في لبنان(؟)، وتفجير الطائرات المدنية بواسطة سوريا وليبيا(؟)، ومحاولة صدام حسين ضم الكويت على الطريقة الهتلرية». ويلخص نيكسون هذه الصورة بقوله: «ليس لأي أمة في العالم، ولا حتى للصين صورة سلبية في الضمير الأميركي مثل صورة العالم الإسلامي».

يمكن، ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين، اختصار نقاط الصراع بين الغرب والإسلام بما يلي:

١ ـ النفط، إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً وعائدات.

٢ ـ سقوط الشيوعية وإعادة الاعتبار إلى التراث المسيحي ـ السياسي، أي: إلى البعد الديني للسياسات الغربية وخاصة الأميركية.

٣ ـ فشل المسلمين في تقديم صورة إيجابية عن مجتمعاتهم.

٤ ـ تصاعد الشوفينية الغربية، وتوجيه مشاعر اللاسامية في الغرب باتجاه المسلمين للتحرر من عقدة اضطهاد اليهود.

---

(١) **Richard Nixon, Zeize the Moment, American Challenge in a One - Superpower - world, (Simon & Schuster, N. Y. 1992).**

٥ - وهكذا، وبفضل صناعة ثقافة الإرهاب التي يتفنن الإعلام الغربي في تسويقها وترويجها، أصبحت الأصولية الإسلامية الوجه الآخر للإرهاب، وأصبح الإسلام، بهذا المعنى، كله أصولية، وارتسم في ذهن الغربي أن في أعماق كل مسلم إرهابياً متطرفاً يتحين الفرصة للانقضاض عليه.

من السهل جداً إعداد ملفات الاتهام وصياغة أحكام الإدانة ضد الغرب، ولكن لا يبدو أننا بلغنا من الجرأة، في ممارسة النقد الذاتي، القدر الكافي الذي يمكِّننا من أن نرى عيوبنا بعيوننا، فنحن نادراً ما ندرك أن التضامن الإسلامي يقوم على حوافز سلبية في معظمها (العدو المشترك والمعاناة المشتركة)، وأنه نادراً ما تلعب حوافز ذات طابع إيجابي دوراً في بلورة هذا التضامن وتعزيزه (كالإيمان الواحد والقيم المشتركة، أو حتى المصالح المتبادلة).

في ضوء هذه الوقائع تجد أوروبة نفسها محصورة بين خطرين، أو بين احتمالين للخطر: **الاحتمال الأول** هو: روسيا الأرثوذكسية ما بعد انهيار الشيوعية.

والاحتمال الثاني هو: الإسلام المتصاعد في الشرق الأوسط، وفي جنوب المتوسط، وفي آسيا الوسطى.

بالنسبة للاحتمال الأول: هناك شعور روسي مكبوت بالعداء نحو الغرب، وهو شعور تتوقف درجة انفجاره وسرعة انتشاره على طبيعة العلاقات التي يمكن أن تقوم بين روسيا والصين، فروسيا لا تستطيع أن تخوض معركة على جبهتين معاً: الجبهة الأوروبية في الغرب والجبهة الصينية في الشرق.

إن إمكانية أن تستعيد روسيا الموقع السوفياتي السابق في لعبة الأمم، كقوة عالمية، لا تزيد نسبتها، حسب تقديرات خبراء الستراتيجيا، على الثلثين في العشرين سنة المقبلة. بالمقابل يعطي هؤلاء الخبراء الصين نسبة تصل إلى أربعة أخماس، غير أن شعور العداء نحو الغرب هو في الصين أكبر منه في روسيا، لذلك فإن أوروبة إذا لم تستطع أن تضرب روسيا بالصين، فإنها ستكون أقرب إلى البحث عن معادلة للتفاهم مع روسيا على حساب الصين.

هنا لا بدَّ أن نأخذ في الاعتبار أن الدول الإسلامية في آسيا الوسطى تقع بين الصين وروسيا، الأمر الذي يؤهلها؛ لأن تلعب، من خلال موقعها الجغرافي ومن خلال ثرواتها النفطية الكبيرة، دوراً أساسياً في تقرير مصير هذا الصراع،

ولعل الانفجار الذي وقع مؤخراً في مقاطعة سينكيانغ (تركستان الشرقية) في الصين مؤشر أولي على ذلك. تواجه هذه المحاولة الأوروبية صعوبة أساسية تتمثل في ردِّ الفعل الروسي على مخطط توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل عدداً من دول أوروبة الشرقية، التي كانت عضواً في حلف وارسو، والذي سقط بسقوط الاتحاد السوفياتي. ورغم التزام أوروبة بعدم نقل أسلحة نووية إلى هذه الدول في المستقبل، فإن عملية التوسعة تشكل تحدياً للشعور القومي الروسي الذي لا يريد أن يرى البديل عن الشيوعية، وصول حلف الأطلسي إلى أبواب الكرملين.

أما بالنسبة للاحتمال الثاني: وهو الإسلام المتصاعد، فإن خبراء الستراتيجيا يعتقدون أن ثمة فرصة لا تتعدى العشرين بالمئة فقط بأن يبلغ هذا التصاعد حداً يشكل معه خطراً حقيقياً على الغرب. وخلافاً لبعض النظريات الغربية الاستعدائية ـ دراسة صموئيل هنتغتون ـ فإن الإسلام أقرب لأن يتفاهم مع الغرب المسيحي، أهل الكتاب، من أن يتفاهم مع بوذية وكنفوشية الصين.

ثم أنَّ هناك احتمالات عدة لوقوع تباينات في وجهات النظر، وفي المصالح بين العالم الإسلامي وروسيا خاصة في دول آسيا الوسطى قد تصل إلى حدّ الانفجار، فالأقليات الروسية في هذه الدول الإسلامية غير مستقرة وغير مطمئنة إلى مستقبلها، وحدود هذه الدول مع روسيا متداخلة، ومصالحها ـ النفطية والمالية والتجارية ـ متناقضة، لذلك فإن في مصلحة الغرب تجنُّب الدخول في حالة عداء لا مبرر له مع الإسلام، خاصة إذا وجد الغرب نفسه مدفوعاً نحو مجابهة مع روسيا، يحتاج فيها إلى التحالف مع الإسلام.

على الرغم من التباينات العديدة بين أوروبة والولايات المتحدة فإنهما يشكلان معاً ما نتوافق على تسميته بالغرب، بما تحمله هذه التسمية في أذهاننا من مضامين ثقافية وتربوية، وبما يتطلع الغرب إلى تحقيقه من أهداف سياسية ومصالح اقتصادية.

صحيح أن الولايات المتحدة تعمل على تثبيت أقدامها في قارتها من خلال اتفاق النافتا الذي يجمعها إلى كندا والمكسيك ومستقبلاً إلى أميركا اللاتينية، وصحيح أنها تعمل كذلك على تثبيت، وعلى تكثيف جسورها عبر الباسيفيكي مع آسيا، إلاّ أنها ليست مستعدة؛ لأن تدير ظهرها إلى الأطلسي، وهي لن تتخلى عن

شراكتها الحضارية مع أوروبة رغم كل مظاهر الشخصية المستقلة التي تحاول أوروبة التأكيد عليها من خلال مشاريعها الاتحادية. ثم إنَّ المحاولات الأميركية لتثبيت أقدامها في الشرق الأوسط، وفي الخليج العربي خاصة، تعكس تطلعات استراتيجية بإقامة رأس جسر نحو آسيا (التي تبني نهضتها الصناعية على نفط الخليج وأسواقه)، ورأس جسر نحو أوروبة (التي ترتجف هلعاً إذا شعرت بأن طريق النفط ـ أنابيب وممرات بحرية ـ معرَّض؛ لأي خطر قد يحول دون وصول النفط إليها أو حتى قد يؤخر وصوله).

إذا لم يكن في مصلحة روسيا أن تفتح على نفسها جبهتين، واحدة مع أوروبة والثانية مع الصين، فإنه ليس في مصلحة أوروبة أن تفتح على نفسها جبهتين، واحدة مع روسيا والثانية مع الإسلام. يبقى بالنسبة لنا السؤال الأهم، وهو: أين مصلحة الإسلام في كل ذلك؟

بداية، لا بدَّ من التأكيد على أنه ليس للإسلام أي مصلحة في أن يكون معادياً لأوروبة، أو معادياً لروسيا، أو معادياً للصين، وليس له مصلحة في أن يتحالف مع أي منهم ضد الآخر، ثم إنه ليس له مصلحة في أن يكون مجرد قوة سائبة يتنافس الآخرون على استقطابها لاستخدامها في صراعاتهم وبمعزل عن مصالحه هو، أو حتى ضد مصالحه على النحو الذي سبق وجرى خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ولا بدَّ، ثانياً، من التأكيد على أن الإسلام لا يستطيع أن يدير ظهره لوقوع أي من هذه الصراعات التي بدأت ملامحها ترسم، منذ الآن، معالم القرن الواحد والعشرين. فالعالم الإسلامي جزء من هذا العالم؛ وهو جزء من الصراع ومن معادلاته المستقبلية.

ولا بد، ثالثاً، من التأكيد على أهمية وعلى ضرورة أن يتحول العالم الإسلامي من مشروع تكتل إلى جبهة، ومن كمٍّ (في عدد السكان، وفي عدد الدول والمساحة الجغرافية) إلى قوة استراتيجية، ومن حجر على رقعة الشطرنج إلى لاعب.

عندما يرتفع العالم الإسلامي إلى هذا المستوى باستقوائه بذاته عقيدياً (بالإسلام)، وديموغرافياً (مليار مسلم)، وجغرافياً (بطول ١٠ آلاف ميل من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي)، ومادياً (ثلاثة أرباع إنتاج العالم من النفط)، عند ذلك تتغير قواعد اللعبة الدولية، وتتبدل أسس وأصول التعامل معه.

يكفي الحدُّ الأدنى من التضامن الإسلامي حتى ينتقل هذا العالم، الذي يتوفر على كل عناصر القوة، من مرحلة التلاعب به إلى مرحلة اللعب مع الآخرين.

كان التغريب مرادفاً للاستعمار، ولكنه يكاد الآن يصبح مرادفاً لتعميم شعارات اجتماعية وسياسية جذابة كالديمقراطية والاقتصاد الحرِّ. كان التغريب بمضمونه الاستعماري المباشر يُفرض علينا (وعلى الآخرين) بالقهر وبالقوة العسكرية، الآن يتسلل التغريب إلينا عبر الأقنية الإعلامية والثقافية ليصبح، من دون أن ندري، جزءاً من قناعتنا وليكوِّن أحد الأسس التي تقوم عليها شخصيتنا. إن ربط تطورنا الاقتصادي، وتالياً تطورنا الاجتماعي، بحركة الاقتصاد العالمي وبقواعده وبموازيته يحتم علينا قبول نوع من الارتباط لم يكن الاستعمار المباشر بالضرورة أسوأ منه.

كان التغريب بالاستعمار المباشر يحاول أن يفرض علينا واقعاً احتوائياً، ففشل. التغريب اليوم يحاول أن يفرض علينا واقعاً إلغائياً، فهل يفشل؟

إن الإلغائية، وهي غاية الثقافة الغربية والصفة الأساسية التي تتميز بها، تستهدفنا كما تستهدف غيرنا من الأمم. من هنا فإذا كانت العَوْلمة هي عَوْلمة التغريب حضارياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً فإن الإسلام، كرسالة من عند الله إلى العالمين، يجد نفسه مستهدفاً بالإلغاء، مما يحمله على الدفاع عن نفسه.

إن الدفاع عن النفس، في مثل هذه الحالة، لا يكون بالعنف ولا بالإرهاب، لأننا لسنا في معركة عسكرية؛ نحن في معركة حضارية، يتطلب فيها الدفاع عن العقيدة تقديم الإسلام كمعطى حضاري من عطاءات الله، وكفكر اجتهادي متطور مؤهل لإنقاذ البشرية من الإسفاف الذي تهبط إليه.

كذلك فإن مقاومة الإلغائية لا تكون بالانغلاق على الذات؛ لأن الانغلاق يؤدي إلى الاختناق وهو هدف الإلغائية. مقاومة الإلغائية تكون بانفتاح المستقوي بعقيدته، الواثق بمضمونها الحضاري وبرسالتها الإنسانية.

لا نستطيع أن نتصدى للفكر الإلغائي بكواتم الصوت تركَّب على فوهات المسدسات، أو بسكاكين المطبخ تجز رقاب الأبرياء، أو بعبوات ناسفة تزرع في محطات القطارات؛ نتصدى للفكر الإلغائي بفكر إسلامي سمح متطور ومبدع.

نقاوم الإلغائية بالاستيعابية، تلك الميزة التي اتسمت بها الحضارة الإسلامية على مرِّ التاريخ. من الواضح أنَّ ثمة شعوراً في العالم الإسلامي بأن العلاقات مع العالم الغربي تمر في مرحلة التأسيس لصراع عقائدي ـ حضاري يستهدف إلغاء الآخر، وأن الآخر، المستهدف بالإلغاء وبالاستعداء هو الإسلام. إذا كان بعض المفكرين الغربيين يرتكبون جريمة التأسيس لهذه الأيديولوجية الخطيرة، فإن المفكرين الإسلاميين باستنكافهم عن تسفيه هذا الفكر المعادي، وبعدم تصديهم لمنطقه، يرتكبون، من حيث لا يدرون، جريمة الاسستلام له والرضوخ تالياً لمواجهة غير متوازنة وغير متكافئة معه.

يقف الإسلام والغرب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وسقوط الشيوعية، أمام مفترق طرق. الحضارة الغربية تتصرف من منطلق الغلبة، ومن هنا جاءت نظرية فوكوياما باعتبار انتصار الليبرالية الغربية بمثابة نهاية للتاريخ. ستحاول الحضارات الإنسانية الأخرى التأقلم واستيعاب المتغيرات المستجدة، أما الإسلام، الذي أراده الله رسالة للعالمين، فإنه يرفض التدجين أو الذوبان أو الاستيعاب، ويقف مدافعاً عن نفسه وعن رسالته في وجه هذا الانفلاش العلماني بمضمونه الإلغائي.

فالإسلام والغرب العلماني لا المسيحي يمثلان فلسفتين ومنطقين مختلفين لفهم العالم وللتعامل معه. الإسلام مبني على العقيدة، والغرب مبني على المادية العلمانية. الغرب يهمل الإيمان بالله وبالغيب جملة وتفصيلاً، فيما يشكل هذا الإيمان العمود الفقري للإسلام.

يتطلع الغرب إلى تعميم قيمه ومفاهيمه للعدالة ولحقوق الإنسان كما يتطلع إلى تعميم قيمه الأخلاقية بين شعوب العالم جميعها من دون أن يؤدي ذلك إلى وصمه بصفة المستعمر، كما حدث في القرن الماضي وفي مطالع القرن الحالي.

ويدعو الإسلام إلى المحافظة على روح الإيمان، وإلى التمسك بالقيم الأخلاقية وبالنظم الاجتماعية التي نصت عليها الشريعة الإلهية، وهذا يعني أنه في عالم بدأت تسوده، بقوة الغلبة، حضارةٌ واحدة، ينتصب الإسلام رافضاً الاستسلام لهذه السيادة.

هنا يجد الإسلام نفسه في خندق واحد مع المسيحية، حتى أن الفاتيكان،

في معركة القيم التي خاضها في مؤتمر السكان والتنمية، الذي عُقد في القاهرة في عام ١٩٩٥، تحالف مع الإسلام ضد الولايات المتحدة نفسها من أجل منع إقرار تشريع دولي يبيح الإجهاض كأداة للحدّ من زيادة عدد السكان.

يأخذ التباين بين الإسلام والغرب أبعاداً حضارية بارزة المعالم. ففيما تعمل الحضارة الغربية على تكريس مركزيتها في الغرب، نرى أن الحضارة الإسلامية كانت تسمح للمركزية بالتحرك من فاس، في جبال الأطلس، حتى سمرقند، في قلب آسيا الوسطى.

وفيما تتعامل الحضارة الغربية مع الخارج الخاضع للاستعمار أو للهيمنة، كملحق تفرض عليه التكيف بثقافتها وقيمها، نرى كيف أن الحضارة الإسلامية تكوَّنت أساساً من تفاعلات ثقافات الشعوب التي اندمجت في بوتقة الأمة الواحدة من دون أن يُفرض عليها التخلي عن خصائصها الذاتية دينياً أو إثنياً أو لغوياً أو عادات وتقاليد، ذلك أنه ما كان لدينامية الاستيعاب في الحضارة الإسلامية أن تقوم لو لم تحرِّم الشريعة التمييز العنصري، ولو لم تعتبر أهل الكتاب أهل إيمان، وإذا كانت دينامية الاستيعاب هذه إحدى أهم ميزات الحضارة الإسلامية، فإن دينامية الإلغاء هي من أهم ميزات الحضارة الغربية.

ويصل التباين بين الإسلام والغرب إلى نقطة اللاإلتقاء عندما يعتبر الغرب أن نجاحه وتفوقه هو ثمرة أخذه بالرأسمالية وبالعلمنة، وعندما يعتبر، في الوقت نفسه، أن فشل العالم الإسلامي وسقوطه (كما يقول المستشرق أرنست رينان في كتابه «الماركسية والعالم الإسلامي» (ص ٩٧ ـ ٩٨)) هو ثمرة التزامه بالدين. أما العالم الإسلامي فإنه يعزو تفوق الغرب إلى ممارسة الاستعمار النهبي، ويعزو تأخر الشعوب الإسلامية إلى ما تعرضت له من استعمار وابتزاز، وإلى ما واجهته من محاولات استهدفت، ولم تزل، مسخ شخصيتها الدينية واستلحاقها بمراكز قوى معادية لها بدءاً بهولاكو، فالفرنجة الصليبيين، فتيمورلنك، وانتهاء بالغرب (البرتغال ـ أسبانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا ـ بريطانيا وحديثاً أميركا)، ولم تكن حرب الخليج، التي جرت في عام ١٩٩٠، سوى صورة متجددة للحرب التي شنَّها الغرب على عبد الناصر في عام ١٩٥٦، وقبل ذلك للحرب التي شنها الغرب على محمد علي وابنه إبراهيم باشا في القرن الماضي، علماً بأن غزو الكويت كان جريمة قومية بكل المقاييس، ولقد عرف الغرب كيف يستخدم تلك الجريمة لأهداف بعيدة المدى تتعدى موضوع الدفاع عن الشرعية العربية والدولية بتحرير الكويت.

إذا كان ذلك كله يعني حتمية الاختلاف بين الغرب والإسلام، فإنه لا يعني بالضرورة حتمية الخلاف، فالتعايش بينهما يمكن أن يتحقق مع الاختلاف شرط أن لا يعمل أي منهما على إلغاء الآخر بالقهر والإذعان. إن سلام العالم يتعزز بتفاهم الغرب والإسلام وليس بتصارعهما، ولكن في الوقت الذي نلاحظ أن الغرب يعدُّ الدراسات والمخططات والبرامج استعداداً لأيٍّ من الاحتمالين - أي: احتمال التفاهم أو احتمال الصراع - فإننا لا نجد في العالم الإسلامي (من أندونيسيا حتى المغرب) أي: جهد إبداعي يتعدى حدود الانتظار أو مجرد ردات الفعل العابرة.

من أجل ذلك يجدر بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الثقافة والعلوم الإسلامية تشكيل هيئة من علماء مسلمين اختصاصيين يعهد إليها وضع الدراسات المعمَّقة، التي توفر للعالم الإسلامي خيارات مناسبة تمكِّنه من نسج علاقات تفاهمية مع الغرب، واستنفار قواه الذاتية والروحية في الوقت نفسه للدفاع عن عقيدته وعن رسالته العالمية.

القدس بين إسرائيل والفاتيكان

تشكل مدينة القدس نقطة مكانية للقاء بين الإسلام والمسيحية واليهودية، ويؤثّر موقف أحد الأطراف الدينية الثلاثة على موقفي الطرفين الآخرين. ولقد مرت عملية رسم هذه النقطة في أربع مراحل أساسية حتى الآن، هي:

١ ـ محطة ما بعد انطلاق الحركة الصهيونية ـ ١٨٩٧.

٢ ـ محطة ما بعد إقامة إسرائيل والاعتراف بها في الأمم المتحدة ـ ١٩٤٨.

٣ ـ محطة ما بعد احتلال إسرائيل للقدس ـ ١٩٦٧.

٤ ـ محطة ما بعد اتفاقيات التسوية العربية مع إسرائيل:

- مصر، كمب ديفيد ١٩٧٩.
- السلطة الفلسطينية، أوسلو ١٩٩٣. واي ريفر قرب واشنطن ١٩٩٨.
- الأردن، وادي عربة ١٩٩٤.

في **المحطة الأولى** تستوقفنا أربع إشارات أساسية:

أ ـ في ٢٤ كانون الثاني ـ يناير ١٩٠٤، وجه البابا بيوس العاشر رسالة إلى ثيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، رداً على رسالة كان هرتزل قد وجهها إلى البابا طالباً فيها دعم الفاتيكان تهجير اليهود إلى فلسطين.

قال البابا في رسالته الجوابية:

«نحن لا نستطيع أبداً أن نتعاطف مع الحركة الصهيونية. إننا لا نقدر على منع اليهود من التوجه إلى القدس، ولكننا لا يمكن أبداً أن نقرَّه، وبصفتي قيّماً على الكنيسة لا أستطيع أن أجيبك بشكل آخر. لم يعترف اليهود بسيدنا (المسيح)، ولذلك لا نستطيع أن نعترف بالشعب اليهودي، وبالتالي، فإذا

جئتم إلى فلسطين، وإذا أقمتم هناك، فإننا سنكون مستعدين كنائس ورهباناً أن نعمِّدكم (أي نحولكم إلى المسيحية) جميعاً».

ب - وجاء في وثيقة فاتيكانية صادرة في الأول من أيار - مايو ١٨٩٧، ونشرتها Civilta Cattolica (عشية المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل في سويسرا): «مر ١٨٢٧ سنة على تحقيق نبوءة المسيح بأن القدس سوف تُدمَّر.. ولذلك فإن إعادة بناء القدس لتصبح مركزاً لدولة إسرائيل بعد تكوينها يتناقض كل التناقض مع نبوءات المسيح الذي أخبرنا مسبقاً بأن العامة (أي غير اليهود) سوف تسيطر على القدس حتى نهاية زمن العامة (جنتيل)، أي حتى نهاية الزمن».

جـ - لعل القديس بولس هو أول من أعلن المبدأ بأن استمرار اليهود لا يعود إلى قوة إيمانهم، أو إلى ثقافتهم، أو إلى وحدتهم العنصرية، ولكن استمرارهم يعكس إرادة إلّهية بأن يبقوا في حالة مزرية.

كذلك فإن القديس أوغسطين يقدم اليهود كجماعة محتقَرة ليكونوا أداة لتحقيق نبوءات دينية بمعاقبتهم لأنهم رفضوا المسيح ولم يعترفوا به. (راجع أوغسطين: مدينة الله - ترجمة ماركوس دودس - نيويورك - راندوم - ١٩٥٠ ص.ص. ٦٥٦ - ٦٥٨).

د - في عام ١٤٤٩ أصدرت أسبانيا قانون «الدم النقي» Estatuto de Limpieza de sangre. وُضِع هذا القانون لمنع اليهود حتى من اعتناق المسيحية ومن ثم لتبؤ مناصب في الكنيسة، وربما كان هذا القانون أول قانون عنصري أوروبي. وقد تبنى مبدأ - الدم النقي - البابا ألكسندر السادس، وهو من أصل أسباني أيضاً، وأعلن القانون البابوي Limpieza في عام ١٤٩٥، والذي عملت به كل الدول والمجتمعات المسيحية في ذلك الوقت.

أملى هذا الموقف المبدئي للفاتيكان ثوابت إيمانية لعل من أبرزها:

١ - حكم الإدانة الذي أصدره البابا غريغوري الثالث عشر في عام ١٥٨١ ضد اليهود.

٢ - الإيمان بعدم جعل القدس عاصمة لدولة يهودية حتى قيام الساعة، وفقاً لما ورد في إنجيل لوقا ٢١/ ٢٤.

٣ ـ عدم الاعتراف بالشعب اليهودي طالما أن هذا الشعب لا يعترف بالمسيح (رسالة البابا بيوس العاشر).
٤ ـ لا لسيادة اليهود على الأرض المقدسة في فلسطين (رسالة البابا بندكيت الخامس عشر إلى ناحوم سوكولوف مبعوث الحركة الصهيونية).

المحطة الثانية، هي محطة التنافس الأميركي ـ السوفياتي على إقامة إسرائيل، وعلى الاعتراف بها في عام ١٩٤٨.

هنا نلاحظ أنه في الثاني والعشرين من شهر حزيران ـ يونيو ـ ١٩٤٣ وجَّه وزير خارجية الفاتيكان، الكاردينال لويجي ماغليون، تعليمات رسمية إلى السفير البابوي في واشنطن، أمليتو سيكونياني، طلب فيها إبلاغ الحكومة الأميركية بأن «تسليم فلسطين إلى اليهود أو وضعها تحت سيطرتهم لا بدَّ أن يطعن جميع كاثوليك العالم في كبريائهم الديني».

وعندما زار رئيس الحكومة البريطانية، في ذلك الوقت، ونستون تشرشل الفاتيكان، ردَّد أمامه وزير خارجية الفاتيكان هذا الموقف بشكل واضح ومباشر.

كان الفاتيكان، ولم يزل، حريصاً على مصالح الكاثوليك العرب، ولقد لعب هذا الحرص دوراً أساسياً في بلورة هذا الموقف، ذلك أن الكنائس الكاثوليكية في العالم العربي، شأنها شأن العرب الآخرين، كانت معادية للحركة الصهيونية ولمشروعها في إقامة دولة لليهود في فلسطين، وقد عكس تجاوب الفاتيكان مع هذا الموقف ليس فقط الحرص على الحضور الكاثوليكي في العالم العربي، إنما عكسه أيضاً، وبالقدر نفسه، الحرص على عدم السماح بوضع المقدسات الدينية المسيحية في القدس تحت سيطرة اليهود.

استمر الفاتيكان متمسكاً بهذا الموقف حتى كانون الثاني ـ يناير ١٩٤٤ عندما أدرك أن ثمة التزاماً أميركياً ـ بريطانياً مع اليهود لإقامة دولة يهودية في فلسطين. فطرح الفاتيكان مشروعاً «التفافياً» يدعو إلى أحد أمرين: إما تمديد الانتداب البريطاني، أو تدويل فلسطين كلها، وفي حسابات الفاتيكان أن الانتداب أو التدويل يعني عملياً لا تهويد لفلسطين ولا تهويد للصروح الدينية المسيحية المقدسة، ويعني بالتالي الإبقاء على المرجعية المسيحية ممثلة في الانتداب أو في التدويل.

ولكن بريطانيا أعلنت في نيسان ـ أبريل ١٩٤٧، وخلافاً لما كان يأمله الفاتيكان، قرارها بإنهاء انتدابها وبإحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. هنا وجد الفاتيكان نفسه، في ضوء هذا القرار، وجهاً لوجه أمام احتمالٍ من ثلاثة:

إما أن تتحول فلسطين إلى دولة يهودية،

وإما أن تقسم بين اليهود والعرب،

وإما أن تصبح دولة واحدة بأكثرية عربية.

الاحتمال الأول كان مرفوضاً فاتيكانياً، من حيث الشكل والأساس، كما جاء في رسالة وزير خارجية الفاتيكان إلى الإدارة الأميركية. أما الاحتمال الثاني (أي التقسيم) فقد رفضه الفاتيكان بشدة أيضاً على لسان رئيس الأساقفة في نيويورك سبلمان، وذلك على أساس «أن أرض فلسطين كلها هي أرض مقدسة بالنسبة إلى المسيحية». وأما الاحتمال الثالث، أي عروبة فلسطين، فقد دافعت عنه بقوة وبحرارة في الفاتيكان الكنائس الكاثوليكية العربية، كما دافعت عنه البعثات التبشيرية المسيحية العاملة في الشرق الأوسط. ونظراً لاهتمام الكرسي الرسولي بمستقبل المسيحية العربية، ولحرصه على حضورها وعلى مصالحها، فقد تجاوب مع هذا الموقف. كان الفاتيكان يدرك أن إعلان هذا الموقف رسمياً يضعه في حالة صدام مباشر مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، اللذين كانا يتنافسان على العمل من أجل الاعتراف بإسرائيل، وكان الفاتيكان يدرك أيضاً أن منظمة الأمم المتحدة لم تعد قادرة على إسقاط أو تفشيل التوافق الأميركي ـ السوفياتي على إقامة دولة يهودية في فلسطين. من هنا تحوَّل الفاتيكان من القضية الفلسطينية إلى قضية القدس، وكان يأمل في أن يتمكن من تدويل القدس بعد أن تعذَّر عليه تدويل فلسطين، ذلك أن مشروع التقسيم، الذي وضعته اللجنة الخاصة (UNSCOP) في عام ١٩٤٧، أعطى الانطباع بأن تدويل المدينة المقدسة هو في متناول اليد.

كان هذا الاعتقاد وراء سحب معارضة الفاتيكان لمشروع تقسيم فلسطين، الأمر الذي شجع الدول الكاثوليكية، وخاصة دول أميركا اللاتينية والفلبين وأسبانيا وفرنسا وبلجيكا، على التصويت إلى جانب مشروع التقسيم.

وهكذا أقرَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأكثرية مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية في ٢٩ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٤٧، كما أقرَّت، في

الوقت نفسه، وضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك على أساس أنها تشكل «Corpus separatum»، أي جسماً منفصلاً. حالت الحرب العربية ـ اليهودية الأولى، التي وقعت في عام ١٩٤٨، دون تنفيذ قرار التقسيم، كما أدت سيطرة الأردن على القدس الشرقية، وسيطرة اليهود على القدس الغربية إلى نسف مخطط تقسيم المدينة، كما ورد في قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٧. إزاء هذا الواقع الجديد أذاع البابا بيوس الثاني عشر، في ٢٤ تشرين أول ـ أكتوبر ١٩٤٨، بيان «In multiplicibus Curis» الذي طالب فيه بتدويل القدس وجوارها من أجل ضمان سلامة الصروح المقدسة. كانت فرنسا مؤيدة لموقف الفاتيكان بامتياز، بل يمكن القول إنها كانت تحرِّض الفاتيكان وتشجعه على اتخاذ هذا الموقف؛ ذلك أن فرنسا، أيضاً وليس الفاتيكان وحده، كانت تعطي نفسها دور راعي المصالح الكاثوليكية في الشرق والمؤتمن على حماية الكاثوليك العرب (طبعاً من دون أن يطلب الكاثوليك العرب ذلك). يؤكد هذا الدور الفرنسي المميز رسالة وجَّهها وزير خارجيتها، في ذلك الوقت، روبرت شومان إلى السفير الفرنسي المعتمد لدى الفاتيكان قال فيها: «أريدكم أن تطلبوا من الحبر الأعظم أن يأخذ رسمياً موقفاً مؤيداً لتدويل القدس والمواقع المقدسة».

في عام ١٩٤٨ أوفدت إسرائيل بعثتين إلى الفاتيكان لإقناع البابا بالعدول عن فكرة التدويل ولكن دون نتيجة. وفي العام نفسه أوفد الفاتيكان إلى إسرائيل مبعوثاً خاصاً هو المونسينيور توماس ماكماهون، مساعد رئيس أساقفة نيويورك سبلمان لشؤون القضية الفلسطينية، في محاولة لإقناع إسرائيل بقبول فكرة التدويل، ولكن دون نتيجة أيضاً.

إزاء ذلك أصدر البابا بياناً جديداً «Redemptoris Nostri» دعا فيه العالم الكاثوليكي للدفاع عن الصروح المقدسة، وللعمل من أجل تدويل القدس.

حمل بيان البابا إلى الرئيس الأميركي روزفلت رئيس أساقفة نيويورك سبلمان طالباً منه رسمياً وضع القدس ومحيطها خارج سيطرة أي من العرب أو اليهود، ولكن الرئيس الأميركي لم يبدِ أي تجاوب مع الطلب البابوي.

أمام هذا الأمر طُرحت أمام الجمعية العامة ثلاثة اقتراحات أساسية:

يدعو **الاقتراح الأول**، الذي وضعته لجنة التوثيق الفلسطينية التي كانت تضم ممثلين عن الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، إلى أن يتولى كل من الأردن وإسرائيل إدارة قسم من مدينة القدس وفقاً لخطوط وقف القتال الذي تمَّ في عام ١٩٤٨، كما يدعو الاقتراح إلى أن يتولى مندوب عن الأمم المتحدة مسؤولية الحفاظ على الأماكن المقدسة، ووضع مقترحات تفصيلية لإقامة نظام دولي دائم في منطقة القدس.

ويدعو **الاقتراح الثاني**، الذي قدمته هولندة والسويد معاً، إلى حصر مسؤوليات الأمم المتحدة في القدس بحماية الأماكن المقدسة فقط، وهو أمر يستجيب إلى مطالب إسرائيل التي كانت تطالب في ذلك الوقت بتدويل القدس الشرقية وحدها والتي كانت بيد المملكة الأردنية.

أما **الاقتراح الثالث** فقد قدمته أستراليا، وهو يدعو إلى العودة إلى القرار رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٤٧، والذي ينصُّ على تدويل منطقة القدس بكاملها. ولقد لقي هذا الاقتراح الأسترالي معارضة شديدة من إسرائيل ومن الولايات المتحدة وبريطانيا، ولقي بالمقابل تأييداً عربياً وفاتيكانياً تمثَّلَ في مواقف الدول الكاثوليكية المتأثرة بالتوجيه الفاتيكاني.

استنفر الفاتيكان سفراءه المعتمدين في كافة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد قام هؤلاء السفراء بزيارات رسمية إلى رؤساء هذه الدول لحثِّهم على التصويت إلى جانب الاقتراح الأسترالي، وقد استجاب هؤلاء الرؤساء ووجهوا تعليماتهم إلى مبعوثيهم في المنظمة الدولية لتأييد الاقتراح. وهكذا استطاع مؤيدو الاقتراح الأسترالي جمع عددٍ كافٍ من الأصوات لإقراره بعد مناقشات ساخنة وشاقة وطويلة.

في التاسع من كانون الأول - ديسمبر - ١٩٤٩ تمَّ التأكيد على إرادة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تدويل منطقة القدس. وحده الأردن، من بين الدول العربية، عارض الاقتراح لأنه كان حريصاً على عدم التخلي عن القدس الشرقية، كذلك صوَّتت إسرائيل ضد الاقتراح لأنها كانت ضد تدويل المنطقة التي تحتلها من القدس. كان التقسيم هو البديل الأردني، والبديل الإسرائيلي للتدويل. غير أن عمليات الأمم المتحدة تعثَّرت في تطبيق التدويل، فشرع كل من الأردن وإسرائيل عملية احتواء القسم الذي يسيطر عليه من القدس. فقد أعلنت إسرائيل القدس

المحتلة عاصمة لها، ونقلت إليها المباني الحكومية الرئيسية بما فيها مقرَّ الكنيست (البرلمان) ورئاسة الحكومة.

في عام ١٩٥٠ قدمت لجنة التوثيق الدولية مشروعاً عُرف باسم رئيسها «غاررو» يدعو إلى تدويل جزء من القدس (وليس كل القدس) بما في ذلك المواقع المسيحية، ولكن هذا المشروع واجه المصير ذاته الذي واجهه مشروع سويدي ـ بلجيكي عجز عن تأمين عددٍ كافٍ من الأصوات لإقراره. وهكذا أنهت الجمعية العامة دورتها في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٥٠ من غير أن تتبنى أي مشروع حول القدس.

وفي عام ١٩٥٢، وبإيعاز من الفاتيكان، طلبت الفلبين إعادة فتح ملف التدويل ولكن دون طائل. فقد واصلت إسرائيل نقل دوائرها الرسمية وخاصة وزارة الخارجية إلى القدس، ولم يغير من هذا التوجه حتى زيارة البابا بولس السادس إلى المدينة المقدسة في عام ١٩٦٤، واستمر الوضع على هذا النحو حتى نشوب حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧.

في **المحطة الثالثة**، محطة ما بعد الاحتلال الاسرائيلي للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧، نتوقف أمام مساعي الفاتيكان لتدويل المدينة المقدسة.

ففيما كانت القوات الإسرائيلية تحتلُّ المدينة المقدسة، أعلن المونسينيور فالينك، الناطق الرسمي باسم الفاتيكان، في التاسع من حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ أن مقررات الأمم المتحدة الصادرة في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٧، كانت ولم تزل متوافقة مع رغبات الكرسي الرسولي، وفي الوقت نفسه وزَّع ممثل الفاتيكان لدى الأمم المتحدة على الأعضاء وثيقة رسمية أكد فيها الفاتيكان قناعته «بأن الحل الوحيد الذي يوفِّر الضمانات الكافية لحماية القدس والمواقع المقدسة فيها هو الحل الذي يقضي بوضع القدس وجوارها تحت نظام دولي»، وأوضحت الوثيقة أيضاً أن مفهوم الفاتيكان لمعنى التدويل، هو أن تكون المنطقة المدوَّلة منطقة منفصلة «Corpus separatum»، وخاضعة لنظام دولي.

انطلاقاً من هذا الموقف، اقترحت مجموعة من دول أميركا اللاتينية (الكاثوليكية) مشروعاً في الثلاثين من حزيران ـ يونيو يدعو إلى تدويل القدس، ولكن الاقتراح سقط أمام الجمعية العامة.

هنا شعر الفاتيكان أنه أمام حائط مسدود، فالعالم العربي كان يعاني من هزيمة الحرب، وكان مبعثر الصفوف فيما تتصرَّف إسرائيل بغطرسة المنتصر، الأمر الذي يعرِّض المقدسات في القدس إلى الخطر. قاد هذا الشعور الفاتيكاني إلى الاتصال المباشر بإسرائيل التي أصبحت الآن تسيطر على المدينة المقدسة وجوارها بالكامل.

بدأت الاتصالات في روما، بين السفير الإسرائيلي لدى إيطاليا يهود أفريل وعدد من مسؤولي الفاتيكان بمن فيهم البابا بولس السادس نفسه، وقد مهَّدت هذه الاتصالات لإرسال وفد إسرائيلي رسمي إلى الفاتيكان حمل رسالة رسمية من رئيس الحكومة ليفي أشكول إلى البابا بولس السادس، وأدت من ثم إلى إرسال وفد فاتيكاني إلى إسرائيل للإطلاع على الأوضاع في القدس من المرجعيات الدينية المحلية المعتمدة فيها. نتيجة لهذه الاتصالات نُشر بيان مشترك في ١١ حزيران ـ يونيو ١٩٦٧، لعله الأول بين الفاتيكان وإسرائيل، وقعه عن الجانب الفاتيكاني المونسينيور أنجيلو فليشي، ووقَّعه عن الجانب الإسرائيلي يعقوب هرتزوغ. جاء في البيان أنه «جرى التداول في عدة معادلات يمكن اعتمادها لتحقيق تسوية مقبولة للقضايا العامة المتعلقة بالأماكن المقدسة»، كذلك نصَّ البيان على أن «الجانبين قرَّرا مواصلة اتصالاتهما حول هذا الموضوع».

أخذ هذا التطور بُعداً جديداً في ٢٢ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٦٧ عندما ألقى البابا بولس السادس موعظة أكد فيها على أمرين أساسيين:

الأمر الأول: توفير ضمانات لممارسة حرية العبادة والاحترام وسلامة الوصول إلى الأماكن المقدسة بالنسبة للأديان التوحيدية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام، وذلك من خلال ضمانات خاصة توفرها هيئة ذات صفة دولية تأخذ بعين الاعتبار الشخصية التاريخية والدينية للمدينة.

أما الأمر الثاني فيتعلق بحق الأشخاص والجماعات المتواجدة حالياً على أرض فلسطين في ممارسة حقوقها المدنية والدينية المشروعة.

أرست هذه الموعظة، من خلال هذه الأمرين، الأسس الجديدة للموقف الفاتيكاني المتطور عن صيغة التدويل التي كان يطالب بها. وهذه الأسس هي:

أ - المحافظة على الأماكن المقدسة، وعلى الطابع التاريخي والديني لمدينة القدس.

ب - التمسك بالطبيعة الدولية للنظام الذي يفترض أن يطبق على مدينة القدس وعلى الأماكن المقدسة فيها.

جـ - الضمانات الواجب توفرها لحماية الحقوق المدنية والدينية للجماعات المتعددة في فلسطين.

لم يقبل البابا تطبيق وضعية الفاتيكان بالنسبة لإيطاليا، على القدس بالنسبة لإسرائيل، أي وضعية ما يعرف بما وراء الحدود «Extraterritorial»، وذلك حرصاً منه على عدم تعريض الأماكن المقدسة إلى أي تغيير نتيجة التخطيط المدني الذي قد تواجهه المدينة القديمة. وقد لقي هذا الموقف صدى إيجابياً لدى منظمة الأونسكو التي أصدرت في تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٦٨ القرار رقم ٣٤٣ - ٣ الذي شدَّدت فيه على احترام ما تمثله المدينة القديمة، والأماكن المقدسة فيها من إرث ثقافي هو ملك الإنسانية كلها.

لم يغير الفاتيكان من ثوابت موقفه الذي تمسك به منذ عام ١٩٤٨ باعتبار القدس وضواحيها جسماً منفصلاً «Corpus separatum»، إلا أنه، وحرصاً منه على الحضور الكاثوليكي في فلسطين وفي الشرق الأوسط، وحرصاً منه كذلك على سلامة الأماكن المسيحية المقدسة، أبدى استعداداً لاعتماد وسائل أخرى تترجم هذا الحرص بشقيه إلى واقع من دون أن يتخلى عن مبدأ الجسم المنفصل للمدينة المقدسة.

حاولت إسرائيل استغلال هذا التطور الشكلي في الموقف الفاتيكاني لتجرَّ الفاتيكان إلى تغيير جوهري، وذلك من خلال حصر موضوع التدويل بالأماكن المقدسة دون سواها. وقد ذكرت إسرائيل أن الاهتمام الدولي بالقدس يعود في أساسه إلى وجود هذه الأماكن، وبالتالي فإن إعطاء هذه الأماكن طابعاً دولياً كافٍ للاستجابة إلى الإرادة الدولية عامة وإلى الإرادة الفاتيكانية خاصة.

غير أن الفاتيكان رفض الاقتراح الإسرائيلي جملة وتفصيلاً. حاول أبا إيبان، خلال لقائه البابا بولس السادس في أكتوبر - تشرين أول ١٩٦٩، تغيير الموقف الفاتيكاني ولكن دون جدوى، مما أدى إلى انقطاع الاتصالات الإسرائيلية - الفاتيكانية. وفي عام ١٩٧١ وجَّه البابا رسالة حادة إلى الرئيس الإسرائيلي قال فيها:

«إن الفاتيكان لا يستطيع أن يلتزم بأي اتفاق مع أي دولة لا يعترف بها، وإنه ـ أي الفاتيكان ـ لا يمكن أن يعترف بإسرائيل طالما أنها في حالة حرب مع دول الشرق الأوسط».

شكلت هذه الرسالة عنواناً لمرحلة جديدة في العلاقات المضطربة بين الفاتيكان وإسرائيل، وتمحور الاضطراب منذ ذلك الوقت حول:

أ ـ اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

ب ـ اعتبار الاهتمام الدولي محصوراً بالأماكن المقدسة دون سواها.

جـ ـ مخطط الحكومة الإسرائيلية لتهويد القدس تحت مظلة التطوير والتحديث المدني.

د ـ مصادرة الأراضي العربية في المدينة وضواحيها.

هـ ـ إقامة حزام من المستعمرات اليهودية حول القدس بحجة إيواء المهاجرين اليهود.

وجد الفاتيكان في هذه المشاريع الإسرائيلية مبرراً إضافياً للمطالبة بتدويل المدينة قبل أن يخنقها التهويد.

ترددت أصداء هذا الموقف في العالم الكاثوليكي في أوروبة وأميركا اللاتينية، ولعبت الكنيسة الكاثوليكية العربية دوراً أساسياً في بلورة هذا الموقف والتحريض عليه، ذلك أن هذه الكنيسة بدأت منذ عام ١٩٧٠ تشعر بخطر التهويد على المدينة المقدسة، وعلى الحضور المسيحي فيها.

أبدى الفاتيكان قلقاً كبيراً من جراء هذا الخطر. وفي كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧١ شدَّد البابا بولس السادس «على الحاجة إلى ضمانات لنظام دولي خاص يحفظ للقدس تنوعها وطابعها الخاص كمدينة مقدسة، ويضمن في الوقت نفسه حقوق الجماعات المختلفة المقيمة فيها والتي تحافظ عليها كمركز روحي لها جميعاً». وتواصلت بعد ذلك بيانات ومواعظ وخطب البابا في مناسبات متعددة، التي عكست قلقه على مصير مسيحيي القدس وفلسطين «الذين يتهددهم التهجير».

في هذا الوقت بالذات أقدمت أبرشية الآباء المخلِّصين في فرنسا على مبادرة أثارت نقمة المسيحيين العرب وغضب البابا. فقد باعت الأبرشية دير نوتر دام دو

فرانس في القدس إلى الجامعة العبرية، ويشرف هذا الدير الكبير، الذي يحتل مساحة واسعة، على جدران القدس القديمة. اعترض الفاتيكان على الصفقة أمام المحاكم الإسرائيلية، وذلك على أساس أن عملية البيع تمت من دون الحصول على إذن مسبق منه، كما ينصُّ على ذلك القانون الكنسي. وفيما كان القضاء ينظر في القضية تمَّ التوصُّل إلى تسوية تخلَّت الجامعة العبرية بموجبها عن الدير «وأعادت بيعه إلى الفاتيكان». وعندما قضي الأمر على هذا النحو، قام مسؤول في وزارة خارجية الفاتيكان، المونسينيور جيوفاني بينللي، بزيارة لإسرائيل لإعادة استلام الدير، فوظفت إسرائيل الزيارة لفتح صفحة جديدة مع الكرسي الرسولي، قام على أثرها موشي دايان بزيارة الفاتيكان. غير أن هاتين الزيارتين، على تباعد المسافة الزمنية بينهما، لم تغيرا من طبيعة العلاقات المضطربة بين إسرائيل والفاتيكان.

وفي **المحطة الأخيرة**، محطة ما بعد اتفاقات التسوية العربية المصرية والفلسطينية والأردنية مع إسرائيل، نلاحظ أن العلاقات بين إسرائيل والفاتيكان ظلت متوترة وسلبية حتى بعد لقاء البابا بولس السادس برئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير في كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٣.

واستمرت على هذه الحال إلى أن قام الرئيس المصري أنور السادات في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧ بزيارته الشهيرة للقدس. قلبت تلك الزيارة، رأساً على عقب، طبيعة العلاقات بين إسرائيل ومعظم دول العالم، وبصورة خاصة بين إسرائيل والفاتيكان، وفتحت اتفاقات كمب دافيد، ومن ثم معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية الأبواب الدولية المغلقة في وجه إسرائيل على نحو لا سابق له.

كان الفاتيكان قلقاً من استفراد إسرائيل بالقدس وتهويدها، أما الآن فإن قلقه أصبح يتمحور حول احتمال وجود اتفاق إسرائيلي ـ مصري يقرر مصير القدس من وراء ظهر البابا، ومن دون مراعاة مصالح المسيحيين في المدينة المقدسة!.

سارع البابا، في عام ١٩٧٧، إلى توجيه رسالة إلى كل من الرئيس السادات ومناحيم بيغن، ولعل الرسالتين كانتا آخر مبادرة بشأن القدس قام بها البابا بولس السادس قبل وفاته.

في عام ١٩٧٨ أصبح يوحنا بولس الثاني البابا الجديد، وكانت مبادرته الأولى، التي قام بها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩، تؤكد التزامه بموقف البابا السابق، وخاصة لجهة التمسك «بضرورة توفير ضمانات دولية لاحترام الطابع الخاص للقدس».

وبتوجيه من البابا الجديد سلَّم السفير البابوي لدى الأمم المتحدة الأمانة العامة مذكرة تفصيلية حول مفهوم الفاتيكان للضمانات الدولية.

وبموجب هذه المذكرة طالب الفاتيكان بالاعتراف بالتعددية الدينية والتاريخية في المدينة المقدسة، وبحق كل جماعة دينية، من أتباع الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام، في أن تمارس حريتها الدينية على النحو الذي تؤمن به، من دون أن يكون لأي جماعة أي موقع متميز على الجماعات الأخرى، كذلك دعا الفاتيكان إلى إجراء حوار ديني وإنساني بنَّاء.

ودعت المذكرة، في إطار تأكيدها على الحريّات الدينية والمدنية المتساوية للجميع، إلى تحديد الأراضي والمواقع الدينية، وإلى تأمين الضمانات التي تمكّن المجتمع الدولي من العمل بموجب نظام دولي يحفظ مصالح الأطراف المعنية.

في العام التالي ١٩٨٠ تم في شهر شباط - فبراير توزيع وثيقة أخرى في الأمم المتحدة لم تنسب رسمياً إلى الفاتيكان هذه المرة. تضمنت الوثيقة اقتراحاً يقول إن الضمانات اللازمة للوضع الخاص بالقدس يمكن أن يوفرها تآلف عدة دول غربية لها اهتمام تقليدي في الأراضي المقدسة مثل اليونان (عن الأرثوذكس)، وإيطاليا وفرنسا (عن الكاثوليك)، وبريطانيا (عن الأنكليكان)، والولايات المتحدة (عن الإنجيليين) وذلك كضمان جماعي للاتفاق الذي يتم التوصل إليه في المنطقة.

كان البابا يوحنا بولس الثاني - وهو من أصل بولندي ومعادٍ قوي للشيوعية - قد تحالف مع الولايات المتحدة من أجل ضرب الشيوعية ليس في بولندة وحدها، إنما في العالم كله. ولذلك كان البابا حريصاً على قطع الطريق على الاتحاد السوفياتي، وعلى كل دولة أخرى من دول الكتلة الشرقية السابقة، لمنعها من الحصول على موطىء قدم في القدس، من خلال التحالف الذي كان قائماً بين بعض الدول العربية والكرملين. وقد جاء الاقتراح الذي تضمَّنته المذكرة بتشكيل

هيئة دولية من دول غربية فقط مقصوداً في حدِّ ذاته لمنع الشيوعيين السوفييت، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ سياسي في الشرق الأوسط ومع منظمة التحرير الفلسطينية بصورة خاصة، من أن يمدوا نفوذهم إلى القدس.

وفيما كان البابا يوحنا بولس الثاني يبرمج خطوات الفاتيكان على حسابات هذا الموقف المبدئي، إذ بإسرائيل تعلن القدس كلها مدينة موحدة وعاصمة أبدية لها.

كان طبيعياً أن يعتبر البابا الإعلان ضربة موجهة ليس فقط إلى أصحاب الحقوق العرب (مسلمين ومسيحيين) إنما إلى الفاتيكان نفسه، الذي لم يتخلَّ أبداً عن المطالبة بتدويل المدينة المقدسة، وباحترام التعددية الدينية والتاريخية فيها، وبحق الجماعات الأهلية في ممارسة شعائرها الدينية وحقوقها الوطنية بحرِّية كاملة.

وقد أكدت الصحيفة الناطقة بلسان الفاتيكان، بهذه المناسبة، الحاجة إلى نظام شرعي تضمنه سلطة دولية عليا في المدينة المقدسة.

وفي عام ١٩٨٤ حدد البابا يوحنا بولس الثاني ثلاث مهمات للنظام الدولي الذي يتصوره لإدارة شؤون المدينة المقدسة، وهذه المهمات هي:

أ ـ حماية الحقوق الدينية والمدنية الخاصة بكل جماعة من الجماعات في فلسطين حماية كاملة.

ب ـ المحافظة على الطابع المقدس للمدينة، وحماية المواقع الدينية فيها.

جـ ـ تشجيع الحوار والتعاون بين المؤمنين من أتباع الديانات التوحيدية.

لم تبدِ إسرائيل أي تجاوب مع اقتراحات الكرسي الرسولي، فقد مضت قدماً في مخططها لتهويد المدينة المقدسة من خلال مصادرة أراضي العرب والتضييق عليهم، ومن خلال بناء المستوطنات اليهودية بكثافة حتى أن عدد المسيحيين في القدس لم يعد يتجاوز ٢ بالمئة من عدد سكان المدينة المقدسة. مع ذلك استمرت الاتصالات الإسرائيلية ـ الفاتيكانية، والاتصالات اليهودية ـ الفاتيكانية تارة بخفر ومن وراء ستار، وتارة أخرى تحت أضواء الإعلام الرسمي، إلى أن عُقد مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين أول ـ أكتوبر ١٩٩١ بين إسرائيل والعرب بحثاً عن حلّ سياسي للصراع العربي ـ الإسرائيلي. أعطى المؤتمر انطباعاً بأن الأمور في الشرق الأوسط تسير نحو التسوية السياسية، الأمر الذي حمل الفاتيكان على التحرك

بهدف المحافظة على دوره كراعٍ للمصالح الكاثوليكية في المنطقة عامة وفي القدس بصورة خاصة. ففي شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر من عام ١٩٩٢، أي بعد مرور تسعة أشهر على مؤتمر مدريد، استقبل البابا يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان وزير خارجية إسرائيل شمعون بيريز ورحَّب بدعوة رسمية تلقاها منه لزيارة إسرائيل. وفي الثلاثين من كانون الأول ـ ديسمبر من العام التالي ١٩٩٣ اعترف الفاتيكان بإسرائيل وتبادل معها وثائق الاعتراف الرسمي. وفي عام ١٩٩٤ أقام معها علاقات دبلوماسية، وشارك في شباط ـ فبراير في أول مؤتمر مسيحي ـ يهودي عُقد في القدس بمبادرة فاتيكانية حضره ممثلون عن ٩٧ دولة. وفي عام ١٩٩٧ عقد اتفاق إسرائيلي ـ فاتيكاني «يشرِّع، للمرة الأولى، وضع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في الأراضي المقدسة».

ويعتبر هذا الاتفاق، في حدِّ ذاته، عنواناً أساسياً من عناوين التحول في موقف الكرسي الرسولي من القدس، وذلك استناداً إلى النقاط الثماني التالية التي نقلها إلى الفاتيكان الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد، ووزير خارجية مصر العربية عمرو موسى أثناء لقائهما في القاهرة، في السابع عشر من تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٨، بوزير خارجية الفاتيكان الكاردينال جان لوي توران. وهذه النقاط هي:

أولاً: إن الاتفاق يساعد حكومة إسرائيل، بزعامة بنيامين نتنياهو، على استمرار تعنتها في عملية السلام، وفي استباق نتائج المفاوضات حول الوضع النهائي في شأن القدس.

ثانياً: إن قرار تقسيم فلسطين الرقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ (الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة) تحدث عن القدس مدينة ذات كيان مستقل منفصل تخضع لنظام دولي خاص تتولى الأمم المتحدة إدارته تحت إشراف مجلس وصاية.

ثالثاً: إزاء احتلال إسرائيل، العام ١٩٤٩، القطاع الغربي من القدس وإعلانه عاصمة لها، عدَّل مجلس الوصاية هذه الوضعية وأعاد المدينة إلى الفلسطينيين.

رابعاً: أصدر مجلس الأمن قرارات عدة تتعلق بالوضع القانوني للقدس تؤكد على أنها أرض عربية فلسطينية، وترفض التدابير الإسرائيلية فيها ومنها القرارات ٢٥٠ و٢٥٢ وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣.

خامساً: أصدر مجلس الأمن في العام ۱۹۹۳ القرار رقم ۷۹۹ (في شأن قضية المبعدين) أكد أن اتفاقية جنيف الرابعة تسري على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، ما مؤداه أن يكون هذا القرار الدولي، مفسِّراً للقرار الدولي ٢٤٢ في شأن ما اعتراه من غموض مفتعل في قضية «أراضٍ» أم «الأراضي» التي احتلتها إسرائيل العام ١٩٦٧.

سادساً: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات، خلال العامين الماضيين، تحت صيغة «الاتحاد من أجل السلام»، نبَّهت إلى تأكيد الوضع القانوني للقدس كمدينة فلسطينية محتلة.

سابعاً: الاتفاق مخالف للمادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة التي شددت على عدم المساهمة بأي صورة من الصور في «تكريس الاحتلال».

ثامناً: الجامعة العربية والدول الأعضاء تتطلع إلى توقيع اتفاق بين الفاتيكان والفلسطينيين، أصحاب الحق في الأرض والسيادة على القدس، في شأن وضع الكنيسة، كما تتطلع إلى تعزيز التعاون والعلاقات مع الفاتيكان وسائر الكنائس المسيحية.

ولقد أكد الفاتيكان، في إطار ردِّه على هذه النقاط، على أمرين أساسيين:

الأمر الأول هو: أن الكرسي الرسولي لا يعترف بضمِّ إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧.

الأمر الثاني هو: أن الكرسي الرسولي يعتبر أن اتفاق ١٩٩٧ لا يتعلق بمسألة القدس بما في ذلك الوصاية على الأملاك الدينية التي يطالب الفاتيكان لها بضمان دولي.

وفي ندوة نظَّمتها في القدس البطريركية اللاتينية في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٨ قال وزير خارجية الفاتيكان الكاردينال جان لوي توران: «إن أي حلٍّ منفرد ومفروض بالقوة لا يمكن أن يكون حلاً»، مؤكداً «أن الفاتيكان يرى ضرورة أن تتمتع الأماكن المقدسة في القدس بالحماية» بموجب وضع دولي خاص.

وقال: «معنى وقيمة القدس عظيمان للغاية وفريدان للغاية إلى حدٍّ يتجاوز معه مصالح دولة واحدة، أو الاتفاقات الثنائية بين دولة وأخرى».

وأكد توران: «أن القدس محتلة بشكل غير شرعي من قبل إسرائيل»، مع إشارته، في الوقت نفسه، إلى أن «شيئاً لا يمنع القدس من تفرُّدها ووحدتها من أن تكون رمزاً وطنياً للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني اللذين يطالب كل منهما بها عاصمة له».

وبعد الاتفاق الذي تمَّ التوصل إليه بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بمبادرة أميركية في تشرين الأول ١٩٩٨ (وهو الاتفاق الذي يحمل اسم واي ريفر، نسبة إلى مكان انعقاد المفاوضات التي أدّت إليه)، جدَّد الفاتيكان تمسُّكه بموقفه المبدئي من القدس، في بيان صدر عن بطريركية اللاتين الكاثوليكية في القدس، وتضمَّن ثماني نقاط أساسية هي:

١ ـ المطالبة بوضع خاص مضمون دولياً للأماكن المقدسة في القدس.

٢ ـ أن الفاتيكان لن يتدخل في الوضع السياسي للمدينة.

٣ ـ أن للفاتيكان دوراً في المفاوضات حول مستقبل المدينة المقدسة.

٤ ـ وجوب الاعتراف بحقوق سكانها جميعاً.

٥ ـ دعوة اليهود والمسيحيين والمسلمين إلى التعاون لكي تكون القدس مكاناً للقاء، والمصالحة مع اقتراب الألفية الثانية لميلاد المسيح.

٦ ـ وجوب أن تبقى القدس رمزاً عالمياً للأخوة والسلام.

٧ ـ التأكيد على الطابع المقدس والتراث العالمي للقدس.

٨ ـ التوصُّل إلى سلام مستقرّ في القدس.

في الأساس، كان الفاتيكان ضد إقامة دولة يهودية في فلسطين من حيث المبدأ، ولقد عارض إقامة هذه الدولة على مدى عقود طويلة.

وكان الفاتيكان ضد تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية التزاماً منه بموقفه المبدئي، وحرصاً منه على مصالح الكاثوليك العرب.

وكان الفاتيكان كذلك ضد تهويد مدينة القدس، لأن التهويد يتناقض مع المفاهيم الدينية لوجود المواقع المقدسة فيها.

غير أن المتغيرات السياسية التي عصفت بالشرق الأوسط، منذ اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل في عام ١٩٤٨، ثم احتلال إسرائيل للقدس في عام

١٩٦٧، وبعد ذلك عقد معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٧٩، ثم عقد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ وإطلاق مسيرة التسوية السياسية التي تجاوزت محطة أوسلو الفلسطينية في عام ١٩٩٣، (ثم محطة نهر واي قرب واشنطن في عام ١٩٩٨)، ومحطة وادي عربة الأدرنية في عام ١٩٩٤، هذه المتغيرات دفعت بالفاتيكان إلى التحرك للمحافظة على مصالحه كراعٍ للكاثوليك في المنطقة، وكقيِّم على المراكز الدينية المسيحية في القدس.

هزَّت هذه المتغيرات الثوابت الفاتيكانية، إلا أنها لم ترسِ ثوابت من نوعٍ معاكس، أو حتى من نوع آخر. فالمجال لا يزال مفتوحاً أمام العالم العربي، خاصة، وأمام العالم الإسلامي، عامة، للتحرك باتجاه الفاتيكان، ولتلقف يد التفاهم والتعاون التي يمدها البابا يوحنا بولس الثاني رغم خيبة الأمل العربية والإسلامية من العلاقات الجديدة التي أقامها مع إسرائيل ومع يهود العالم. إن الرفض والتنديد والإدانة أمر سهل، وهو يفرِّج عن النفس، إلا أنه لا يصون حقاً ولا يردع ظلماً ولا يبني علاقة. والمطلوب صون الحق العربي في فلسطين وفي القدس دينياً (إسلامياً ومسيحياً) ووطنياً، والمطلوب ردع الظلم الإسرائيلي المتوحش في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتهويد المدينة المقدسة، والمطلوب بناء علاقة مع المرجعيات المعنية بهذا الأمر، دينياً وأخلاقياً وسياسياً، وفي مقدمة هذه المرجعيات الفاتيكان، وعلى رأس الفاتيكان البابا يوحنا بولس الثاني نفسه.

سينكيانغ: بؤرة الصراع بين الإسلام والبوذية

ينتشر المسلمون الصينيون في عدة أقاليم في غرب الصين وشمالها ووسطها في «شنغهاي» و«يونان»، إلا أنهم يشكلون الأكثرية في إقليم «سينكيانغ»، وتعني هذه الكلمة، باللغة الصينية، «الحدود الجديدة». وقد أطلق هذا الاسم على هذا الإقليم بعد أن تمكن الصينيون، في عام ١٧٦٠، من احتلاله وضمه قسراً إلى بلادهم بعد أن كان جزءاً من دولة تركستان الإسلامية. ويكتسب هذا الإقليم الإسلامي ـ الصيني أهمية بالغة لسببين أساسيين:

السبب **الأول**: جغرافي ـ سياسي: فهو يقع على الحدود بين الصين وروسيا، وبطول ثلاثة آلاف كيلومتر، وقد استخدم الاتحاد السوفياتي السابق (منذ عهد الجنرال جوزف ستالين) موقع هذا الإقليم، طوال مراحل الصراع والتقارب بين موسكو وبكين، كما استخدمته الصين لإقامة قواعد الصواريخ الموجهة إلى العمق السوفياتي أثناء أزمات الحدود بينهما.. واستعملته حتى لإجراء تجاربها النووية في صحرائه المترامية الأطراف، وكان آخرها في عام ١٩٩٢.

أما السبب **الثاني**، الذي يضفي على هذا الإقليم الإسلامي من الصين أهمية بالغة، فهو ثروته المعدنية المتنوعة وخاصة من النفط والذهب والحديد والنحاس. ورغم أن سكان هذا الإقليم يشكلون أقل من واحد بالمئة من عدد سكان الصين فإن مساحته تزيد على ١٧ بالمئة من مساحة الصين العامة.

وتتباعد الأرقام الرسمية التي تذيعها السلطات الصينية عن عدد المسلمين مع الأرقام التقديرية التي تعتمدها المرجعيات الإسلامية المحلية نفسها. ففيما تؤكد هذه المرجعيات أن العدد يتراوح بين ٧٥ و٨٠ مليون نسمة، توحي السلطات

الصينية بأن العدد يقل عن نصف هذا التقدير. غير أن من الملاحظ أن الحركات التبشيرية المسيحية، التي نشطت في القرن الماضي وفي مطلع القرن الحالي، عندما كانت الصين خاضعة للسيطرة الغربية، لم تستطع أن تنتشر في المناطق ذات الكثافة الإسلامية؛ والنجاح الذي حققته اقتصر على مواقع النفوذ الغربي القوي والمباشر في الجنوب القريب من هونغ كونغ، وفي الشرق القريب من كوريا. وانتشرت المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية بين البوذيين والكنفوشيين، ولم تجد سبيلاً لها بين المسلمين، رغم الإغراءات الاقتصادية والتعليمية التي كان يحملها المبشرون، وهذا ما حدث أيضاً في المشرق العربي في الفترة نفسها تقريباً حيث شهدت حركة تبشير غربية ـ مسيحية واسعة النطاق. والنجاح الذي حقَّقته تلك الحركة في المنطقة العربية انحصر في صفوف المسيحيين العرب فتحول بعضهم من الأرثوذكسية إلى الكاثوليكية (طائفة الروم الكاثوليك التي تحاول الآن استعادة الوحدة مع الأرثوذكسية)، وتحول بعضهم الآخر من الكاثوليكية أو الأرثوذكسية إلى الكنائس الإنجيلية المتعددة.

ويقدم كتاب وثائقي، صدر في عام ١٩١٠ وأعيد طبعه مؤخراً في بريطانيا، بعنوان «الإسلام في الصين»، لمؤلفه مارشال برومهول، صورة تشريحية عن أوضاع المسلمين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وذلك بهدف تسهيل عمل البعثات التبشيرية المسيحية في المناطق الإسلامية في الصين. ويبيِّن الكتاب كيف استعصى اختراق المجتمعات الإسلامية الصينية على تلك البعثات التي اضطرت، نتيجة ذلك، إلى حصر نشاطاتها في المجتمعات البوذية والكونفوشية.

لم يكن حظ الشيوعية أفضل من حظ تلك البعثات. فبالرغم من إقفال المساجد ومنع التدريس الديني، وفرض العلمنة على العلاقات الاجتماعية من زواج وطلاق وإرث وغير ذلك، فإن الإسلام وقر في القلوب، واستمرت مراسم العبادة من صلاة وصوم تجري سراً في البيوت بعيداً عن مراقبة السلطة الشيوعية. وفي الوقت الحاضر تشهد الصين، وخاصة في إقليم سينكيانغ، حركة استقلالية دينية ـ إثنية تستمد روحها المعنوية العالية من سقوط الشيوعية السوفياتية، ومن قيام الدول الإسلامية الخمس في آسيا الوسطى (طاجكستان ـ داغستان ـ أوزبكستان ـ كازاخستان ـ تركمانستان) علماً بأن معظم سكان هذا الإقليم الصيني يتكلمون، إلى جانب الصينية، اللغة التركمانية الأم، كذلك فإن نجاح الحركات الإسلامية الأفغانية

في طرد القوات السوفياتية التي كانت تحتل أفغانستان، رغم تفوق هذه القوات في العدد والعديد، زاد من آمال المسلمين الصينيين في تطلعهم الاستقلالي.

غير أن الصين تتشدد في قمع هذه الحركة، ذلك أن نجاح المسلمين في تجاوز حدود الحكم الذاتي الذي يتمتعون به في الوقت الحاضر في «سينكيانغ» معناه فتح الطريق أمام الأقليات الدينية والإثنية الأخرى. صحيح أن الأكثرية الساحقة في الصين هي من إثنية «ألهان»، وأن هذه الأكثرية تمثل حوالي ٩٣ بالمئة من عدد السكان الذين يزيد عددهم على المليار و٢٠٠ مليون نسمة، إلا أن مجموع هذه الأقليات يبلغ ٥٥ أقلية دينية وإثنية يزيد عدد أفرادها على المائة مليون نسمة.

وتنتمي الأقلية الإسلامية إلى عدة إثنيات منها الخزر والهيو والتركمان والكينغاي الذين يعيشون حول بحيرة «كينغاي هو» وهي أكبر بحيرة في الصين. وتعتقد السلطات الصينية أن تهريب نسخ من القرآن الكريم، وتهريب الأسلحة إلى المسلمين في سينكيانغ، وفي غيرها من المناطق الإسلامية الصينية، يجري على قدم وساق عبر بعض دول آسيا الوسطى الإسلامية، وكذلك عبر الباكستان وأفغانستان.

من هنا تبدو الصين في حالة مواجهة مع الإسلام ومع المسيحية معاً وفي وقت واحد، وهي مواجهة تدحض مقولة احتمال التعاون بين الإسلام والبوذية ضد المسيحية الغربية التي طرحها المفكر الأميركي صموئيل هنتنغتون في دراسة له حول صراع الحضارات نشرت في الولايات المتحدة ولاقت صدى واسع النطاق.

بدأت السلطات الصينية تشعر بالقلق منذ سقوط الشيوعية السوفياتية، وبعد التحول الصيني التدريجي نحو النظام الاقتصادي الليبرالي، واقتحام الأفكار الغربية في الأزياء والموسيقى والمطاعم والمواد الاستهلاكية الأخرى المجتمع الصيني. صحيح أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي يبلغ الآن حوالي ٥٣ مليون عضو، إلا أن في الصين أكثر من مائة مليون مؤمن بالله من المسلمين ومن المسيحيين. ويخشى الحزب الشيوعي من أن يملأ الإيمان بالله الفراغ الروحي الكبير في الأجيال الصينية الطالعة التي تبحث بشوق عن عقيدة إيمانية ـ معنوية جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تعريض النظام كله إلى خطر السقوط.

من هنا فإن ما يتعرض له المسيحيون عامة، والكاثوليك بصورة خاصة، من الكبت والتضييق ليس سوى جزء يسير مما يتعرض له المسلمون الذين يشكلون ثاني أكبر أقلية إسلامية في العالم بعد الأقلية الإسلامية في الهند.

الفلبين: إرث الصراع مع الكاثوليك

زرتُ الفلبين في عام ١٩٩٥ للمشاركة في أول مؤتمر إسلامي ـ مسيحي على مستوى القارة الآسيوية. لم أكن أعرف أن مانيلا العاصمة كانت في الأساس مدينة إسلامية اسمها «أمان الله» وتلفظ باللغة المحلية من دون حرف الألف، ومع الوقت أصبح «مان الله»، مانيلا. ومنذ أن بدأت حركة التمرُّد الإسلامي في جنوب الفلبين في عام ١٩٧٢ تساءلت عن مصدر الاسم الذي أُطلق على الحركة وهو حركة تحرير مورو الإسلامية. فمورو هو الاسم الذي كان الأوروبيون عامة، والأسبان خاصة، يطلقونه على شعب المغرب أثناء وبعد الحروب الأندلسية. ويشتق اسم مورو من اسم المغرب (بالإنكليزية يلفظ موروكُّو، وبالفرنسية ماروك).

وصل الإسلام إلى شرق آسيا في مطالع القرن الثالث عشر، وانتشر في أندونيسيا وماليزيا والجزر الفلبينية. كانت هذه المناطق تدين بالوثنية في ذلك الوقت. في العام ١٥٢١ وصلت أول حملة أسبانية إلى المنطقة بقيادة فرناد دي ماغاليهس، ولكنها سرعان ما انكفأت تحت ضغط المقاومة الأهلية الإسلامية، تبعتها حملتان في العام ١٥٥٠، ولكن لم يكن حظهما أفضل. الحملة الأسبانية الثالثة، التي جرت في عام ١٥٥٧، تمكنت من التغلب على المسلمين في الشمال واحتلت عاصمتهم مدينة «أمان الله»، وقد أطلق الأسبان على سكان الجزر من المسلمين الاسم الذي كان يطلقونه على أعدائهم المسلمين المغاربة. فكل مسلم بالنسبة إليهم هو «مورو»، سواء كان مغربياً أو من شرق آسيا. وأطلق الأسبان على الجزر بعد سيطرتهم عليها اسم الفلبين، تيمّناً باسم الملك الأسباني فيليب، ونشروا المسيحية الكاثوليكية بين السكان. أما المسلمون فتراجعوا إلى الداخل وشكلوا مقاومة أهلية حوَّلت شرق آسيا إلى جبهة ثانية في الصراع بين الإسلام وأسبانيا الكاثوليكية في القرن الخامس عشر. ومع الوقت ذاب المسلمون حتى أن عددهم،

في الوقت الراهن، لا يزيد على سبعة ملايين يعيش معظمهم في الجزر الجنوبية القريبة من ماليزيا، وخاصة في جزيرة ماندناو وبالاوان، أما الأكثرية الساحقة من سكان الفلبين، أي حوالي ٨٣ بالمئة، فتدين بالكاثوليكية فيما يشكل البروتستانت ٩ بالمئة.

لم تستقر السيطرة الأسبانية طويلاً، فالصراع الأسباني ـ البريطاني انتقل من المتوسط والمحيط الأطلسي إلى الشرق الأقصى حيث تمكن الأسطول البريطاني من احتلال بعض الجزر الفلبينية في عام ١٧٦٢. وإذا كان الأميركيون لم يكشِّروا عن أنيابهم في الشرق الأوسط إلا مؤخراً، فقد توجهوا إلى الشرق الأقصى باكراً، إذ احتلوا جزر الفلبين من أسبانيا في عام ١٨٩٦. حاول الفلبينيون التحرر من الاحتلال الأميركي طويلاً ولكنهم لم يحصلوا إلا على حكم ذاتي محدود في عام ١٩٣٤.

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية احتلت اليابان الفلبين في عام ١٩٤١، واستمر احتلالها حتى نهاية الحرب عندما استرجعها الأميركيون بموجب معاهدة استسلام اليابان. وفي عام ١٩٤٦ حصلت الفلبين على استقلال مشروط يسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعدها العسكرية لمدة ٩٩ عاماً.

طوال هذه المسيرة، كان المسلمون مهمشون يعيشون على هامش الحياة الفلبينية بسبب سياسة التمييز ضدهم والتي تمثلت بإبعادهم عن العمل في دوائر الدولة والجيش والشرطة والشركات الخاصة. فكلمة مورو، التي ترادف الإسلام، تعني لدى الفلبينيين «العدو». ولقد عومل المسلمون كأعداء منبوذين ومضطهدين منذ بداية الحكم الأسباني حتى انتهاء الحكم الأميركي .. وطوال الحكم الاستقلالي.

في عام ١٩٧٢، انطلقت من جنوب البلاد الانتفاضة الإسلامية المسلحة ضد هذا التمييز الديني. حصل المسلمون الفلبينيون على مساعدات مادية، وعلى دعم معنوي من دول ومن منظمات إسلامية متعددة، وتمكنوا، بكثير من التضحيات البشرية، من ممارسة ضغوط شديدة على الحكومة الفلبينية حتى أن ٨٠ بالمئة من عناصر الجيش الفلبيني وتجهيزاته نُقلت إلى جزيرة مانداناو لمواجهة هذه الانتفاضة، غير أن المسلمين وجدوا في غابات الجزيرة وفي مستنقعاتها الوعرة ملاجىء طبيعية مكّنتهم من ممارسة حرب عصابات أرهقت الجيش الفلبيني وألحقت به خسائر كبيرة.

اضطرت حكومة الفلبين إلى الاعتراف بجبهة مورو للتحرير الوطني، وإلى إجراء مفاوضات معها. تمَّ أول اتفاق في عام ١٩٧٦ في طرابلس الغرب وبوساطة ليبية، تعهدت ليبيا، بموجبها، تقديم مساعدات مالية كبيرة لتمكين حكومة الفلبين من الالتزام بالحل الذي اتفق عليه، غير أن الرئيس فرديناند ماركوس تنكّر للاتفاق متَّهماً ليبيا بأنها لم تفِ بتعهُّدها، وكانت النتيجة استئناف الانتفاضة وتصعيد عملياتها العسكرية. استمر الوضع كذلك حتى سقوط ماركوس في ٢٥ فبراير ١٩٨٦. وفي ظل حكومة كورازون أكينو كانت السيطرة الفعلية للجيش الفلبيني، وكان الجيش يعتقد أن كرامته ومصداقيته الوطنيتين تحتِّمان عليه القضاء على «التمرد» الإسلامي، واعتقال قيادة الجبهة ومحاكمتهم بتهمة الاعتداء على أمن الدولة. أدت تلك السياسة إلى المزيد من التصعيد في العمليات العسكرية التي استمرت طوال السنوات الست التي كانت فيها أكينو رئيسةً للحكومة.

حدث التغيير الحقيقي في أسلوب مقاربة هذه المعضلة عندما توفر عاملان مساعدان أساسيان: العامل **الأول** داخلي، وهو وصول الجنرال فيديل راموس إلى السلطة في الفلبين. فمن موقعه، كرئيس للقوات المسلحة، استطاع الرئيس الفلبيني أن يضمن تأييد الجيش لمبادرته التي استهدفت وقف النزف المستمر منذ أكثر من عقدين من الزمن. أما العامل **الثاني** فخارجي، وهو تحرك منظمة المؤتمر الإسلامي باتجاه الحكومة الفلبينية لوضع حدٍّ لعذابات المسلمين المضطهدين. وفي الوقت الذي كانت الاشتباكات تتواصل في أدغال الجنوب الفلبيني، بين المسلمين والقوات العسكرية الفلبينية، كانت مباحثات سرية تجري، بعيداً عن الأضواء، في مواقع مختلفة في أندونيسيا وماليزيا وبروناي وفي الفلبين نفسها.

جرت ست جولات من المباحثات قبل أن تترجم الجولة السابعة، التي عقدت في قصر الحرية في جاكرتا، باتفاق أولي وقَّعه عن المسلمين زعيم جبهة مورو الإسلامية نور ميسواري، ووقَّعه عن الحكومة الفلبينية مانويل يان. وضع هذا الاتفاق نهاية لستٍّ وعشرين عاماً من الحرب الأهلية، سقط خلالها أكثر من ١٥٠ ألف شخص، وأحدثت شرخاً عميقاً في الثقة بين المسلمين والكاثوليك خاصة في الجزء الجنوبي من الفلبين، وعمَّقت من مشاعر الحقد الديني.

لقد تعمدت الحكومات الفلبينية المتعاقبة، طوال الربع قرن الماضي، على إغراق الجزر الجنوبية بمواطنين مسيحيين الذين كانوا يُشجعون على الهجرة إلى

الجنوب من خلال التقديمات والتسهيلات التي كانت تُغدق عليهم، وكذلك من خلال الإعفاءات من الضرائب التي كانوا يُخصون بها. أدت عمليات الهجرة المتمادية تلك إلى قلب الصورة الديموغرافية في الجنوب رأساً على عقب. فبعد أن كان المسلمون يشكلون الأكثرية الساحقة لا تزيد نسبتهم الآن على ربع السكان، الأمر الذي يشكل عقبة في وجه تطبيق الاتفاق التسوية.

أقرَّت حكومة الجنرال راموس الاتفاق في الثاني من سبتمبر ـ أيلول ١٩٩٦، وتوجه الرئيس الجنرال نفسه إلى الجنوب ليحتفل مع ميسواري بانتهاء الحرب الأهلية. وهناك واجه معارضةً كاثوليكية شديدة بلغت حدَّ التهديد بالتمرُّد المسلح. ومن سخرية الأقدار أن الجيش الفلبيني تلقى تعليمات لاستيعاب عدد من الثوار المسلمين (الذين كانوا قد تدربوا في معسكرات خاصة في ماليزيا وأندونيسيا، وربما في غيرهما من الدول الإسلامية)، كما تلقى تعليمات بتجريد المعارضين للاتفاق، من المسيحيين الكاثوليك، من أسلحتهم، ويتزعم هؤلاء رولدان دالمان محافظ مدينة زامبوانا، إحدى أكبر المدن في جزيرة مانداناو. وهناك ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف مسلم مدرَّب على حرب العصابات في جنوب الفلبين يعيش معظمهم في الأدغال، ولا يزال معظم هؤلاء غير واثقين من وفاء الحكومة الفلبينية لالتزاماتها التي نصَّ عليها اتفاق التسوية، كما أن ثمة فصائل منهم بقيادة «أبو سياف»، زعيم جبهة التحرير الإسلامي، تعتبر الاتفاق دون الحد الأدنى الذي يمكن القبول به، ذلك أن هذا الاتفاق ينص على منح ١٤ إقليماً جنوبياً فقط، من أصل ٢٣ إقليماً، حكماً ذاتياً بعد استفتاء يجري في عام ١٩٩٩؛ أما هدف الانتفاضة الإسلامية فكان الانفصال التام وتشكيل دولة مستقلة تماماً عن الفلبين.

وقد مرَّ التاريخ المحدد وانتقلت الفلبين إلى الألفية الثالثة من دون إجراء الاستفتاء الموعود. لقد كان مسلمو الفلبين ينظرون باهتمام إلى الاستفتاء الذي جرى بإشراف الأمم المتحدة في جزيرة تيمور الشرقية وأعلنت نتائجه الرسمية في أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٩ بانفصال تيمور عن أندونيسيا، علماً بأن تيمور مسيحية كاثوليكية وأندونيسيا هي أكبر دولة إسلامية في العالم. وعندما تم انفصال تيمور الشرقية رسمياً في عام ١٩٩٩ ارتفعت علامات الاستفهام في جنوب الفلبين: لماذا لا يُعامل المسلمون في الفلبين كما عُومل المسيحيون في أندونيسيا؟.

لقد تمكنت منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن خلال دور أندونيسي مميز (أملاه موقع أندونيسيا في رئاسة الهيئة التنفيذية للمؤتمر خلال فترة المفاوضات) من أن تقع نور ميسواري، الذي قاد جبهة مورو الإسلامية للتحرير الوطني منذ عام ١٩٧٢ حتى اليوم، بقبول صيغة الحكم الذاتي باعتبار أنها الحد الأقصى الذي يمكن أن توافق عليه أي حكومة فلبينية.

وهكذا، بين معارضة المتطرفين الكاثوليك في مدن الجنوب، ومعارضة المتطرفين المسلمين في أدغال الجنوب، بقي الاتفاق حبراً على ورق. فالمسلمون أساساً يتألفون من عدة قبائل، والاختلاف بين هذه القبائل شديد للغاية، حتى أن سيدة مسلمة تدرِّس في الكلية الإسلامية في جامعة مانيلا أبلغتني أنها لم تستطع أن تتزوج لأن قبيلتها جنوبية، ولأنه لا يوجد شباب من أفراد قبيلتها في مانيلا في الشمال. ومن الأمثلة على الخلافات القبلية أيضاً أن منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية حرصاً منهما على رفع مستوى المسلمين في الفلبين، موَّلا مشروعاً لإنشاء جامعة إسلامية في جزيرة ماندناناو، وقد تم بناء الجامعة بالفعل، إلا أن الخلاف نشب حول من يتولى إدارتها؛ ورغم أن المشروع أُنجز في عام ١٩٩٣ فقد تأخر العمل في الجامعة إلى ما بعد عام ١٩٩٦.

يبقى الجانب التنموي الذي تحتاج إليه المناطق الإسلامية التي تعاني من تخلُّف شديد ليس فقط بسبب الفقر والحرمان المتعمَّد، وإنما بسبب الحرب الأهلية الطويلة التي دفعت بالمسلمين للاحتماء في الأدغال بعيداً عن مواكبة الحضارة والتقدم. وستكون المهمة الأولى «لمجلس الجنوب للسلام والتنمية»، الذي تم إنشاؤه، تنفيذ برامج تنموية طارئة بمساعدات دولية وخاصة من الدول الإسلامية، وقد خصص الرئيس راموس مبلغ ٤٠ مليون دولار كانطلاقة لعمل هذا المجلس.

وفي الواقع فإن الجنوب الفلبيني غني بموارده الطبيعية، ويشكل إنتاجه حوالي ٦٠ بالمئة من مجمل صادرات الفلبين، وإذا ما أعيد استثمار عائدات هذه الموارد في الجنوب نفسه فإن ذلك سيكون كافياً لتحقيق نهضة تنموية شاملة في كافة أرجائه، إلا أن ما كان يحدث طوال العشرين سنة الماضية هو أن العائدات كانت تُنفق على مشاريع في الشمال بحجة أن الوضع الأمني في الجنوب يشكل خطراً على سلامة أي مشروع تنموي.

خلال المؤتمر الإسلامي ـ المسيحي الأول، الذي عقد في عام ١٩٩٥ في مانيلا، بدا واضحاً كيف أن الجرح النازف في جنوب الفلبين ينعكس سلباً على علاقات الدول الإسلامية في شرق آسيا (وخاصة ماليزيا وأندونيسيا) مع الفلبين، الدولة الكاثوليكية الوحيدة في المنطقة.

وفي الوقت الذي يتمدد فيه التنين الصيني عسكرياً واقتصادياً، تجد الفلبين أن لها مصلحة استراتيجية في تحسين علاقاتها مع الدول الإسلامية الآسيوية التي تتحسب هي أيضاً لخطر هذا التمدد الصيني. ونشير هنا إلى سلسلة أعمال العنف التي استهدفت الجالية الصينية في أندونيسيا، كما نشير إلى أن سنغافورة، التي كانت جزءاً من ماليزيا، انفصلت عنها بعد أن تحولت إلى تجمُّع صيني بامتياز.

كشمير: نقطة التماس بين الإسلام والهندوسية

تحتل كشمير موقعاً استراتيجياً هاماً بالنسبة إلى كل من الهند والباكستان. فهي تجاور أفغانستان في الشمال الغربي، والصين (ولاية سينغيانغ) في الشمال الشرقي، والتيبت في الشرق، وتبلغ مساحتها ٩٢,٧٨٠ ميلاً مربعاً. وهي منطقة جبلية وعرة ورائعة الجمال تحتوي على عدة قمم عالية من بينها قمة جبل «نانغاباربات» التي يبلغ ارتفاعها ٢٦٦٦٠ قدماً عن سطح البحر.

حصلت كشمير على اسمها من الشعوب الأولى التي سكنتها، وهم قبائل الكاسا والناغا (الثعبان). وتقول الأساطير إنها كانت بحيرة قام بتجفيفها بمعجزة المعلم كاسيا ابن ماريشي ابن براهما.

تروي أربعة كتب سنسكريتية الحقب التاريخية لكشمير، «راجاتارينجي» يروي الحقبة الأولى حتى عام ١٠٠٦، وفي كتاب «جواناراجا» تفاصيل واسعة عن الحكم الإسلامي حتى عهد زين العابدين في عام ١٤٢٠، كما أنه يتضمن وقائع عن محاولات الملك الهندي أشوكا تحويل كشمير إلى البوذية دون جدوى. وقد استمر الحكم الهندوسي فيها حتى عام ١٣٤٦ عندما أُعدِم حاكمها «أودجاناديغا» على يد أميرشاه. أما كتاب «سريغارا» فيروي تفاصيل الحكم الإسلامي حتى فتح شاه في عام ١٤٨٩، ويروي كتاب «راجانا ليباتاكا» مرحلة العهد المغولي الإسلامي حتى عهد الأمبراطور أكبر في عام ١٥٨٦. ومن خلال ذلك يبرز السلطان الإسكندر على أنه أحد أبرز الحكام المسلمين في كشمير، فقد لقب «بوطشيكان»، وهي كلمة سنسكريتية تعني محطم الأصنام، وذلك بسبب تدميره

المعابد الوثنية، وفي عهده غزا تيمور الهند فخضع له الإسكندر، ومنذ ذلك الوقت ١٥٨٦ انتقلت كشمير إلى يد المغول.

بعد ذلك سيطر عليها الأفغان، ثم سيطر عليها السيخ في عهد الملك رانجي سينغ في عام ١٨١٩، وتوالى عليها ثمانية حكام سيخ وهندوس وحاكمان مسلمان، كان ثانيهما الشيخ إمام الدين الذي حدثت في عهده حرب السيخ الأولى في عام ١٨٤٦ مما مكن بريطانيا من التغلغل في المنطقة تحت مظلة مساعدة أحد طرفي الصراع (المهراجا دوليب سينغ) في معركة سوبراون في فبراير ١٨٤٦. وبانتصار دوليب وقِّعت معاهدة لاهور في مارس ١٨٤٦ التي حصلت بريطانيا بموجبها على مساحة من الأرض ومبلغ من المال يقدر في حينه بمليون ونصف المليون جنيه مقابل مساعداتها، ولكن المهراجا لم يستطع أن يدفع المال فقايض الحكومة البريطانية على استبدال المال بالمرتفعات الجبلية المجاورة للأرض التي حصلت عليها بما فيها كشمير. وهكذا أصبحت هذه المنطقة تابعة للتاج البريطاني .. إلى أن باعتها بريطانيا بنصف مليون جنيه فقط في عام ١٨٤٦ إلى المهراجا الهندوسي «راج بوت».

استمر هذا الوضع حتى آب - أغسطس ١٩٤٧، عندما استقلت شبه القارة الهندية عن بريطانيا وعندها وقع الانقسام الإسلامي - الهندوسي ممثلاً بقيام دولتي باكستان والهند، وظلت كشمير موضع صراع بينهما. حدث أول اشتباك في تشرين الأول - أكتوبر ١٩٤٧ (أي بعد شهرين فقط من الانقسام) عندما دخلت إلى كشمير، من جهة أولى، قبائل من الشمال الغربي وصلت إلى العاصمة سرينغار، ودخلت، من الجهة الثانية، القوات الهندية معززة بسلاح الطيران.

حدث التقسيم على أساس أن مناطق الأكثرية الإسلامية تتبع باكستان، ومناطق الأكثرية الهندوسية تتبع الهند. كانت كشمير إسلامية بأكثريتها الساحقة. واستناداً إلى إحصاء بريطاني للسكان، جرى في عام ١٩٤١، كان عدد المسلمين فيها ٣ ملايين و٧٣ ألفاً و٥٤٠ نسمة، أما عدد الهندوس فبلغ ٧٠٨ آلاف و٤٥٩ نسمة فقط، إضافة إلى ٣ آلاف و٧٩ مسيحي، و٢٩ ألفاً و٣٧٤ قبلي وثني، و١٠٨ آلاف و٧٤ من عقائد بدائية مختلفة. بموجب ذلك كان يفترض أن تنضم كشمير تلقائياً إلى الباكستان، غير أن حاكمها كان مهراجا هندوسياً، وهو وريث المهراجا راج بوت الذي اشترى المقاطعة من بريطانيا. الطموح الشخصي دفع برئيس

حكومتها المحلية في ذلك الوقت الشيخ محمد عبد الله ورئيس حزب المؤتمر الوطني إلى الانضمام إلى المهراجا الهندوسي، خلافاً لإرادة المواطنين المسلمين في طلب الانضمام إلى الباكستان.

أدى ذلك إلى وقوع اضطرابات دموية في الشوارع. تراجع الشيخ عبد الله، فاعتقلته السلطات الهندية مما زاد في حدة الاضطرابات. وفي السادس من كانون الثاني ـ يناير ١٩٤٨ رفعت الهند المشكلة إلى مجلس الأمن الدولي، بحجة أن الباكستان تحرِّض على الفتنة والانقسام، وأنها تدعم القبائل التي تهاجم كشمير من الشمال الغربي.

وفي العاشر من كانون الثاني ـ يناير، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بوقف إطلاق النار دون أن يقدم حلاً، فبادرت الهند إلى ضم كشمير إليها بعد شهرين من الانقسام (الهندي الباكستاني)، ومراعاة للوضع الخاص في كشمير، تضمن الدستور الهندي في المادة ٣٧٠ تعهداً بمنح كشمير حكماً ذاتياً، ولكن ذلك لم يتحقق.

التدخلات التالية لمجلس الأمن الدولي طالبت، مرتين، بإجراء استفتاء عام لتقرير مصير كشمير، غير أن الهند تعرف أن استفتاءً من هذا النوع بإشراف دولي لن يكون في مصلحتها، ولذلك رفضت تنفيذ القرارين. أدى ذلك إلى تفاقم المشكلة التي لا تزال دون حل حتى اليوم.

منذ قيام الهند والباكستان، وقعت بين الدولتين ثلاثة حروب بسبب كشمير وانطلاقاً منها، وكادت الحرب الرابعة تقع في عام ١٩٩٩.. دخلت الهند النادي النووي في عام ١٩٧٤، وهي ترفض ـ مثل إسرائيل ـ حتى الآن، التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ثم لحقت بها الباكستان رغم الضغوط الدولية (أميركية ـ أوروبية ـ روسية) الشديدة التي تعرَّضت لها لمنعها من إنتاج سلاح نووي. ومنذ ذلك الوقت أصبح الصراع الهندي ـ الباكستاني حول كشمير يثير هلع العالم من احتمال وقوع صدام نووي بين الدولتين.

لا تستطيع الهند التخلي عن كشمير التي تحتل موقعاً استراتيجياً في نقطة تلاقي الهند ـ الصين ـ الباكستان، كما أن كشمير، بالنسبة إليها، تحمل جزءاً عزيزاً من تاريخها القومي، إذ انحدرت منها عائلتا غاندي ونهرو. كذلك فإن الباكستان لا

تستطيع أن تدير ظهرها للأكثرية الساحقة من أهلها المسلمين، والذين يشكلون حوالي ٨٥ بالمئة من السكان.

في عام ١٩٨٧ نظمت الحكومة الهندية انتخابات عامة في ولاية كشمير قافزة بذلك من فوق قرار مجلس الأمن الدولي، الذي ينص على وجوب إجراء استفتاء عام بإشراف دولي. وقد عكست الانتخابات إرادة مشكوك في صحَّتها للسكان، إذ أدت إلى إنجاح الحزب الموالي للحكومة الهندية مما أثار غضب المسلمين الذين لجأوا إلى السلاح للدفاع عن قضيتهم، فتدخل الجيش الهندي ووقعت، من جراء ذلك، سلسلة من المجازر ذهب ضحيتها، حسب تقدير المراجع البريطانية، أكثر من ٢٠ ألف قتيل من المسلمين، وكان آخر أكبر المجازر قد وقعت في العاصمة سرينغار حيث أقدمت وحدات من الجيش الهندي على تدمير أحد المساجد التاريخية المقدسة في المدينة «مسجد شراري شريف» على من فيه؛ أدت هذه المجزرة المروعة، ببعديْها الإنساني والديني، إلى نسف جهود الوساطة الأميركية التي كانت بدأت في عام ١٩٨٩. فقد أعلن أحد الوزراء في الحكومة الهندية «أن على الهند أن تستعد للحرب».

ووضعت الباكستان قواتها العسكرية في حالة تأهب، وأوقفت كل المبادلات التجارية مع الهند رغم اتفاق التعاون التجاري الذي وقع عليه البلدان قبل ذلك بأسابيع قليلة.

كانت الوساطة الأميركية التي قام بها روبرت غيتس (وهو من كبار موظفي البيت الأبيض، والذي عُيِّن، فيما بعد، رئيساً لوكالة المخابرات المركزية)، قد أدت إلى وضع صيغة للتواصل بين إسلام أباد ودلهي الجديدة بهدف تخفيض مخاطر المجابهة العسكرية بينهما. وتضمنت تلك الصيغة تبادل المعلومات المسبقة عن أي تحركات أو مناورات أو تدريبات عسكرية، وإقامة خط ساخن للاتصال بين القيادتين العسكريتين في البلدين، ووقف انتهاك المجالات الجوية، كما نظمت لقاءات ثنائية حول التعاون المشترك في حقول مختلفة عقد بعضها في أستراليا والصين، غير أن أجواء ما بعد أحداث التاسع عشر من أيار ـ مايو الشهيرة، نسفت كل هذه الإنجازات التي اعتقدت الدبلوماسية الأميركية أنها وضعت من خلالها صمام أمان لمنع الانفجار العسكري المفاجىء.

لم تتمكن الولايات المتحدة من أن تقتحم أسوار الأزمة فتطرح وساطتها حول مسألة كشمير، ذلك أن الهند ترفض هذه الوساطة من حيث المبدأ خوفاً من تدويل المسألة. فهي لا تزال تعتبر أحداث كشمير مسألة هندية داخلية بين الدولة و«أقلية» إسلامية، وبالتالي فإن معالجتها تكون في إطار الشرعية الهندية، وليس عبر وساطات أو مبادرات دولية. وعلى هذا الأساس قررت الحكومة الهندية تنظيم انتخابات جديدة بعد انتخابات ١٩٨٧، التي كانت نزاهتها موضع طعن. ولكن هل كان يمكن ضمان نزاهة الانتخابات بوجود نصف مليون جندي هندي في كشمير؟ وهل كان يمكن القبول بها من حيث المبدأ وهي المناقضة لقرارين لمجلس الأمن الدولي؟

في الأساس، تتألف ولاية كشمير من ثلاث مقاطعات هي: كشمير بأغلبيتها الإسلامية، وجامو بأغلبيتها الهندوسية، ولاداخ بأغلبيتها البوذية. ولهذه الولاية المثلثة مجلس واحد نيابي محلي يتألف من ٨٧ عضواً موزعين على المقاطعات الثلاث، وتبلغ حصة كشمير في هذا المجلس ٤٦ مقعداً، ولا توجد أي مشكلة بين الحكومة الهندية والهندوس في جامو أو البوذيين في لاداخ، ولكن المشكلة محصورة مع المسلمين في كشمير، حيث يتمركز نصف مليون جندي هندي. من أجل ذلك يبدو أن مصير كشمير يكاد يكون محصوراً في واحد من الاحتمالات الثلاثة:

الأول: إما أن تضمها الهند إليها قسراً متجاوزة حتى المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي الذي ينص على حقها بالحكم الذاتي.

الثاني: وإما أن يُسمح للشعب الكشميري في أن يقرر مصيره بنفسه وبحرية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وأن يطلب بالتالي الانضمام إلى الباكستان.

الثالث: أو أن يقرر الكشميريون الاستقلال عن الهند وعن الباكستان معاً، وأن تتحول الدولة الكشميرية الجديدة إلى جسر بين الدولتين بعد أن لعبت، طوال نصف قرن تقريباً، دور الصاعق المفجِّر.

يذكر الرحالة الصيني تسانغ (في القرن السابع عشر) أن كشمير كانت تضم كابول والبنجاب وتلال جنداهار، يومها كانت كشمير دولة قوية في السفوح الجنوبية للهمالايا!..

الخاتمة

بين الوحدة والانقسام

في دراسة للمستشرق الأميركي ـ اليهودي برنارد لويس، أعدَّها في مطلع الثمانينات لحساب وزارة الدفاع الأميركية ـ البنتاغون، قال لويس إن المنطقة الممتدة من باكستان حتى المغرب لن تنعم بالاستقرار والهدوء ما لم يعاد النظر في جغرافيتها السياسية.

واستناداً إلى دراسته التي نشرتها صيف ۱۹۷۹ Executive Intelligence Research Project، التي تصدر عن البنتاغون، فإن الحدود القائمة لدول هذه المنطقة لا تراعي تكويناتها العنصرية والدينية والمذهبية، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى حالة من الصراع التي ما أن تخمد حتى تعود إلى الانفجار من جديد.

والحل المقترح عند لويس هو رسم خريطة جديدة للمنطقة تراعي تنوعاتها المختلفة بحيث يكون لكل جماعة كيان سياسي خاص بها.

يصبّ هذا التوجه (أو التوجيه) في مجرى الفكر الصهيوني الذي يخطط لشرق أوسط جديد يقوم على قاعدة التنوع العرقي والديني معاً.

من أجل ذلك عملت إسرائيل على ضرب الوحدة الوطنية في لبنان لإسقاط صيغة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين في محاولة لإقناع العالم، وشعوب المنطقة في الدرجة الأولى، باستحالة هذا العيش ولإقناعها تالياً بأن البديل هو أن يكون لكل جماعة دينية، أو مذهبية، أو عنصرية، وطن خاص بها. ومن أجل ذلك أيضاً حرَّضت إسرائيل وموَّلت الحركات التي تتجاوب مع هذا المشروع من الحركات الكردية في شمال العراق، إلى الحركات الزنجية في جنوب السودان. ومن اليسير رؤية البصمات الإسرائيلية في بعض الحركات التي تتجلبب بجلباب الدين، إسلامية كانت أو مسيحية، بهدف توظيف تطرف هذه الحركات في إذكاء نار الفتنة والنفخ في رمادها، على النحو الذي يبدو واضحاً من خلال تمرير

القانون الأميركي بفرض عقوبات على الدول الإسلامية التي تُتَّهم بأنها تمارس الاضطهاد الديني ضد المسيحيين.

ولكن إلى أين يمكن أن يقود العالم اعتماد الفكر التقسيمي الديني في عالم ما بعد الحرب البادرة؟.

إن عدد الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يبلغ الآن ١٨٥ دولة، إضافة إلى ثماني دول غير أعضاء في المنظمة. ولكن هناك خمسة آلاف جماعة وطنية في العالم، فإذا كان لكل جماعة حق في دولة فأي عالم يمكن أن يقوم؟.

إن نيجيريا وحدها تتألف من ٢٥٠ جماعة وطنية، وفي السودان ١٠٠٨ جماعة لغوية مختلفة، وفي كازاخستان، إحدى دول آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق، يوجد مائة جماعة وطنية.

لقد عُقدت عدة لقاءات مصالحة للتوفيق بين الأطراف المتقاتلة في أفغانستان، ولكن هذا البلد، الذي يعاني من حرب أهلية مرَّ عليها حتى الآن عشرون عاماً، يتألف من وطنيات ومن قبائل متنافرة منها البلوش والتركمان والهازار والأوزبيك والطاجيك والباثان وغيرهم. فهل يتعذر إعادة السلام والاستقرار إلى أفغانستان إلا إذا تشرذمت إلى عدة دول على قياس الجماعات التي تتألف منها؟.

لا يقتصر هذا الأمر على دول العالم الثالث وحدها، فإذا استثنينا حروب التطهير العرقي التي شنها نظام الرئيس ميلوسوفيتش في يوغسلافيا السابقة ضد المسلمين في البوسنة ـ الهرسك، ثم في كوسوفو، وتلك التي شنها الروس ضد الشيشان ثم في الداغستان وقبل ذلك في أفغانستان، فإن الوحدة الوطنية في بلجيكا تهددها باستمرار الخلافات اللغوية بين الفلمنغ والوالوون، وحتى كندا لا تزال عاجزة عن دمج إقليم كيبك، ذي اللغة والثقافة الفرنسية، ببقية أجزاء البلاد ذات الطابع الأكلوسكسوني. ثم أي عالم يمكن أن يخرج من القمقم الهندي حيث يعترف الدستور بسبعة عشر لغة مختلفة فقط من أصل ٣٥ لغة منتشرة في طول البلاد وعرضها؟.

لقد صَغُر العالم بحيث أنه إذا عطست جماعة وطنية في آسيا، تصاب جماعة وطنية في أفريقيا بالزكام!.. وبالتالي لم تعد كل جماعة تشكل أقلية لمجرد أنها تختلف عن جماعة أخرى في وطن واحد.

من الواضح أن برنارد لويس، عندما قدم أفكاره التقسيمية إلى البنتاغون، كان يفكر بمصلحة إسرائيل التي تريد أن ترى العالم العربي والعالم الإسلامي مفتتاً إلى دويلات صغيرة متناحرة قومياً ودينياً ومذهبياً إدراكاً منها بأن ذلك ضروري لضمان أمنها الستراتيجي.

كان الاتحاد السوفياتي دولة واحدة فأصبح خمسة عشر دولة.

وكان الاتحاد اليوغسلافي دولة واحدة فأصبح خمس دول.

وكانت تشيكوسلوفاكيا دولة واحدة فأصبحت دولتين.

كان عدد دول العالم عندما انفجرت الحرب العالمية الأولى ٦٢ دولة، فأصبح عددها مع انتهاء الحرب الباردة ١٩٣ دولة.

فما هو السرُّ وراء هذا التكاثر؟

تنقسم الدولة إلى اثنتين، أو تتفتَّت إلى أكثر من ذلك عندما تتكامل فيها العناصر الآتية:

- التباين العنصري أو الإثني.
- التباين الديني والمذهبي.
- التباين الثقافي واللغوي.
- التباين الطبقي والاجتماعي.

وعندما تتموضع هذه التباينات جغرافياً، أي عندما تتجمع في مناطق جغرافية محددة من الدولة يصبح خطر الانقسام قائماً. إن أي جماعة متميزة عنصرياً ودينياً وثقافياً وطبقياً وتعيش في جزء من الدولة مهيأة إلى تحويل هذا الجزء إلى دولة، وإلى إعلان نفسها شعباً خاصاً.

إن من شروط المحافظة على وحدة الدولة المتعددة، دينياً أو مذهبياً أو حتى عنصرياً، عدم الربط بين هذه التباينات المكوِّنة في مجموعها لحالة الانفصال. فاحترام الحريات الدينية والخصائص العنصرية لا يتناقض مع الحرص على وحدة الثقافة والتربية الوطنية من جهة، وعلى إقامة العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين من جهة ثانية، ولا بد، قبل ذلك كله، من تحقيق الاختلاط السياسي بين الجماعات في المدن والقرى وحتى في البناية السكنية الواحدة، وفي المدارس والجامعات، وكذلك في الأندية والجمعيات الأهلية.

أما إذا تقوقعت كل جماعة في منطقة، وأنشأت لنفسها أحياء خاصة، ومدارس خاصة، وأندية خاصة، وأسواقاً خاصة، فإن ذلك يزرع بذور الانقسام أو خطوط التشرذم، ويؤذن ببداية التفسخ.

على أن هذه التباينات تحتاج إلى عاملين إضافيين ليجمعا بينها وليرسما خط الانقسام:

العامل **الأول** داخلي، وهو يتمثل في أن يفرض الوحدة الداخلية بين الجماعات المتباينة ليس قرارها الذاتي وخيارها الوطني كما هو الأمر في لبنان مثلاً، أو في الهند، أو في الولايات المتحدة الأميركية، ولكن يفرض وحدتها الوطنية نظام سياسي أو عقائدي متجاوزاً خصوصيات الجماعات وإراداتها، كما كان الأمر في الاتحاد السوفياتي، أو يفرضها رئيس يتمتع بمواصفات تمكّنه من استغلال ظروف دولية ملائمة، كما فعل الجنرال تيتو في يوغسلافيا.

أما العامل **الثاني** فخارجي، وهو يتمثل في القبضة الاستعمارية التي تفرض مصالحها الوحدة بين الأضداد، أو التفريق بين الشعب الواحد، أو حتى القبيلة الواحدة على النحو الذي شهدته أفريقيا. لقد أدى انحسار المدّ الاستعماري عن القارة السوداء إلى قيام دول جديدة. فبين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤ ولدت ٢٥ دولة، واليوم يبلغ عدد الدول الأفريقية ٤٨ دولة.

من هنا يبدو انسلاخ كوسوفو عن صربيا أمراً لا رجعة عنه. فالتباينات العنصرية والدينية والثقافية والاجتماعية تفرض نفسها فرضاً، والقبضة الحديدية الموحدة زالت بوفاة الرئيس تيتو، ثم إن المجازر الدموية التي ارتكبها الصرب، من خلال سياسة التطهير العرقي والديني ضد الكوسوفيين، كما فعلوا من قبل في البوسنة والهرسك، دفع إرادة الانفصال إلى اللاعودة.

إنّ الدول الخمس التي قامت على أنقاض يوغسلافيا السابقة مرَّت في مخاض سياسة التطهير التي مارسها الرئيس الصربي ميلوسوفيتش، ولن تكون كوسوفو استثناء، فآجلاً أو عاجلاً ستكون كوسوفو الدولة الرابعة والتسعين بعد المئة.

من حيث المبدأ، ليس مهماً عدد سكان الدولة حتى تكون دولة. إن أكثر من ٣٥ دولة من دول العالم لا يزيد عدد مواطني الواحدة منها على نصف مليون إنسان فقط، وهناك ٥٨ دولة أخرى يقلُّ عدد مواطني الواحدة منها على ٢,٥ مليون

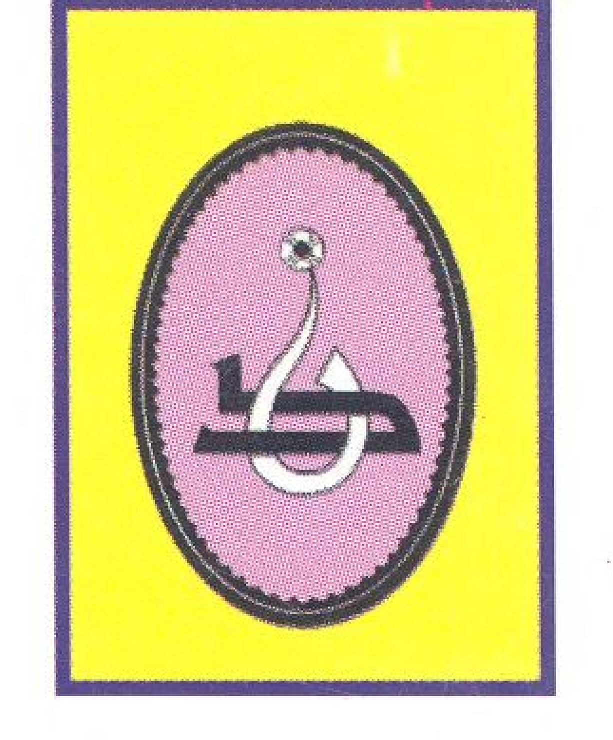
نسمة، ولا يزيد عدد سكان إيسلندة على ٢٧٠ ألف نسمة فقط، أي ما يعادل عدد نزلاء أحد الفنادق الكبرى في القاهرة خلال موسم سياحي واحد!!. مع ذلك فإن إيسلندة عضو في حلف شمال الأطلسي، ولها علم ونشيد وطني وبنك مركزي وحكومة وبرلمان وسلك دبلوماسي وقوات مسلحة!.. بل ولها لغتها الخاصة أيضاً.

وتبدو إيسلندة مكتظة السكان بالمقارنة مع دول عديدة أخرى لها مواصفات الدولة في القانون الدولي، مثل غرانادا التي يبلغ عدد سكانها ٩٢ ألفاً، وسيشيل التي يبلغ عدد سكانها ٧٣ ألفاً، ونارو أصغر دول العالم، والتي لا يزيد عدد سكانها على ثمانية آلاف نسمة فقط.

من هنا فإن الفاصل بين نعمة التعدد ونقمة التفسخ خط ضيق ترسمه تربية الانفتاح والتسامح واحترام الآخر.

الفهرس

رقم: 373 - 00



أعنف الحروب هي الحروب الدينيّة، وأسوأ استغلال هو استغلال الدين لمكاسب دنيويّة. والمتوقع بعد أن كانت الحروب الدينية في العام ٤٨ ثلاثة و أصبحت في العام ٩٢ ثلاثة وعشرين، أن يعود الدين إلى الحياة في القرن القادم، بعد أن احتلت المادة مركز الصدارة في القرن العشرين.

في هذا الكتاب بحث المؤلف كل ما يتعلق بالاستغلال الديني، وتوظيفه في الصراع السياسي، تحت العناوين التالية:

- التوظيف السياسي للدين.
- تطهير إسرائيل الديني - العرقي.
- البعد الديني للسياسة الأميركية.
- البعد الديني للسياسة الروسية.
- التنافس الكاثوليكي الأرتوذكسي على المرجعية الدينية.
- الحروب الدينية في البلقان - الفيليبين - كشمير.
- المسيحية العربية والأصولية الإسلامية.
- الإسلام والمسيحية والغرب.
- إسرائيل والفاتيكان.

إنه كتاب وثائقي بأسلوب أدبي، لاغنى عنه لأي رجل دين، أو سياسي، أو مثقف.

الناشر